٥
نوفمبر/
تشرين الثاني
١٩٩٩
رجب – شعبان
١٤٢٠

الهجرة القسرية

تصدر عن

برنامج دراسات اللاجئين بالاشتراك مع المجلس النرويجي للاجئين ومشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً

دروس مستفادة من كوسوفو

- الدبلوماسية والتدخل
- التقاعس عن مؤازرة النازحين داخلياً
- التنسيق في محيط من الفوضى
- الإجلاء والاستقبال والعودة
- اللاجئون بين مرغوب ومنبوذ

بالإضافة إلى:

- تيمور الشرقية
- بدو النقب
- آخر الأنباء، تحديثات، أبحاث، مؤتمرات، مكتبة العدد، دليل مواقع الإنترنت

من أسرة التحرير

من أسرة التحرير

تصوير: Corinne Owen

يسعدنا أن نستضيف زميلنا الدكتور ماثيو غيبني كمحرر زائر في هذا العدد الذي يركز على أزمة كوسوفو. وهو يناقش في مقدمته" دروس مستفادة من أزمة كوسوفو "في الصفحة الرابعة أهمية أزمة كوسوفو، التي حدت إلى تخصيص عدد عنها كما يمهد للمقالات التي تليها.

لقد تلقينا عدداً كبيراً من المواد بشأن كوسوفو مما جعل القسم المخصص للدراسات الرئيسية من العدد أطول من العادة. وسيعثر القارئ في الأبواب المتبقية على مقالاتنا المعتادة بالإضافة إلى مقال عام عن تيمور الشرقية، وآخر عن بدو النقب للباحث الفلسطيني الدكتور عارف أبو ربيعة.

ونود بهذه المناسبة أن نعرب عن شكرنا لإدارة التنمية الدولية على رعايتها للعدد الصادر بالإنكليزية من "نشرة الهجرة القسرية".

بعض محتويات الأعداد القادمة : سيشمل العدد السادس المنتظر صدوره في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ جزءاً رئيسياً عن فنون وثقافة المجتمعات النازحة ؛ أما العدد السابع (إبريل/نيسان ٢٠٠٠) فسيركز على قضايا ملكية الأرض المتعلقة باللاجئين والنازحين. إن كنتم تريدون المساهمة في هذه المواضيع، نرجو منكم أن تتصلوا بالمحررين (بريد إلكتروني : fmr@qeh.ox.ac.uk) وذلك لمناقشة أفكاركم. وبوسعكم أيضاً إرسال مساهمتكم المكتوبة إلينا عن طريق البريد الإلكتروني أو العادي على ألا تزيد على ٣٠٠٠ كلمة.

إصدار طبعة تجريبية باللغة الروسية : لقد أصدرنا لأول مرة طبعة روسية من" نشرة الهجرة القسرية "في شهر يونيو/حزيران أثناء مؤتمر كومنولث الدول المستقلة في جنيف (انظر صفحة ٤١ للاطلاع على التقرير). وقد قوبلت الطبعة باستحسان، ونحن نسعى حالياً للحصول على تمويل على المدى البعيد لإصدار طبعة روسية بصفة منتظمة. فإذا كنتم تعرفون أية منظمات يهمها الحصول على نسخ من هذه الطبعة، نرجو موافاتنا بالتفاصيل.

تطورات مواقع الإنترنت : لقد أصبح لدينا موقع جديد على شبكة الإنترنت (نأمل أن ينال إعجابكم) ومازال بوسعكم الوصول إلى صفحاتنا من خلال موقع الإنترنت الخاص ببرنامج دراسات اللاجئين. كما يمكنكم الاتصال بالموقع بصورة أسرع من خلال www.fmreview.org

إذا كان قد أصبح لديكم عنوان للبريد الإلكتروني أو غيّرتم عنوانكم السابق، نرجو إعلامنا، فنحن نحبّذ الاتصال بكم عن طريق البريد الإلكتروني - لتجديد اشتراككم مثلاً - إذ يساعدنا هذا على توفير المال والاستفادة من مواردنا لتطوير "نشرة الهجرة القسرية".

وأخيراً، نودّ تذكير قرّائنا بأننا نرحب بالتعليق على المقالات التي تتضمنها هذه النشرة. ونستطيع أن نصلكم بكاتبيها أو أن نحاوركم بشأن نشر تعليقاتكم في الباب المخصص للمناظرات لطرحها للمناقشة.

مع أطيب تمنياتنا.

ماريون كولدري وتيم موريس
محررا نشرة الهجرة القسرية

صورتا الغلاف : لاجئون (UNHCR/Le Moyne)،
الكتيبة الأولى من فوج المظليين على طريق بريشتينا (Crown Copyright/Kevin Capon)

نشرة الهجرة القسرية
Nashrat al-Hijra al-Qasriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ومن يعملون معهم أو يُعنون بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنكليزية والإسبانية والعربية عن برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد بالاشتراك مع «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً» التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

هيئة التحرير
ماريون كولدري ود. تيم موريس
مساعدة الاشتراكات
شارون ويستليك

نشرة الهجرة القسرية
Forced Migration Review
RSP, Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK
الهاتف : +44 (0)1865 280700/270722
الفاكس : +44 (0)1865 270721
البريد الإلكتروني : fmr@qeh.ox.ac.uk

مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً
Global IDP Survey
Chemin Moïse-Duboule 59
CH-1209 Geneva, Switzerland
الهاتف : +41 22 788 8085
الفاكس : +41 22 788 8086
البريد الإلكتروني : idpsurvey@nrc.ch

الاشتراك السنوي
يمكن الاشتراك مجاناً في الطبعتين العربية والإسبانية من «نشرة الهجرة القسرية»؛ الرجاء ملء استمارة الاشتراك الواردة صفحة ٤٦ ثم إعادتها إلينا؛ أسعار الاشتراك في الطبعة الإنكليزية واردة كذلك في صفحة ٤٦ .

حقوق النشر
يمكن لمن يشاء استنساخ أي مادة من المواد الواردة في **نشرة الهجرة القسرية**، ولكن يُرجى الإشارة إلى مصدرها. ولا يجوز استنساخ الصور الفوتوغرافية الواردة في النشرة إلا في سياق المقالات التي ترد فيها (مع الإشارة إلى مصدرها). جميع المقالات والمعلومات الواردة في **نشرة الهجرة القسرية** تعبر عن آراء كتّابها، ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو برنامج دراسات اللاجئين أو المجلس النرويجي للاجئين.

المواضيع الرئيسية في العددين القادمين :
ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ : فنون وثقافة المجتمعات النازحة
إبريل/نيسان ٢٠٠٠ : قضايا ملكية الأرض المتعلقة باللاجئين والنازحين

نحن نرحب بأي مقالات يرغب القراء في إرسالها للنشر، بالإنكليزية أو الإسبانية أو العربية، مما يتعلق بالموضوع الخاص بكل عدد، أو أي جانب من جوانب الهجرة القسرية.

موقع الإنترنت
يمكن الاطلاع على مقالات نشرة الهجرة القسرية من خلال موقع FMR في شبكة الإنترنت على العنوان التالي : http://www.fmreview.org أو موقع «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً» IDP Global Survey على العنوان التالي :
http://www.nrc.no/idp.htm

ترجمة ومراجعة النسخة العربية :
د. أشرف عبد الفتاح

التصميم والإخراج الفني والطباعة :
FastBase Ltd., 2-4 Empire Way, Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي : ISSN 1460-9819

المحتويات

مقدمة: دروس مستفادة من أزمة كوسوفو ٤
بقلم: ماثيو ج. غيبني، محرر زائر

أزمة كوسوفو ودلالاتها بالنسبة للتدخلات الإنسانية ٥
بقلم: ريتشارد كابلان

الدبلوماسية الغربية وأزمة اللاجئين في كوسوفو ٨
بقلم: مايكل باروتشيسكي

التقاعس عن مؤازرة النازحين داخل أوطانهم ١١
بقلم: روبرتا كوهين ودافيد أ. كورن

كوسوفو والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة: ١٤
وجهة نظر شخصية من داخل المفوضية
بقلم: نيكولاس موريس

التدخلات الإنسانية في مقدونيا من وجهة نظر منظمة غير حكومية ١٨
بقلم: بيتر موريس

التنسيق في محيط من الفوضى: أزمة اللاجئين في ألبانيا ٢٠
بقلم: توبي بورتر

عودة ألبان كوسوفو: بين الواقع والخيال ٢٤
بقلم: بيتر مارسدن

تيمور الشرقية: نظام قسري لإعادة التوطين ٢٧
بقلم: جون غ. تايلور

بدو النقب: النزوح والتوطين القسري والمحميات الطبيعية ٣١
بقلم: عارف أبو ربيعة

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في مفاوضات الوضع النهائي: ٣٣
موقف واستراتيجية وفد التفاوض الفلسطيني
مقابلة مع داود بركات

أبواب ثابتة

أخبار برنامج دراسات اللاجئين ٣٦
تحديث ٣٧
مؤتمرات ٤٠
أبحاث ٤١
أخبار «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً» ٤٢
مكتبة العدد ٤٤
دليل مواقع الإنترنت ٤٧

مقدمة: دروس مستفادة من أزمة كوسوفو

بقلم: ماثيوج. غيبني، محرر زائر

Corinne Owen

كان من المفروض في الأصل أن يخصص هذا العدد من "نشرة الهجرة القسرية" لاستكمال النقاش حول قضية الهجرة القسرية والأمن. بيد أنه اتضح في مرحلة مبكرة جداً من إعداد هذه الطبعة، أن أحداث البلقان أدت إلى أكبر عملية نزوح قسري عرفتها أوروبا في التاريخ الحديث. وفي ظل تطورات هذا شأنها وتزايد الاهتمام بها في الأوساط الأكاديمية والعملية على حد سواء، قرر محررا النشرة تخصيص الجزء الأكبر من هذا العدد لتناول قضية كوسوفو.

وإذا كان محور هذا العدد قد تغير، فإن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن قضية الأمن قد فقدت أهميتها القصوى، فأزمة كوسوفو توضح بصورة لا تغيب عن كل ذي بصيرة مدى الترابط الوثيق بين قضايا الهجرة القسرية من جهة، والأمن الوطني والدولي من جهة أخرى. لقد كان المهجرون قسراً عنصراً محورياً يتمثل في كل جزء من استجابة الدول للأزمة. وكان مما أضفى الشرعية أصلاً على تدخل الدول الغربية في الأزمة رغبتها في الحيلولة دون تفشي الاضطراب والبؤس اللذين يواكبان النزوح على المستويين المحلي والدولي. وقد ردت صربيا على تدخل الدول الغربية، الذي بلغ ذروته عندما بدأت طائرات حلف شمال الأطلسي (الناتو) عمليات القصف الجوي في ٢٤ مارس/آذار، بطرد المواطنين ذوي الأصول الألبانية من كوسوفو، مما أدى إلى تدفق أعداد هائلة من اللاجئين على ألبانيا ومقدونيا والجبل الأسود. وسرعان ما اتضح، مع تصاعد الأزمة، أن عودة اللاجئين إلى كوسوفو سالمين آمنين هو مطلب الدول الغربية الرئيسي حتى توقف عمليات القصف. بيد أن الهجرة القسرية لاتزال تمثل التحدي الأعظم الذي يواجهه الإقليم حتى في الوقت الحاضر، أي بعد عودة معظم اللاجئين إلى ديارهم ودخول قوات حلف شمال الأطلسي إلى كوسوفو. وفي وقت كتابتي لهذا المقال، يهدد هروب المواطنين الصرب وأفراد طائفة روما من كوسوفو بتحويل الإقليم إلى كيان عرقي واحد. بل إن ثمن نجاح تدخل الغرب لصالح ألبان كوسوفو قد يكون تحويل الإقليم إلى وطن غير آمن بالنسبة لأبناء هاتين الطائفتين.

وما من حدث قريب إلى الأذهان يوضح على هذا النحو الدور الهام الذي أدّته قضية الهجرة القسرية في توسيع دائرة أهداف الأنشطة الإنسانية لدول الأرض في عالم ما بعد الحرب الباردة. وعلاوة على ذلك، فهو واحد من تلك الأحداث القليلة التي تذكرنا تذكرة مفيدة بالمشكلات والمصاعب التي تواجهها الدول والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية التي تهبّ إلى العمل تحت إلحاح الحتميات الإنسانية. والسؤال المطروح هو، ما هي الدروس والعبر المستفادة من أزمة كوسوفو؟

إن المقالات المنشورة في هذا العدد تمثل قطاعاً عريضاً من الإجابات على السؤال السالف الذكر، فقد وردت من أساتذة أكاديميين ومن عاملين في منظمات غير حكومية ومنظمات دولية. وهي تتراوح في نبرتها بين حماس غضوب، وله مبرراته في الوقت ذاته، يتمثل في تفسير ريتشارد كابلان لعواقب تدخل حلف شمال الأطلسي في مقاله "أزمة كوسوفو ودلالاتها بالنسبة للتدخلات الإنسانية"؛ وبين نبرات أخرى متشائمة كما في سرد مايكل باروتشيسكي عن كيفية تأثير عمليات القصف الجوي على سلطة مجلس الأمن واستقرار البلقان الإقليمي في مقاله "الدبلوماسية الغربية وأزمة اللاجئين في كوسوفو". ويذكرنا دافيد كورن وروبرتا كوهين في مقالهما "التقاعس عن مؤازرة النازحين داخل أوطانهم" بعدم كفاية الحماية الدولية المتاحة لأكثر فئات ألبان كوسوفو ضعفاً وبؤساً، ألا وهم النازحون داخل وطنهم الذين لم يتمكنوا من الحصول على المساعدات الإنسانية التي تتوافر في الدول المجاورة.

والمقالات الثلاثة التالية تتناول كوسوفو وأزمتها من منظور الوكالات الدولية. إذ يحلل نيكولاس موريس في مقال "كوسوفو والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين" تطورات تدخل المفوضية العليا في المنطقة. ويناقش بيتر موريس في "التدخلات الإنسانية في مقدونيا" دور حلف شمال الأطلسي في تقديم المعونة الإنسانية وعلاقة ذلك الحلف بالمفوضية العليا والمنظمات غير الحكومية. وأخيراً، يستعين توبي بورتر في "التنسيق في محيط من الفوضى" بتجاربه في ألبانيا لتوضيح المشكلات المرتبطة بالتنسيق بين أنشطة المنظمات الإنسانية في الأماكن التي يوجد بها لاجئون.

وآخر مقالين هما هي مقال بيتر مارسدن "الواقع والخيال" ومقالي "كوسوفو وما بعدها". ويتناول مارسدن قضية إعادة التوطين كما يشكك في انطباق شروط العودة الطوعية بصورة كاملة على من لجأوا إلى مقدونيا. وأخيراً، أتساءل في مقالي عن السر في الاستجابة الإنسانية القوية التي استثارتها محنة أهل كوسوفو في نفوس جماهير الغرب، كما أتناول فرص تكرار رد الفعل السالف الذكر إزاء حالات الهجرة القسرية التي لا تحظى بهذا القدر من الاهتمام الجماهيري.

ولكن مأساة كوسوفو لم تنته بعد، فالتوتر لايزال يعم أراضيها، ومازال سكانها نازحين، ولم يلق جيش تحرير كوسوفو سلاحه بعد، ولم يعد جميع اللاجئين من ألبان كوسوفو إلى ديارهم. وعلاوة على ذلك، مازلنا بحاجة إلى الفاصل الزمني الذي يمكننا من وضع كوسوفو وأزمتها في إطارها الصحيح. إن ما يقدمه من ساهموا في هذا العدد من "نشرة الهجرة القسرية" لا يتجاوز تأملات مبكرة في معنى ومضامين أزمة كوسوفو والدروس المستفادة منها. وهم مختلفون فيما بينهم حول ما إذا كانت كوسوفو تمثل نقطة تحول في التعامل مع قضية الهجرة القسرية، أم إذا كانت تعبر ببساطة عن دروس كان ينبغي تعلمها ومشكلات قد تكرّر حدوثها. بيد أنهم متفقون على ضرورة التعلم من أزمة كوسوفو، وهو في نهاية المطاف ما نتوقعه من كل مهتم بمصير المهجرين قسراً.

ماثيو ج. غيبني، أستاذ مادة الهجرة القسرية (مقعد إليزابيث كولسون) في برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أوكسفورد.
بريد إلكتروني: *matthew.gibney@qeh.ox.ac.uk*

أزمة كوسوفو ودلالاتها بالنسبة للتدخلات الإنسانية

بقلم: ريتشارد كابلان

هل كانت تحركات حلف شمال الأطلسي نصراً أم نكسة للنظام العالمي؟

يروى أنه عندما طُلب من رئيس الوزراء الصيني شو إن لاي أن يبدي رأيه في أهمية الثورة الفرنسية بعد قيامها بمائتي عام، أنه قال: "مازال الوقت مبكراً على التعليق". وإذا كان الوقت لم يحن بعد للتعليق على الثورة الفرنسية، فما الذي بوسعنا أن نقوله عن دلالات حرب حلف شمال الأطلسي في كوسوفو بعد مضي أشهر قلائل على سكوت المدافع؟

تبدو الحرب التي شنها حلف شمال الأطلسي في نظر الكثير من المراقبين تحولاً لافتاً للنظر في تضاريس العلاقات الدولية قد تصبح له تشعبات بعيدة الأثر خلال السنوات القادمة. فقد كان مفهوم التدخلات الإنسانية مثار امتعاض الدول لردح طويل من الزمن لما يمثله في نظرها من تهديد لمبدأ السيادة الوطنية الذي يعد ركيزة راسخة من ركائز النظام الدولي. ومع ذلك، نحّت دول حلف شمال الأطلسي التسع عشرة حرصها على السيادة الوطنية جانباً لصالح الاعتبارات الإنسانية في حالة كوسوفو،[1] وأقدمت على تلك الخطوة دون إذن صريح من مجلس الأمن، الذي يفترض أنه الجهة الوحيدة التي تمتلك السند القانوني الذي يجيز للدول اللجوء إلى استعمال القوة ضد دول أخرى في غير حالات الدفاع عن النفس.

فهل يمكننا اعتبار تصرف حلف شمال الأطلسي مقدمة لتغير واسع النطاق في ممارسات الدول بشأن التدخلات الإنسانية؟ وهل يعد إنجازاً أم نكسة للنظام العالمي؟

اتجاهات تاريخية

عند النظر إلى تحركات حلف شمال الأطلسي في إطار التطورات الأكثر شمولاً التي ظهرت منذ نهاية الحرب الباردة، يتضح أنها ليست سوى جزء من اتجاه أوسع باتت الدول في خضمه تولي أهمية أكبر لحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية بصفتها شأناً دولياً. ومنذ أن أنشأت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة "المناطق الآمنة" في شمال العراق في عام ١٩٩١ لحماية السكان الأكراد من اعتداءات صدام حسين العنيفة، توالى تدخل الدول لأسباب إنسانية في كل من البوسنة والصومال ورواندا وهاييتي وألبانيا. ولم يجر التدخل في الكثير من الحالات السابقة إلا بعد تفاقم الأزمة إلى حد الكارثة. لذلك، اشتدت الضغوط على الدول لكي تتخذ تدابير أكثر فعالية تحسباً لوقوع الكوارث الإنسانية قبل أن تقع. ولكن ارتفاع قدر المعايير الإنسانية في عصرنا لم يكن فحسب نتيجة اللجوء لاستخدام القوة من أجل تطبيقها. فقد اتخذ المجتمع الدولي خطوات لزيادة فعالية القانون الإنساني، ومنها إنشاء محكمتين مخصصتين لجرائم الحرب التي ارتكبت في يوغوسلافيا ورواندا، والتوقيع بالأحرف الأولى في عام ١٩٩٨ على معاهدة ترمي إلى إنشاء محكمة دولية جنائية مختصة بجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وكلها أمور تمثل تقدماً لا يستهان به في الاتجاه السالف الذكر.

لذلك، يفقد تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو الكثير من غرابته في ضوء التطورات السابقة. غير أن الفرق الجوهري بين الأحداث السالفة الذكر والحرب التي شنها الحلف في كوسوفو، يتمثل في أن الأمم المتحدة أجازت جميع التحركات المتعلقة بالدول السابقة – باستثناء حالة واحدة – بينما لم يحظ تدخل حلف شمال الأطلسي بمباركة الأمم المتحدة. والاستثناء السابق، هو شمال العراق حيث أجاز مجلس الأمن عملية إغاثة إنسانية وإن كان لم يجز التدابير القسرية التي اتخذها الحلفاء الغربيون لتدعيم عملياتهم.[2]

غير أن عمليات حلف شمال الأطلسي لم تكن تجري في كوسوفو بمعزل تماماً عن أوامر ونواهي الأمم المتحدة، إذ طالب مجلس الأمن بلغراد – من ضمن أمور أخرى –

بالكف عن كل الإجراءات التي تتخذها قوات الأمن التابعة لها والتي تؤثر على السكان المدنيين كما طالبها بسحب الوحدات التي تمارس القمع ضد المدنيين من الإقليم وإجراء "حوار هادف" مع ألبان كوسوفو يؤدي في النهاية إلى تسوية سياسية. (وقد تلقى الألبان بدورهم طلبات مختلفة من مجلس الأمن).[٣] وكان مجلس الأمن قد حذر مراراً وتكراراً من "كارثة إنسانية وشيكة" ما لم تُلبى الطلبات السابقة. وما كان تحرك حلف شمال الأطلسي إلا لتدعيم الأهداف السابقة، وذلك عندما بدأ بالتهديد باستخدام القوة في البداية وحين وضع تهديده موضع التنفيذ فيما بعد.

بيد أن تقاعس السلطات الصربية عن الانصياع لمطالب الأمم المتحدة لم يكن مبرراً قانونياً كافياً للإجراءات التي اتخذها حلف شمال الأطلسي بالرغم من الادعاءات التي أثارتها بعض الدول حول هذا الموضوع. فقد نوهت بقراراته التي تتضمن إشارات إلى "إجراءات أخرى" و"تدابير إضافية"، كان مجلس الأمن مستعداً «لبحثها» فحسب. ومع ذلك، يخطئ من يقول إن الدول الأعضاء قد تخطت الأمم المتحدة عامدة متعمدة. فجميع هذه الدول كان يفضل أن يتولى مجلس الأمن معالجة الأزمة لو كانت لديه القدرة على إنجاز هذه المهمة بفعالية. وإن كان لا سبيل لإنكار اختلاف قوة هذه الرغبة من دولة إلى أخرى. بل إن مساعي تلك الدول لإعادة الكرة إلى ملعب مجلس الأمن بمجرد موافقة بلغراد على شروط الحلف، قد نجحت بالفعل. وجملة القول، إن حلف الأطلسي قد تصرف بدون إذن من الأمم المتحدة لأنه لم يطق فكرة أن تستخدم روسيا والصين حق الفيتو ضد أي إجراء يهدف إلى إرغام بلغراد على وقف حملة العنف التي تشنها، مما كان سيفتح الطريق أمامها لمواصلتها.

رأب الصدع

والمشكلة المطروحة، شأنها شأن الأزمات الإنسانية الأخرى، هي أن الأمم المتحدة "تبارك الغاية ولكنها لا تبارك الوسيلة" كما وصفها آدم روبرتس بذكاء.[٤] وقد يُقال إن الحلف قد تحرك لإصلاح خلل في أحد الجوانب الجوهرية للنظام الإنساني العالمي، الذي يمنح الأفراد الحق في قدر معين من الحماية بموجب عهود دولية أو قرارات ملزمة تصدر من الأمم المتحدة، ولكنه لا يوفر في الوقت نفسه آلية فاعلة تضمن احترام تلك العهود والقرارات. لذلك شعرت الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي أن تحركاتها مشروعة وإن لم تكن قانونية. وتعبر عن هذا الفرق ملاحظات الرئيس الفرنسي جاك شيراك التي صدرت عشية تهديد الحلف باستخدام القوة في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، إذ قال إن "فرنسا ترى أن أي إجراء عسكري لابد أن يطلبه ويقرره مجلس الأمن، بيد أن الوضع الإنساني يمثل استثناءً مقبولاً للقاعدة أياً كانت قوتها أو صلابتها".[٥]

Crown Copyright/Capt Gallagher

دورية من الجنود تسير في قرية غورنيي زاكوت تحت أنظار الألبان العائدين

لقد كانت قضية كوسوفو مسألة شائكة وحساسة، وسوف تظل هكذا دوماً. إذ رأى البعض أن من حق أية دولة بوجه عام أن تهب لمساعدة يوغوسلافيا للعمل العدواني الذي ارتكبه حلف شمال الأطلسي في حق دولة ذات سيادة، وكان من بين الداعين إلى هذه الفكرة روسيا والصين. إلا أن الواقع العسكري والسياسي كان يجعل اتخاذ تدابير مضادة لإجراءات الحلف بعيد الاحتمال. بل، عندما أتيحت للدول فرصة المطالبة بوقف القصف الجوي في الحال، صوتت ١٢ دولة من الدول الثلاث عشرة الأعضاء في مجلس الأمن ضد القرار الذي تبنته روسيا بهذا الشأن؛ وهو ما يشير إلى وجود قدر من الاعتراف، قد يُختلف عليه، بشأن ضرورة قيام حلف شمال الأطلسي بمهمته.

ولعل أخطر ما في الموضوع، السابقة التي استنها حلف شمال الأطلسي بتدخله على هذا النحو. فهذا التدخل يثير عدداً من التساؤلات من ضمنها مثلاً، هل ستشعر دول أخرى بأنها تملك الآن حرية أكبر لاتخاذ تدابير تنفيذية لمواجهة الأزمات الإنسانية في حالة فشل الأمم المتحدة في الإجماع على رأي؟ قد تلقى هذه التطورات ترحيباً في بعض الحالات، مثلما حدث عندما تدخلت فيتنام في كمبوديا في عهد حكومة بول بوت، وتنزانيا في أوغندا عيدي أمين. وكلاهما نظام قوامه عمليات الإبادة الجماعية، وقد لقي التخلص منه استحسان الكثيرين بالرغم مما أحست به الدول من ضرورة إدانة ما تنطوي عليه التدخلات السالفة الذكر من انتهاك للسيادة الوطنية. ومع ذلك، يسهل تخيل حالات أخرى يبدو فيها استخدام القوة العسكرية في دولة أخرى مثيراً للمخاوف بغض النظر عن مشروعية المبررات الإنسانية لهذا الاستخدام. بل إن التدخل الذي قامت به كل من فيتنام وتنزانيا كان لدوافع استراتيجية بصورة رئيسية، إذ كانت الدولتان في واقع الأمر تردان على إغارة جيرانهما عليهما عبر الحدود المشتركة بينهما.

ولعل السبب في تردد الدول في التصدي لمبدأ عدم التدخل، كما فعل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو، هو الطبيعة المركبة لدوافع التدخل وانتهازية الأطراف التي تمارسه، مثلما فعلت هانوي عندما أقامت نظاماً صورياً في بنوم بنه. والتخوف من أن يؤدي الخيار الآخر المطروح، وهو الالتزام الصارم بحرفية القانون، إلى تحول العالم إلى مرتع ترتكب فيه الدول كافة الأفعال اللاأخلاقية داخل حدودها ما لم يقرر مجلس الأمن أن تلك الأفعال السابقة تمثل تهديداً للسلام والأمن العالميين (الشرط الرسمي لاتخاذ إجراء تنفيذي يخضع لولاية الأمم المتحدة)، مسألة فيها نظر.

المضي قدماً

إن المشكلة حقاً عويصة. وقد باتت الآن ملحة لسبب واحد مرده الفرص التي أتاحها انتهاء الحرب الباردة أمام الدول للتدخل لأغراض إنسانية، بينما كانت أية محاولة من هذا النوع كفيلة بأن تؤدي حتى عهد قريب إلى كارثة نووية، وما كان لها بالتالي أن تطرأ على بال.

وتحاول الحكومة البريطانية، وعياً منها بطبيعة

التحدي، ابتكار قواعد تنظيمية جديدة. ففي خطبة ألقاها طوني بلير في شيكاغو في إبريل/نيسان ١٩٩٩، أعلن "ضرورة وضع معيار كيفي لمبدأ عدم التدخل في بعض الحالات الهامة". بيد أن رئيس الوزراء البريطاني ركز أساساً على القضايا المتصلة بمكان التدخل والبت في تنفيذه، ولم يتعرض لكيفية التنفيذ. ولا شك أن خيارات التغيير كثيرة وتتراوح بين محاولة الحصول على تعاون أكبر من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وإصلاح عملية صنع القرار الخاصة بالمجلس، وإرساء أساس قانوني جديد للتدخل. وما من شك في كثرة الصعوبات المواكبة لتنفيذ تلك الخيارات.

ستجد بعض الدول نفسها مضطرة إلى التصرف خارج نطاق الأمم المتحدة

وقد كشفت الجهود الدبلوماسية بشأن كوسوفو عن أن تحقيق المزيد من التعاون بين أعضاء مجلس الأمن الخمسة الكبار قد أصبح خياراً بالفعل وإن كان لا يركن إليه إلا لماماً. أما روسيا والصين فهما تسعيان حالياً إلى ضمانات تستبعد أي تدخل محتمل بعد النكسة التي ألحقتها بهما إجراءات حلف الأطلسي الأخيرة. إن أخذ حلف شمال الأطلسي شواغل روسيا الأمنية في الاعتبار قد يساعد على إرساء علاقة تعاونية أفضل بين أعضاء مجلس الأمن.

وإصلاح عملية صنع القرار لدى مجلس الأمن من خلال إلغاء أو تخفيف الفيتو، أكثر صعوبة، كما أن نتائج هذا الإصلاح ليست مضمونة. فمعظم الدول تتحسب ضد أي إجراء ييسر من التدخل بالرغم من إدراكها للدوافع الإنسانية، لاسيما عندما تتولى ذلك إحدى الدول الاستعمارية السابقة. وقد يؤدي المزيد من سيطرة الأمم المتحدة على العمليات العسكرية إلى التخفيف من مخاوف الدول الأخرى، ولكنه قد يثير امتعاض الولايات المتحدة، الطرف الرئيسي في هذه الأمور، ما لم تتشكل قوة عسكرية تطوعية خاضعة للأمم المتحدة في يوم من الأيام.[٦]

وإبرام اتفاقية إقليمية أو دولية بشأن التدخل أمر لا يقل صعوبة عن تحقيق إصلاح جوهري للأمم المتحدة، إذ قد يتطلب الأمر بالضرورة تعديل ميثاق الأمم المتحدة حتى يستوعب اتفاقية من هذا النوع.[٧] كما أن مجال ظهور القانون العرفي الإقليمي محدود في هذا المجال بالرغم من توافر الفرصة لظهور حقوق عرفية بين مجموعة من الدول. ويحتاج الإقرار بشرعية هذا القانون إلى إجماع كامل من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك روسيا، عندما يتعلق الأمر بأوروبا.

لذلك تعترض صياغة قواعد جديدة معوقات كبيرة. وعلى أية حال، فإن بعض الدول ستضطر للتصرف خارج نطاق الأمم المتحدة في حالة عدم الإجماع على التغيير. واللافت للنظر في هذا الصدد توصية السناتور ويليام روث، رئيس مجلس شمال الأطلسي، الهيئة البرلمانية لحلف شمال الأطلسي، التي اعتمدها المجلس السابق الذكر في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، ونصها: "يجب أن يحتفظ حلف شمال الأطلسي لنفسه بالحق في حرية الحركة، كما يجب على الحلفاء أن يعملوا متضافرين فيما بينهم، وإن كان من الأفضل أن تأتي تحركاتهم بموجب تكليف من الأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (إطار الأمن الجماعي الأوروبي). وبالرغم من أن كل الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي تفضل أن تتخذ إجراءاتها بموجب تكليف من هذا النوع، إلا أنه لا يجب أن تقصر تحركاتها على الحالات التي يتم فيها الاتفاق على منحها هذا التكليف".[٨]

ومن المرجح أن تظل التدخلات الإنسانية استثناءً وليست قاعدة. ومع تصاعد الاتجاه الرامي إلى تفسير معنى سيادة الدولة باعتباره أمراً ينطوي على مسؤولية الحكومة عن شعبها، وليس مجرد حرية التصرف، فسوف تزداد الضغوط التي تتعرض لها الدول من أجل أن تتدخل للتصدي للكوارث الإنسانية المُلحة. ولكن إذا كانت الدول ستضطر إلى العمل خارج إطار ميثاق الأمم المتحدة، فإن هذا سيؤدي إلى إضعاف ركيزة هامة من ركائز النظام العالمي. غير أن التقاعس عن اتخاذ إجراء فعال لتخفيف الكوارث الإنسانية أوخم عاقبة.

ريتشارد كابلان، أستاذ بكلية يسوع بجامعة أوكسفورد، ومحرر مشارك في تأليف كتاب "الروح القومية الجديدة في أوروبا: الصراع بين الدول والأقليات" (مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٦)

١ للاطلاع على "خطط عمل" منظمة حلف شمال الأطلسي الأخرى بشأن كوسوفو، راجع مقال ريتشارد فالك:
'Reflection on the war', *The Nation*, 28 June 1999, pp11-15.

٢ قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الصادر في ٥ إبريل/نيسان ١٩٩١.

٣ قرارات مجلس الأمن المعنية، هي رقم ١١٦٠ (٣١ مارس/آذار ١٩٩٨) ورقم ١١٩٩ (٢٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٨) ورقم ١٢٣٠ (٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨).

٤ آدم روبرتس: "مباركة الغاية دون مباركة الوسيلة"، 'Willing the end but not the means', *The World Today*, May 1999, pp8-12

٥ منقول من كتاب كاثرين غيشيرد "القانون الدولي وحرب كوسوفو"، 'International Law and the war in Kosovo', *Survival*, Summer 1999, p28

٦ انظر كتاب بريان أيركهارد "من أجل قوة عسكرية تطوعية تابعة للأمم المتحدة"، 'For a UN volunteer military force', *New York Review of Books*, 10 June 1993, pp3-4

٧ تنص المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: "في حالة تضارب التزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي يمليها عليهم هذا الميثاق مع الالتزامات الأخرى التي تمليها عليهم أية اتفاقات دولية أخرى، تكون الأسبقية للالتزامات المحددة في هذا الميثاق".

٨ "ملخص للتوصيات"، "حلف شمال الأطلسي في القرن الواحد والعشرين" NATO in the 21st century، متوفر في موقع الإنترنت: http://www.naa.be

برامج إجلاء السكان لأغراض إنسانية

الدول التي استضافت لاجئي كوسوفو المرحلين جواً

ألمانيا	١٤٦٨٩
الولايات المتحدة	٩١٩٨
تركيا	٨٣٤٠
فرنسا	٦٣٣٩
النرويج	٦٠٧٢
إيطاليا	٥٨٢٩
كندا	٥٤٣٨
النمسا	٥٠٨٠
المملكة المتحدة	٤٣٤٦
هولندا	٤٠٦٠
استراليا	٣٩٦٩
السويد	٣٦٧٥
الدانمارك	٢٨٢٣
سويسرا	١٦٨٧
إسبانيا	١٤٢٦
البرتغال	١٢٧١
بلجيكا	١٢٢٣
بولندا	١٠٤٩
أيرلندا	١٠٣٣
فنلندا	٩٥٨
جمهورية التشيك	٨٢٤
سلوفينيا	٧٤٥
كرواتيا	٣٧٠
إسرائيل	٢٠٦
مالطا	١٠٥
لوكسمبورغ	١٠١
سلوفاكيا	٩٠
أيسلندا	٧٠
رومانيا	٤١
المجموع	**٩١٠٥٧**

الدبلوماسية الغربية وأزمة اللاجئين في كوسوفو

بقلم: مايكل باروتشيسكي

يزعم هذا المقال أن الخيارات الدبلوماسية الغربية لم تستنفد تماماً قبل اللجوء إلى استخدام القوة.

تمثل أحداث العنف الأخيرة التي جرت في كوسوفو جزءاً من صراع من أجل الاستقلال ظل يدور لعدة سنوات في يوغوسلافيا السابقة والحالية. وكان العامل الهام الذي استجد إلى حين تدخل حلف شمال الأطلسي، هو استخدام العنف من قبل طرفي الصراع. وقد جاء تصاعد العنف هذا بعد فترة حرم خلالها ألبان كوسوفو من بعض حقوقهم الإنسانية الأساسية، وأعلنوا أثناءها صراحة عن عزمهم على عدم الالتزام بالقوانين اليوغوسلافية أو الصربية. وفي خلال العقد المنصرم، أنشأ ألبان كوسوفو مجتمعاً موازياً يشمل هياكل حكومية ونظاماً تعليمياً ومنظومة لتحصيل الضرائب، ظل قائماً بصفة غير رسمية خلال حكم بلغراد القمعي. وفي ظل اعتماد السياسيين في بلغراد وبريشتينا على حد سواء على إذكاء الروح القومية للمحافظة على شعبيتهم، علينا ألا نستغرب حرص جميع القوى الفاعلة المنتمية للطرفين على تشجيع التشدد في مجتمعاتها رغبة منها في إفشال أية حلول وسطية قد تظهر أثناء تفكك يوغوسلافيا.

ومن وجهة النظر الإنسانية، يبدو أن الموقف المتشدد الذي تبناه بعض أعضاء حلف شمال الأطلسي الذين شاركوا في عملية سلام رامبوييه لم يؤد إلا إلى تفاقم الصراع الدائر في كوسوفو. فقرار الحلف بقصف المدن في جميع أرجاء يوغوسلافيا قد زعزع استقرار دول البلقان لأنه حول صراعاً داخلياً خفيفاً إلى أزمة إنسانية إقليمية. وعندما نأخذ في الاعتبار ما أحرز من تقدم أثناء المحاولات الدولية السابقة لحل الأزمة، يتضح لنا أنه كان ينبغي استقصاء وسائل أخرى على النحو الأكمل قبل اللجوء لاستخدام القوة. ومع ذلك، لعبت هموم أخرى دوراً بارزاً، الأمر الذي كثيراً ما يحدث أثناء العمليات العسكرية ذات الدوافع الإنسانية. وكان من سوء الحظ أن دفع سكان البلقان المدنيين ثمناً باهظاً، عدا عن أنهم سيستمرون في العيش في بيئة غير مستقرة لسنوات مقبلة.

وحتى نستوعب نتائج الجهود الدبلوماسية الغربية التي بذلت لحل أزمة كوسوفو، علينا أن نفرق بين الوضع الإنساني السائد قبل وبعد بداية مارس/آذار ١٩٩٩. ولا بد من وضع قرار حلف شمال الأطلسي بالبدء في القصف الجوي في ٢٤ مارس/آذار في سياق الإنذار الذي وجهه للحكومة اليوغوسلافية عند انتهاء محادثات سلام رامبوييه (١٩ مارس/آذار) وسحب المراقبين الدوليين التابعين لبعثة رصد الوضع في كوسوفو (بعثة الرصد) من كوسوفو (٢٠ مارس/آذار). فالسياق السابق يختلف تماماً عن الفترة التي سبقت الجولة الثانية من محادثات رامبوييه (١٥–١٩ مارس/آذار).

الفترة السابقة على مارس/آذار ١٩٩٩

استفاد إقليم كوسوفو من الجهود الدولية الوقائية الواسعة النطاق التي بذلت خلال معظم التسعينيات. وساعدت الوساطة الدولية التي قامت بها منظمات غير حكومية معينة منذ عام ١٩٩٢ الألبان والصرب على توضيح القضايا الصعبة التي كان سيجري التفاوض عليها، مثل المناهج المدرسية واللغات الرسمية المستخدمة. وشاركت الأمم المتحدة من عام ١٩٩٢ إلى بداية عام ١٩٩٩ في بعثة وقائية إلى جمهورية مقدونيا التي كانت تتبع يوغوسلافيا السابقة. لكن البعثة لم تحظ إلا باهتمام ضئيل من جانب وسائل الإعلام الدولية بالرغم مما كان لها من أهمية مباشرة للوضع في كوسوفو. وقد ركزت البعثة جهودها على خطر عدم الاستقرار الإقليمي الناتج عن التوترات العرقية المرتبطة بأزمة كوسوفو وعلى تدفق اللاجئين المحتمل إلى مقدونيا. وكانت الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة التي تقوم بدورياتها على الحدود بين كوسوفو وألبانيا مثالاً فريداً على الإجراءات الوقائية في تاريخ الأمم

Crown Copyright/Capt Gallagher

الدمار الذي ألحقته القنابل بطريق على جسر يصل بريشتينا وبودوييفو

المتحدة. لقد حاز هذا التواجد الهادئ على تقدير السكان المحليين كما ساعد على تهدئة التوتر.

وكانت عملية الانتشار قد شملت أيضاً بعض العاملين بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين الذين كانوا يعدون خططاً لمواجهة الطوارئ المحتملة مثل اختلال استقرار المنطقة نتيجة لنزوح اللاجئين. وكانت خطط المفوضية العليا صحيحة في تقديرها، إذ كانت تحاول احتواء أي نزوح محتمل. وكان من المتعذر الإعداد لمواجهة عمليات النزوح التي قد تستتبع التصاعد الحاد في الصراع، لأن أية خطة فعالة من هذا القبيل كانت تتطلب مستويات تعاون يصعب تحقيقها من الحكومات المحلية ودعماً من القوى الفاعلة الخارجية التي كانت تدعو إلى خطة للسلام. فعلى سبيل المثال، كانت برامج الأخبار الإعلامية في مقدونيا ستمارس ضغوطاً هائلة على الحكومة الهشة لو كانت قد عمدت إلى بحث إمكانية توفير ملجأ لمئات الألوف من ألبان كوسوفو في أراضيها الصغيرة. كما كانت موافقة الحكومات الغربية على المشاركة في تحمل أعباء التخطيط

لتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين ستضعف مفاوضات رامبوييه.

ومن فبراير/شباط ١٩٩٨، ازدادت ضراوة القتال بين عصابات الألبان الانفصالية وقوات الصرب القمعية. وتشير تقديرات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى أنه حتى نهاية فبراير/شباط ١٩٩٩، جرى تشريد عدد من الأشخاص يتراوح بين ٢٠٠ ألف و٣٠٠ ألف في كوسوفو. وتمثل هذا في نزوح مؤقت إلى الريف نتيجة للعمليات العسكرية الحكومية التي كانت تستهدف سكان القرى المشتبه في تعاطفهم مع العصابات الألبانية. وهذه الأرقام تراكمية، لأن الكثير من السكان النازحين عادوا إلى قراهم المخربة على مدار العام. وتوحي المصادر الإخبارية بأن حجم الخسائر في الأرواح على مدار ذلك العام قد يناهز الألف أو الألفين. ورغم أن حجم معاناة كوسوفو الشديدة والفعلية كانت تستدعي تدخلاً دولياً، إلا أن تحديد الاستجابة الصحيحة كان يتطلب تحليلاً متأنياً.

ونحيت الوسائل الدبلوماسية جانباً

ظلت الجهود الدبلوماسية الغربية الرامية لحل أزمة كوسوفو تحقق نتائج إيجابية حتى نهاية فبراير/شباط ١٩٩٩، إذ اضطرت حكومة بلغراد تحت وطأة الضغوط إلى التقدم بتنازلات لا يستهان بها. وبخلاف ما أعلنه البرلمان الاتحادي اليوغوسلافي في مايو/أيار ١٩٩٨، قبلت حكومة بلغراد الوساطة الدولية. ويصعب، بهذه المناسبة، تخيل قبول عدد كبير من الدول لمثل هذا التدخل الخارجي في قضية من قضاياها الداخلية. بل، إن اتفاق ميلوسوفيتش وهولبروك في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨ قد أدى إلى نشر ما يزيد على ١٤٠٠ مراقب من بعثة الرصد. وكان أغلبهم من العسكريين الغربيين المكلفين بمهمة مدنية ويخضعون لسلطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما كانوا يتنقلون بحرية في كل أرجاء كوسوفو في عربات خاصة تتيح لهم إمكانية الوصول إلى الأماكن الوعرة، ويبلغون عن الاعتداءات التي يقوم بها طرفا الصراع. وكان الاتفاق يسمح أيضاً لحلف شمال الأطلسي بالقيام بطلعات مراقبة جوية فوق كوسوفو. وقد سُمح أيضاً للقوافل التي تقودها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتوزيع معونات الطوارئ بصورة مباشرة على أسر رجال حرب العصابات الانفصالية في الأرياف، مما يُعد تنازلاً كبيراً من قبل حكومة تحرص على ممارسة سيادتها على ترابها الوطني.

والأهم من كل ما سبق، هو موافقة حكومة بلغراد بصفة عامة على الأبعاد السياسية لخطة سلام رامبوييه ومن أهم عناصرها تدعيم الحكم الذاتي في إقليم كوسوفو. وكانت بلغراد خلال العقود المنصرمة تستغل إخلال الدعاوى الانفصالية بالأمن الوطني والنظام الدستوري حتى تجد مبرراً لحكم كوسوفو بصورة مباشرة وتحجيم الحكم الذاتي المحلي الذي كان الدستور الصربي لعام ١٩٩٠ قد أعاد تأكيده. وكان الساسة اليوغوسلاف قد أعلنوا على الملأ قبولهم بأن يحكم ألبان كوسوفو أنفسهم مع أقل قدر من التدخل من قبل بلغراد. وقد حققت الضغوط الغربية هذه النتائج بالرغم من عدم تخلي الساسة الألبان عن مطالبتهم بالاستقلال وقلة التنازلات التي ارتضوا بتقديمها.

الوضع الإنساني في مارس/آذار ١٩٩٩

من المبادئ الأساسية للقانون الدولي ضرورة استنفاد جميع الوسائل الدبلوماسية قبل اللجوء إلى استخدام القوة. ومن سوء الحظ، أن أعضاء حلف شمال الأطلسي الكبار قرروا عدم استثمار النجاح على الصعيد الدبلوماسي أو تحرك عملية السلام الذي سبق وصفه، واختاروا بدلاً من ذلك سلوك طريق حافل بالأخطار.

لقد انتهت عملية سلام رامبوييه لأن السلطات اليوغوسلافية رفضت قبول البعد العسكري للخطة الذي كان يتمثل في سيطرة حلف شمال الأطلسي على كوسوفو من خلال تواجد في الإقليم بقيادة الحلف. وقد فشل أعضاء الحلف الرئيسيون في طرح أسباب مقبولة تبرر استعدادهم للموافقة على هذا النوع من التواجد الدولي دون سواه. وتبرز أهمية هذه النقطة بالنظر إلى أن البعد السياسي لخطة رامبوييه كان يشمل منح ألبان كوسوفو الحكم الذاتي فيما يتعلق بكافة القضايا الداخلية بما في ذلك الأمن (سحب قوات الأمن الصربية وضم فصائل حرب العصابات المختلفة تحت لواء جيش تحرير كوسوفو وتحويلها إلى وحدات من الشرطة). وليس ثمة شك في أن سحب القوات الصربية كان سيؤدي إلى تخفيف شعور السكان الألبان بالخطر بصورة كبيرة. وجدير بالذكر، أن الوضع في كوسوفو كان يختلف عن الصراع في البوسنة والهرسك حيث مازالت الأرض هي مطلب قوات أمن الطرفين المتخاصمين.

كما لم تُستقص صور الوجود الدولي الأخرى بالرغم من إعلان الرئيس الصربي ميلوتينوفيتش أن حكومته على استعداد لمناقشة توسيع الوجود الدولي في كوسوفو. والتساؤل المطروح هو، إذا كان الإطار السياسي يوحي، ولو بصورة جزئية، بضرورة أخذ عزم حلف شمال الأطلسي على ممارسة دور أشد بأساً في البلقان في الاعتبار، فلماذا لم تركز الدبلوماسية الغربية على زيادة شأن بعثة الرصد في كوسوفو وتدعيمها بنشر القوات بما في ذلك قوات من دول لا تنتمي إلى الحلف حتى تتولى رصد الانسحاب الصربي؟ علماً بأن المجال كان سيظل مفتوحاً أمام فرض العقوبات أو حتى استخدام القوة في حالة عدم احترام بلغراد لجدول الانسحاب الزمني.

ومع انهيار محادثات رامبوييه وارتفاع نبرة تحذيرات حلف شمال الأطلسي، احتشدت قوات من الحلف على الحدود الفاصلة بين كوسوفو ومقدونيا. وأدى هذا الوضع المتوتر إلى زيادة تواجد الجيش اليوغوسلافي في كوسوفو. وزادت القوات اليوغوسلافية من وجودها بصورة خاصة وثبتت مواقعها في المنطقة الحدودية تحسباً لغزو بري. وتبع ذلك بصورة مباشرة تصاعد نشاط حرب العصابات (التي ركزت على الاستفزاز والتحرش) على طول الحدود. وبدأ تدفق اللاجئين بصورة كبيرة على مقدونيا في تلك الآونة التي أخذ السكان في الهروب خلالها من وجود الجيش اليوغوسلافي ومن مناوشاته مع العصابات. وكان من العلامات الأخرى الدالة على التخلي عن الوسائل الدبلوماسية قرار بعثة الرصد بشأن انسحابها من الإقليم في ٢٠ مارس/آذار الذي اتُخذ من طرف واحد. وفي ذلك الوقت، وردت لأول مرة أنباء طرد سكان بلدات معينة رغم عدم وجود صلة بينهم وبين تحركات العصابات.

وبدأت حملة حلف شمال الأطلسي الجوية بعد ذلك بأيام قليلة. وإذا كان جُل همنا هو محنة السكان المدنيين الإنسانية، فلا شك أن قرار الحلف باللجوء للقوة كان مجافياً للصواب. لذلك علينا ألا نعجب من ازدياد الأنباء الواردة عن ممارسة العنف وارتكاب الفظائع أثناء حملة القصف الجوي، إذ اضطر عدد كبير من السكان إلى النزوح نتيجة لعربدة القوات الصربية في كل أنحاء الإقليم. ونزح ما يزيد على نصف سكان كوسوفو البالغ عددهم مليونين خلال شهرين من بدء حملة القصف الجوي. وبوسعنا تحديد أربعة أنواع من النزوح على الأقل بادئين بأقلها تعقيداً واختلافاً عليه.

أولاً، هرب سكان القرى نتيجة لتصاعد العمليات العسكرية الحكومية ضد مواقع رجال حرب العصابات الحصينة. وازدادت حدة النزوح المؤقت في الريف لزيادة حجم القتال وما استتبعه من صعوبات في العثور على ملجأ في القرى الأخرى. ثانياً، انسحب أهالي بعض المناطق المعينة ممن لهم علاقة وثيقة بأنشطة العصابات نتيجة لإخفاقها في الاحتفاظ ببعض المواقع الاستراتيجية. ثالثاً، أدى قصف الحلف المركز لكوسوفو إلى رحيل

الكثير من المدنيين بحثاً عن مناطق آمنة مثلما هرب غيرهم في سائر أنحاء يوغوسلافيا من المناطق التي كانت تُعد أهدافاً محتملة للقصف. أما السبب الرابع والأكثر تأثيراً على مشاهدي التلفزيون في الغرب، فهو ما قامت به القوات الصربية من عمليات طرد واسعة النطاق للسكان الذين كانت تشعر بأنهم معادون لها. ومن المرجح، أن عددا كبيراً من القوات الصربية كان تحفزه الرغبة في الانتقام والغضب لما كانت تتعرض له المدن الحديثة في سائر أرجاء يوغوسلافيا من قصف جوي بصفة يومية. وليس هذا بالطبع بعذر يبرر العنف الصربي، وإن كان مما هو جدير بالذكر أنه عدم ورود أنباء عالمية تشير إلى أن السكان الألبان الكثيرين المقيمين في بلغراد وفي الأجزاء الأخرى من صربيا قد تعرضوا لسوء المعاملة أثناء الصراع.

ألمح عدد كبير من المعلقين والسياسيين الغربيين عند وصفهم لمحنة ألبان كوسوفو الإنسانية إلى الحرب العالمية الثانية والى جرائم النازيين على

وتبدو الانقسامات التي أدت إليها عمليات الحلف الجوية شديدة الوضوح في مقدونيا أكثر من غيرها. ويحتمل ألا يصمد الائتلاف الحكومي الحالي الهش، الذي يتكون من عناصر قومية متطرفة من أغلبية السكان السلاف والأقلية الألبانية، حتى انتخابات الرئاسة التي ستجري في وقت لاحق من هذه السنة. وكان المجتمعان السلافي والألباني منقسمين انقساماً شديداً بالفعل، ولم يعد أي طرف يثق بالآخر بعد الاستقبال السيء الذي واجهت به وزارتا الدفاع والداخلية اللاجئين القادمين إلى حدود البلاد. إلا أن علينا ألا ننسى أنه كان على حكومة مقدونيا التعامل مع موجة هائلة من اللاجئين كان أي بلد آخر سوف يرى فيها خطراً يزعزع الاستقرار في أراضيه (ولو شئنا التقريب مع مراعاة النسبة العددية، فلنتصور مثلاً ماذا سيحدث لو وصل ٣٠ مليون لاجئ إلى سواحل الولايات المتحدة بصورة مفاجئة).

كان اللاجئون من كوسوفو ألباناً يشعرون بالظلم

ساهم بالفعل قبل القصف الجوي في تعميق الأسباب الجذرية للتوتر.

ومع ذلك، كان من المستطاع تجنب ما نتج من ازدياد في عدم الاستقرار الإقليمي لو أن القوى الغربية احترمت القانون الدولي باستنفاد كافة الوسائل الدبلوماسية قبل اللجوء إلى استخدام القوة. إن ما يُقال عن عجز مجلس الأمن عن التعامل مع الأزمة الإنسانية قول يفتقر إلى الدقة. لقد أبدى جميع الأعضاء الدائمين استعدادهم لعدم استخدام الفيتو إذا ما أجازت الأمم المتحدة إجراء عمليات عسكرية ضد القوات الصربية في البوسنة والهرسك. وبعد مناقشات جادة ومضنية حول أزمة كوسوفو، اعتمد مجلس الأمن قراراً ينص على أن الوضع يمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وفي حين أن هذا القرار كان يشير إلى أن أمام الأمم المتحدة إمكانية بحث عدد كبير من التدابير التي من شأنها أن ترغم الصرب على تغيير موقفهم، كان بعض أعضاء مجلس الأمن الدائمين يشعرون بأن الوقت غير ملائم لاتخاذ إجراء عسكري. وقد شرع حلف شمال الأطلسي في عمليات القصف الجوي دون وجود قرار صريح من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة لأن أعضاءه كانوا يعلمون أن مثل هذا الإجراء محل خلاف وربما لا يحظى بتأييد عالمي على نطاق واسع.

سوف يتعذر على المجتمع الدولي أن يبدي استجابة لها مصداقيتها في المستقبل بسبب تصرفاته في أزمة كوسوفو

وجه الخصوص. ويتضح من الوضع الذي سبق وصفه أن مثل هذه التشبيهات غير دقيقة كما أنها لا تخدم فهمنا للصراع الذي دار في كوسوفو. وبدلاً من أن يتبع الخطاب الإنساني بشأن كوسوفو منهجاً حريصاً ومتأنياً يأخذ في الاعتبار حقوق الألبان الإنسانية ومخاوف الصرب المشروعة، استخدم لغة أحاطت بهالة من التعتيم قضايا حساسة تتعلق بالتعايش بين الطرفين في هذا الجزء من البلقان. وبناءً على ذلك، يكون حلف شمال الأطلسي قد حول صراعاً سياسياً محدوداً إلى أزمة إنسانية إقليمية.

إن حمل اللاجئين الثقيل الذي وقع على كاهل ألبانيا تستغله قوى فاعلة محلية في الصراع السياسي من أجل السيطرة على هذا البلد غير المستقر. وبعد كل ما قيل، علينا ألا ننسى محاولة الانقلاب التي جرت في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، وأن قوات دولية قد نشرت في ألبانيا أثناء الفوضى التي عمت البلاد في عام ١٩٩٧. كما ازدادت العلاقات المتوترة بين صربيا والجبل الأسود سوءاً بعد انقسام القيادة السياسية في هاتين الجمهوريتين اليوغوسلافيتين. ومن المحتمل أيضاً أن تتعرض العلاقات الدستورية بين الكيانين الفعليين المتبقيين من الاتحاد اليوغوسلافي لتوترات شديدة في المستقبل القريب.

من وضعهم في يوغوسلافيا، ثم انضم إليهم ألبان لديهم شعور مماثل تجاه وضعهم في مقدونيا. ومن غير المحتمل أن يستمر الوضع الدستوري الحالي في مقدونيا لفترة طويلة حتى لو نُفذت برامج الترحيل بفعالية.

إن التاريخ الحديث يطرح على المجتمع الدولي مثالاً لدولة انهارت بسبب الفرص التي أتاحها وجود عدد كبير من اللاجئين على أراضيها والحنق الذي أثاره وجودهم في النفوس. فزائير لم يعد لها وجود بسبب التمرد الذي أدى إليه وجود اللاجئين وما استتبعه من إطاحة بالسلطات المركزية وإنشاء دولة جديدة هي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الخلاصة

بدأت العملية المؤدية إلى تفكك يوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٨١ بصفة رئيسية عندما تمرد الألبان في بريشتينا وطالبوا بوضع جديد لكوسوفو. وعززت ردود فعل الصرب إزاء ذلك خلال الثمانينيات هذه العملية. وأضعفت الاعتداءات التي ارتكبها الصرب خلال العقد الأخير من شرعية مطالبة بلغراد بممارسة سيادتها على كوسوفو. ومن هذا المنظور، اكتسب التدخل الدولي في الأزمة مبررات تامة، كما أنه

إن تجاهل الحكومات الغربية القوية لميثاق الأمم المتحدة فيما اتخذته من تدابير أمر له عواقب خطيرة في القرن الجديد. وعندما نقرن مثال التدخل في كوسوفو مع عمليات القصف الجوي للعراق التي تمت دون تصريح من الأمم المتحدة، فلن نعجب أن يكون عدد كبير من شعوب العالم يتوجسون خيفة من روح المغامرة العسكرية الغربية الجديدة تلك ومن استعداد الغرب للتصرف خارج نطاق القانون الدولي. وفي المرة القادمة التي تتصرف فيها قوة عسكرية إقليمية خارج إطار القانون متذرعة بدواعٍ أخلاقية لتبرير "تدخلها الإنساني" في التراب الوطني لجار ذي سيادة فسوف يتعذر على المجتمع الدولي أن يبدي استجابة لها مصداقيتها بسبب تصرفاته في أزمة كوسوفو. ويجب أن يذكرنا كل ذلك بأن للتدخلات انعكاسات شتى لا تقتصر على اللاجئين بحال من الأحوال، بل تمس النظم الإقليمية والدولية التي تحدد أمن الدول واحترام حقوق الإنسان في نهاية المطاف.

مايكل باروتشيسكي، باحث متخصص في القانون الدولي ببرنامج دراسات اللاجئين، جامعة أوكسفورد. البريد الإلكتروني:
michael.barutciski@qeh.ox.ac.uk

التقاعس عن مؤازرة النازحين داخل أوطانهم

بقلم: روبرتا كوهين ودافيد أ. كورن

UNHCR/U Meissner

كان النازحون في داخل كوسوفو من أكثر الفئات تعرّضاً للمخاطر خلال فترة القلاقل.

في الوقت الذي حظي به المواطنون ذوو الأصل الألباني التسعمائة ألف الذين دفعوا إلى مغادرة كوسوفو بالحماية والمساعدة من المجتمع الدولي، ظل من فرض عليهم النزوح في داخل الإقليم بدون مساعدة أو حماية. ويقدر عدد من اقتلعوا من ديارهم في داخل كوسوفو أثناء الفترة الواقعة بين بداية غارات حلف شمال الأطلسي في ٢٤ مارس/آذار وانسحاب القوات اليوغوسلافية في ٢٠ يونيو/حزيران، بين ٤٠٠ ألف و٥٠٠ ألف نسمة.

الاعتداء والنزوح

وكان معظم النازحين في داخل كوسوفو من الذكور، بعكس ما يحدث في حالات الطوارئ الأخرى، حيث عمدت القوات الصربية إلى فصل عشرات الألوف من الذكور عن أسرهم ومنعتهم من التماس ملاذٍ آمنٍ في مقدونيا أو ألبانيا أو الجبل الأسود. وقتل البعض منهم (١٠ آلاف شخص حسب التقديرات)، كما تعرض آخرون للضرب والتجويع والاحتجاز. واستخدم غيرهم كدروع بشرية أو أجبروا على القيام بأعمال يدوية. ولا يزال الكثيرون منهم في عداد "المفقودين". ومما ينذر بالسوء، ما ورد من أنباء حول اقتياد القوات الصربية المنسحبة لعدة مئات منهم إلى أماكن مجهولة في صربيا.

لقد تمكن عشرات الألوف من النازحين في الداخل من الاختباء في التلال والجبال حيث قام جيش تحرير كوسوفو (جيش التحرير) بتزويدهم بحماية جزئية، بيد أن تناقص مؤن الطعام والأدوية أدى إلى هلاك بعضهم. كما اضطر البعض الآخر إلى الاختباء في القرى وما حولها، فكانوا يتنقلون من مخبأ إلى آخر في الوقت الذي كان آخرون يتنقلون في بيوت متنقلة تجرها الدواب من قرية إلى قرية بحثاً عن المأوى والطعام. وتجمعت أعداد كبيرة منهم في القرى والمدن التي دمرتها الحرب حيث كانوا يتعرضون بصفة يومية للاضطهاد وللتهديد والسخرية من جانب الجنود الصرب، ورفضت بعض المحلات الصربية بيعهم الطعام، وأبت المستشفيات علاجهم.

ولم يغادر بعض أولئك النازحين كوسوفو لأن تقدمهم في السن أو إصابتهم بالعجز حالا دون قيامهم بالرحلة الطويلة إلى البلدان المجاورة أو لأنهم حسبوا أن بقاءهم في وطنهم أسلم وأكثر أمناً، إذ لم تلحق الأضرار ببعض المناطق بصورة نسبية. كما أن غيرهم وجد الحدود مغلقة في وجهه أو منعته القوات اليوغوسلافية من الرحيل. ورفض فريق من النازحين الرحيل كمسألة مبدأ، وذلك حتى لا يدعموا مشروع "التطهير العرقي" الذي كان الصرب يبغون تحقيقه. إن ملحمة هؤلاء النازحين في النضال من أجل البقاء – أو مآسي من قضوا نحبهم – لم تبدأ في التكشف لنا إلا في الآونة الأخيرة.

وقد روى سرغيو فييرا دي مليو، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، الذي سُمح له بزيارة كوسوفو مع فريق في أواخر مايو/أيار، الآتي: "شهدت الفترة الواقعة بين ٢٤ مارس/آذار و١٠ إبريل/نيسان موجة محمومة من أعمال القتل وإحراق المنازل والنهب والطرد القسري والعنف والثأر والإرهاب". كما قال إنه لم يشهد أي شيء يبرر "اتساع وهول المعاملة الفظة التي تعرض لها السكان المدنيون".[١]

وجدير بالذكر، أن الاعتداءات المنظمة التي تعرض لها ألبان كوسوفو لم تبدأ في ٢٤ مارس/آذار، بل تسارع إيقاعها في ذلك التاريخ. وكانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد أفادت قبل ذلك بستة شهور أو أكثر "أن عشرات الألوف من المدنيين قد باتوا ضحايا محصورين في حلقة مفرغة من

الاعتداءات وعمليات النزوح ... كما أنهم يتعرضون للعنف بما في ذلك التهديد بالقتل وتدمير المنازل والتفريق عن الأهل والخطف. وهناك آلاف من النازحين لا يجدون مكاناً يلجأون إليه أو جهة تحميهم".[٢] بل إن عدداً كبيراً منهم ناهز ٢٥٠ ألف شخص قد تعرض للتشريد في داخل كوسوفو قبل بداية القصف الجوي. وكان العدد الإجمالي قبل ذلك أعلى من الرقم السابق – حوالي نصف مليون – إلا أن نصفهم عاد إلى منازله بعد اتفاق وقف إطلاق نار المبرم بين القوات الصربية وجيش تحرير كوسوفو في أكتوبر/تشرين الأول.

كان النزوح القسري سياسة متعمدة وأداة عسكرية في يد الصرب خلال الأزمة كلها. وكانت القوات الصربية تسعى في البداية لإخلاء المناطق التي كان لجيش تحرير كوسوفو قواعد مدنية قوية فيها. ولكن سرعان ما تصاعدت تلك الجهود لتتحول إلى خطة لتغيير التوزيع السكاني في المنطقة باستخدام الطرد.

دور المجتمع الدولي

واجه المجتمع الدولي هذا التحدي بالاكتفاء بنشر موظفين غير مسلحين يقومون بالمهام الإنسانية في

تأثير الإجراء العسكري

وفي ظل ظروف هذا شأنها، أصبحت الإجراءات العسكرية أو التلويح باتخاذها وسيلة الردع الوحيدة. إلا أن قرار اتخاذ الإجراءات العسكرية جاء متأخراً كما أن نوع الإجراء المتبع لم يوفر الحماية المطلوبة، إذ كانت الاستراتيجية العسكرية التي وقع اختيار حلف شمال الأطلسي عليها لوقف عمليات الاقتلاع والاعتداء استراتيجية بعيدة الأمد بحيث كانت عاجزة عن توفير حماية سريعة لألبان كوسوفو من الهجمات التي يتعرضون لها على أراضيهم. فقد ركزت حملة القصف الجوي في البداية على الأهداف العسكرية والصناعية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية محاولة منها لشل قدرة ميلوسوفيتش على شن الحرب في البلقان بصفة عامة. ولم يركز الحلف ضرباته الجوية على القوات الصربية في كوسوفو إلا في وقت لاحق.

واقتضى نجاح استراتيجية الضربات الجوية أن تستمر الغارات لمدة ثلاثة أشهر ظل ألبان كوسوفو خلالها نازحين في وطنهم بلا حماية، كما استبعد حلف شمال الأطلسي التدابير التي كانت قمينة بمساعدتهم لأنها كانت ستعرض قواته للخطر.

وكان سيقلل أيضاً من احتمالات إصابة قنابل وصواريخ الحلف لقوافل النازحين أو القطارات التي تقلهم إلى الحدود أو تلك التي تنقل المرضى إلى المستشفيات.

كما رفض الحلف والأمم المتحدة على حد سواء تزويد النازحين في الإقليم بالطعام والدواء عن طريق الجو نظراً للأخطار التي تكتنف هذه العمليات، بالرغم من الأنباء الواردة عن تفشي المجاعة والوفيات بسبب نقص الدواء. ولكن منظمة غير حكومية جسورة – هي هيئة الإنقاذ الدولية – حاولت وحدها إسقاط مواد الإغاثة عن طريق الجو على نطاق محدود في الوقت الذي اقتربت فيه الحملة الجوية من نهايتها. كما استبعد الحلف أية محاولة لتوفير ممرات لتوصيل المساعدات الإنسانية أو إنشاء مناطق محمية كان بوسع النازحين في الداخل اللجوء إليها وهم في طريقهم إلى بلدان أخرى، أو الاحتماء بها إلى أن تنتهي الحرب.

وفي الوقت الذي كان فيه حلف شمال الأطلسي يبدي خشيته من التعرض لخسائر في الأرواح، كان آخرون ممن يعارضون إنشاء المناطق الآمنة يشيرون إلى إخفاق المجتمع الدولي في حماية المناطق الآمنة في البوسنة، مثل سريبرينيتشا وزيبا في عام ١٩٩٥، دون أن يفطنوا إلى أن قوات الأمم المتحدة في تلك المناطق كانت مزودة بأسلحة خفيفة وأن اختصاصاتها لم تكن محددة بدقة مما جعلها تفسرها على أنها تعني في المقام الأول أن تدافع عن نفسها عند تعرضها للهجوم. ولكن الوضع في كوسوفو كان سيختلف تماماً لو تواجدت قوات تابعة للأمم المتحدة جيدة التسليح ومزودة بغطاء جوي. وقد عارض المدافعون عن اللاجئين بدورهم إنشاء المناطق الآمنة، زعماً منهم بأنها ستحبس

إن حماية النازحين داخل أوطانهم مسألة حافلة بالمخاطر

موقع الأحداث قبل ٢٤ مارس/آذار. وكان عدد العاملين التابعين للجنة الدولية للصليب الأحمر ٧٠ شخصاً، وكان تواجد معظم المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية محدوداً للغاية. وقد نشرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ٢٠٠٠ مراقب غير مسلح – بعثة رصد أزمة كوسوفو (بعثة الرصد) – للتأكد من وقف إطلاق النار. واتخذت البعثة خطوات أيضاً لإنهاء العنف وردع الاعتداءات، ولكن لم يكن من المنتظر منها إيقاف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي التي كانت ترتكب هناك. وكما أشار ويليام ووكر رئيس البعثة المذكورة، كان الراصدون يشعرون أساساً بالعجز في مواجهة القوات التي حشدها الجيش اليوغوسلافي.[٣] كما كانوا هدفاً للتهديدات والاتهامات والاعتداء بالضرب مما جعل قيامهم بمهمتهم مستحيلاً. كما اضطرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الرحيل بالرغم من صلاحياتها المحددة بشأن حماية المدنيين في زمن الحروب. وقد رحل معها جميع العاملين بالبعثات الإنسانية الأخرى.

لذلك، كانت الضربات الجوية تجري من على ارتفاع ١٥ ألف قدم أو أكثر بالرغم من أن القصف من على ارتفاع منخفض كان سيجدي في وقف القوات والدبابات الصربية المنهمكة في تنفيذ استراتيجية "التطهير العرقي" من بيت إلى بيت،

UNHCR/U Meissner

أحد النازحين العائدين وهو يحاول إعادة بناء منزله مستعيناً بالأنقاض والطين لعدم توافر مواد بناء مناسبة. نيكوفشي، بلدية غلوغوفاتش.

السكان في داخل الإقليم بدلاً من السماح لهم بالبحث عن الأمن في خارجه. علماً بأن قسماً من المعرضين للخطر في كوسوفو لم يتمكنوا من الخروج منها.

وعلى الرغم من نجاح الحلف في إجبار جميع القوات الصربية على الانسحاب، إلا أن تدخله لم يمنع أعمال القتل الجماعي أو الترحيل أو الاغتصاب أو غيرها من جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي يجري التحقيق فيها حالياً. وكان النظام الدولي الذي أنشئ لحماية اللاجئين هو الوحيد الذي كان يؤدي مهمته بفعالية معقولة أثناء أزمة كوسوفو. إذ حشد المجتمع الدولي إمكاناته لتلبية الحاجات الأساسية كالطعام والمأوى والاعتبارات الأمنية المتعلقة بمئات الألوف من اللاجئين من كوسوفو الذين رُحلوا أو فروا عبر الحدود. ولكن مساعدة النازحين في الداخل كانت تحدياً لم يكن المجتمع الدولي على استعداد لمواجهته.

معنى المسؤولية الدولية عن النازحين داخل وطنهم

تقتضي حماية النازحين داخل أوطانهم التعرض لمخاطر معينة. فهي كانت تعني إصدار تهديدات ذات مصداقية باستخدام القوة في مرحلة مبكرة لردع القوات اليوغوسلافية عن ممارسة حملة "التطهير العرقي" التي كانت تقوم بها. كما تعني الاستعداد لنشر قوات برية وإعلان هذا الخيار على الملأ لإضفاء طابع جديّ على تحذيرات حلف شمال الأطلسي بأن الممارسات التي اتبعت في البوسنة لن يسمح بتكرارها في كوسوفو. وهي تعني أيضاً إلقاء القبض على من ثبتت إدانتهم بارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في البوسنة لتأكيد هذا الجانب. وكذلك الشروع في توجيه ضربات مباشرة تستهدف القوات الصربية الماضية في ارتكاب التهجير والفظائع، بمجرد بداية حملة الغارات الجوية. وإنشاء ممرات لنقل الإمدادات الإنسانية وتوفير مناطق آمنة لمد يد العون والمساعدة للسكان الذين ألفوا أنفسهم محصورين داخل الإقليم. كما أنها كانت تعني، على أضعف الإيمان، إرسال الإمدادات المطلوبة جواً وإسقاطها للنازحين. وجملة القول إنها كانت تعني أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية كاملة عن السكان المعرضين للاعتداء داخل كوسوفو.

لقد طالب فرانسيس م. دينغ، ممثل الأمين العام المعني بالنازحين داخلياً، المجتمع الدولي باتخاذ "خطوات جريئة" لمعالجة الثغرة الخطرة التي يحتوي عليها النظام الدولي، والتي تترك النازحين دون حماية كافية.[٤] وقد أعلن رئيس مجلس الأمن تأييده لتلك المطالبة في ٣ يونيو/حزيران عندما لفت الأنظار إلى ضرورة "المساواة في المعاملة" بين اللاجئين والنازحين في داخل وطنهم على مستوى العالم.[٥]

ولا شك أن الوقت قد حان لكي يبدأ المجتمع الدولي في التعامل مع مجموع الأزمات الإنسانية وأزمات حقوق الإنسان، ونبذ المفهوم القصير النظر الذي يرى أن معاجلة قضية النزوح لا يمكن أن تتأتى إلا عبر الحدود وليس داخل البلدان نفسها. ولابد من منح الأولوية في القرن الواحد والعشرين لتأسيس نظام دولي يوفر الحماية لمن يحتاجها في الصراعات الداخلية على نحو أكثر شمولاً.

روبرتا كوهين مدير مشارك لمؤسسة بروكنغز للمشروع الخاص بالنزوح داخل الوطن. ودافيد أ. كورن، دبلوماسي سابق، ومؤلف "الهجرة الجماعية في داخل الحدود: مقدمة لأزمة النزوح داخل الوطن"

موقع الإنترنت الجديد لمؤسسة بروكنغز للمشروع الخاص بالنزوح داخل الوطن:
www.brook.edu/fp/projects/idp.htm

١ تقرير مرفوع لمجلس الأمن في ٢ يونيو/حزيران ١٩٩٩ من سرجيو فييرا دي ميلو، OCHA، نيويورك.

٢ تقرير للفريق العامل الخاص المعني بحماية المعرضين للخطر في كوسوفو، معهد بروكنغز، واشنطن العاصمة، ٢١ سبتمبر/أيلول ١٩٩٨.

٣ من مناقشة مع السفير ويليام ووكر، الائتلاف من أجل تحقيق العدالة الدولية، واشنطن العاصمة، ٦ إبريل/نيسان ١٩٩٩.

٤ "ممثل الأمين العام يطلق على النازحين في وطنهم الجانب الخفي من مأساة كوسوفو"، تصريح للصحافة، HR/99/29، ١٦ إبريل/نيسان ١٩٩٩، جنيف.

٥ بيان صحفي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٣ يونيو/حزيران ١٩٩٩ في نيويورك.

اطّلعوا على موقعنا الجديد في شبكة الإنترنت!

لقد أصبح لدينا موقع جديد في الإنترنت، عنوانه: www.fmreview.org وتستطيع من خلال صفحاته:

- مشاهدة غلاف ومحتويات آخر عدد من نشرة الهجرة القسرية
- قراءة تفاصيل الأعداد المقبلة
- الوصول إلى أعداد سابقة من النشرة وتحميل مقالات منها
- الاشتراك لمدة سنة أو سنتين أو ثلاث
- طلب أعداد سابقة ونسخ منفردة من آخر عدد
- مشاهدة قائمتنا لمواقع الإنترنت (منقولة من أدلة مواقع الإنترنت)
- الاطلاع على دليلنا للمساهمين
- الاتصال مباشرة بموقع برنامج دراسات اللاجئين
- الاتصال مباشرة بعدد من المنظمات التي لها علاقة بنا

www.fmreview.org

دعوة إلى المساهمة في نشرة الهجرة القسرية

يحرص المحررون حرصاً شديداً على التوسع في نشر الموضوعات المتعلقة بالشرق الأوسط في نشرة الهجرة القسرية، ونحن نرحب بالمزيد من المساهمات من مقالات وأخبار.

إذا كنت تريد المشاركة أو إذا كانت لديك مقترحات للمشاركين، الرجاء الاتصال بالمحررين عن طريق البريد الإلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk أو بالبريد العادي على عنوان برنامج دراسات اللاجئين:

RSP, Queen Elizabeth House, University of Oxford,
21 St Giles, OX1 3LA, United Kingdom

كما أننا نود توسيع دائرة قرائنا. فإذا كنت تعرف منظمة حكومية أو غير حكومية أو مؤسسة تعليمية تشعر أنها تريد تلقي نشرة الهجرة القسرية، نرجو أن توافينا باسمها ومعلومات عنها وعنوانها، علماً بأن النشرة توزع كما تعرف بالمجان.

كوسوفو والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة: وجهة نظر شخصية من داخل المفوضية

بقلم: نيكولاس موريس

يناقش الكاتب في هذا المقال كيف تحدى تدفق اللاجئين على ألبانيا ومقدونيا كافة جوانب قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة.

اتسم الاهتمام الدولي بكوسوفو منذ أوائل عام ١٩٩٨ بطابع إنساني قوي. واتخذ عرض المشكلات التي واجهت غالبية ألبان كوسوفو والاستجابة الدولية صفة الحاجة للمساعدة الإنسانية في المقام الأول في معظم الأحيان. وكما أفاد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تقريره عن بعثته في سبتمبر/أيلول ١٩٩٨ إلى المنطقة والمقاطعة، "يبدو أن كوسوفو مشكلة سياسية لها عواقب إنسانية مروعة لا يوجد لها سوى حل سياسي". فلب هذه المشكلة ينطوي على اعتداءات مزمنة على حقوق الإنسان. وكانت الفصل الأول من المأساة، أزمة كوسوفو نفسها، تحدياً لتوفير الحماية قبل أي شيء آخر، إذ كان الهَم الأول لضحايا الصراع هو التماس الأمان ولم يكن المساعدات المادية بأي حال من الأحوال. والمرحلة الثانية التي بدأت بوصول حشود من اللاجئين إلى ألبانيا ومقدونيا أثناء الغارات الجوية التي شنها حلف شمال الأطلسي، كانت تحدياً لكافة جوانب قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة.

النصف الثاني من شهر يوليو/تموز ١٩٩٨، مع بدء الهجوم المضاد الكبير المرتقب والذي شنّته قوات الأمن ضد جيش التحرير. فاستعادت قوات الأمن سيطرتها على عدد من المناطق الرئيسية، وارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع، وكثفت حملة الإرهاب والترويع والنزوح القسري لإخضاع السكان المدنيين. وكان السبب وراء هذا اللون من العقاب الجماعي على المساندة الموهومة لجيش التحرير، هو تصور الصرب أن كل رجل ألباني صحيح البنية عضو في تلك المنظمة. كما كان جيش التحرير من جانبه مسؤولاً عن ارتكاب اعتداءات على حقوق الإنسان. وبالرغم من اشتداد الحاجة بوضوح إلى المساعدة، كان الهم الأول للسكان هو التماس الأمن والأمان. وكانت عناصر استراتيجية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الرئيسية – بالإضافة إلى تنشيط المساعدة – في هذه المرحلة، هي جمع المعلومات والدعوة إلى نصرة النازحين والتركيز الشديد على توفير الحماية لهم.

وعندما أوفدت المفوضية العليا بعثتها إلى كوسوفو في الأسبوع الأخير من سبتمبر/أيلول ١٩٩٨ (وهي البعثة الثانية من ثلاث بعثات مشابهة في تلك السنة بهذه المناسبة)، كان الصراع قد شرد بالفعل ما يزيد على ٣٠٠ ألف نسمة داخل وخارج الإقليم. وكان الاستنتاج الرئيسي الذي توصلت إليه البعثة هو أن حلاً عادلاً ودائماً لن يتحقق ما لم يتغير موقف بلغراد من ألبان كوسوفو بصورة جذرية. فبدون هذا التغيير، الذي كان يبدو بعيد الاحتمال، كان من الواضح أن قدرة المجتمع الدولي على المساعدة على ضمان الحماية محدودة للغاية. وقد لاحظ المراقبون أن رد الفعل الدولي الخافت قبل سبتمبر/أيلول كان يجسد تخوفاً من ظهور جيش تحرير كوسوفو كقوة لها شأنها وما قد يترتب عليه من "استقلال" بعض مناطق كوسوفو.

واتسعت دائرة مشاركة المجتمع الدولي في السعي لحل الأزمة بصورة ملحوظة مع اعتماد قرار مجلس الأمن رقم ١١٩٩ الصادر في ٢٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٨. وكان القرار السابق يطالب بلغراد بتنفيذ جملة أمور من بينها سحب قوات الأمن التي كانت تمارس القمع ضد السكان المدنيين في كوسوفو. وكان الرئيس ميلوسوفيتش قد تعهد بالفعل في إعلان مشترك مع

المراحل المبكرة

بدأت الأزمة الحالية في أواخر فبراير/شباط ١٩٩٨، عندما أدت أول صدامات خطيرة بين قوات الأمن اليوغوسلافية والصربية (سنشير إليها من هنا فصاعداً بقوات الأمن) وبين جيش تحرير كوسوفو (جيش التحرير) والمشتبه في تعاطفهم معه، إلى مصرع عدد من المدنيين على يد قوات الأمن. وكان من الصفات المميزة لهذه المرحلة المبكرة، ظهور جيش التحرير وسيطرته بصورة متزايدة على المناطق والطرق. وكانت الحاجة إلى الإغاثة محدودة. ثم بدأت مرحلة جديدة في

UNHCR/29022/04.1999/U Meissner

الرئيس يلتسين في موسكو في ١٦ يونيو/حزيران، "بعدم ممارسة القمع ضد السكان المسالمين". وفي أواخر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، أعاد جيش التحرير تأكيد وجوده عندما بدأت قوات الأمن في تنفيذ انسحاب جزئي. ومع نشر الأفراد غير المسلحين لبعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي وحلول الشتاء، عاد عدد لا بأس به من النازحين في داخل كوسوفو إلى بيوتهم (المطلب الثاني لقرار مجلس الأمن رقم ١١٩٩)، أو، على أضعف تقدير، إلى مناطق مجاورة لبيوتهم المخربة. وتحسن الوضع الأمني على المدى القصير. وكانت كل الأطراف تدرك أن ما تم لم يكن حلاً سياسياً في حد ذاته، بل مجرد فسحة قصيرة من الوقت للتوصل إلى حل من هذا النوع.

وفي أواخر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨، أخذ وقف إطلاق النار في الانهيار. فعادت قوات الأمن بعدم الجماعية.[١] وعلى عكس ما كان يحدث في العمليات المبكرة، كان من النادر ألا يسمح لعاملينا وقوافلنا دخول المنطقة كما أصبح تسليم المعونات أكثر سهولة. وكان بعض المدنيين الصرب بحاجة إلى حمايتهم من جيش التحرير في ذلك الوقت. وكانت العمليات الإنسانية لا تفرق بين الأشخاص مثلما حدث في صراعات البوسنة وكرواتيا من قبل. وكانت التفرقة الوحيدة تستند إلى احتياجات النازحين العائدين وغيرهم من غير النازحين الذين أضيروا من الصراع بصورة مباشرة. وتلقى حوالي ٤٠٠ ألف شخص في كوسوفو المعونات من خلال عملية اعتبرت فعالة من جهات عديدة. بيد أن الأحداث أبرزت قصور الإجراءات الإنسانية في غياب تحرك سياسي ناجح بصورة لا تحتمل اللبس.

وفي أثناء الأسابيع الأحد عشر التي استمرت خلالها عمليات حلف الأطلسي، أي من أواخر مارس/آذار حتى بداية يونيو/حزيران ١٩٩٩، فر حوالي ٩٠٠ ألف لاجئ من كوسوفو أو طردوا منها. ووجدت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين نفسها طرفاً في عملية يفوق تعقيدها وصعوباتها كل العمليات التي واجهتنا من قبل.

لم نكن مهيئين لمجابهة أزمة لها ما كان لتلك الأزمة من أبعاد هائلة

اكتراث واضح إلى ممارسة سلسلة من "التدريبات الشتوية" باستخدام الذخيرة الحية كانت تستهدف معاقل جيش التحرير بشكل واضح. وكانت النتيجة موجة جديدة من نزوح السكان المدنيين من مناطق لم تكن قد عانت من الصراع جدّياً حتى ذلك الوقت.

إشراك المجتمع الدولي

اتخذ إسهام المجتمع الدولي صورة أكثر جدية على أثر مجموعة من الأحداث المتشابكة، حيث انهار وقف إطلاق النار مع موجة من التهديدات التي وجهتها قوات الأمن لجيش التحرير، ومع افتضاح أمر بعض الانتهاكات التي لقيت اهتماماً إعلامياً واسع النطاق مثل مذبحة راتشاك في ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩. وكانت مفاوضات رامبوييه الناتجة عما سبق قد بدأت في فبراير/شباط واستمرت بصورة فعلية حتى ١٩ مارس/آذار ١٩٩٩. واستمر العنف والنزوح بالرغم من إجراء المحادثات، ثم ازداد إيقاعهما بصورة ملحوظة بعد انتهاء مفاوضات رامبوييه دون التوصل إلى اتفاق في ٢٣ فبراير/شباط ١٩٩٩. وكانت الهيئات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤنا من المنظمات غير الحكومية قد اضطروا إلى وقف عملياتهم في كوسوفو في ٢٣ مارس/آذار ١٩٩٩. وكان المعتقد أن عدد النازحين في داخل كوسوفو يزيد على ٢٦٠ ألف شخص، وأن عدد النازحين في أماكن أخرى في المنطقة يزيد على ١٠٠ ألف، وأن ما يربو على ١٠٠ ألف آخرين يلتمسون اللجوء خارج المنطقة منذ أوائل عام ١٩٩٨.

ومع حلول بداية ١٩٩٩، اكتسبت العمليات الإنسانية في داخل كوسوفو عدداً من خصائص عمليات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أثناء حرب البوسنة بما في ذلك استخدام القوافل الدولية

إذ كانت مشكلات الحماية الرئيسية تعقد مشكلات المساعدة العملية التي لا يستهان بها. كانت مقدونيا عازفة عن استقبال اللاجئين، ووجد ألبان كوسوفو أن حكومة الجبل الأسود على استعداد لحمايتهم عند تمكنها من ذلك، ولكنهم كانوا يشعرون بالتهديد من وجود قوات الأمن الاتحادية. وازداد تجنيد جيش التحرير للسكان. وتمزق شمل الكثير من الأسر وازداد عدد المفقودين. وأصبح التعامل مع عدد من المشكلات العملية والسياسية ومشكلات الحماية مسألة ضرورية في مناخ سياسي بالغ التوتر، بما ينطوي عليه من قدر كبير من المجازفة من جانب الحكومات المعنية.

نقص الاستعداد

كانت أولى المشكلات التي واجهتنا هي أننا لم نكن مهيئين لمجابهة أزمة لها ما كان لتلك الأزمة من أبعاد هائلة. إذ لم تكن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تتوقع طرد معظم سكان كوسوفو ذوي الأصول الألبانية بصورة جماعية شأنها في ذلك شأن كل صناع القرار والمعلقين الغربيين تقريباً، وحتى ألبان كوسوفو، وإن كان هذا بالطبع ليس بالعذر المقبول. ومع ذلك، كان المجتمع الدولي، ولاسيما الحكومات الغربية الرئيسية، تراهن على السلام حتى قبل أيام من حدوث النزوح الجماعي، كما كانت تحث المفوضية العليا على أن تستعد لتنفيذ اتفاقات رامبوييه في وقت مبكر. ومن غير المحتمل أن نفس تلك الحكومات، التي كان بعضها قاسياً في نقدنا لعدم استعدادنا بالصورة المطلوبة، كانت ستستجيب لطلب المفوضية العليا بالاستعداد لتوفير إغاثات الطوارئ على نطاق واسع تحسباً لفشل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. فالاستعداد لمجابهة المشكلة التي حدثت بالفعل لم يكن يقتضي الإسراع في طلب توفير الغوث من تلك الدول بل أن تكون هذه الدول قد لبت بالفعل هذه الاحتياجات عندما كانت فرص نجاح جهود السلام محتملة وفي الوقت الذي كانت فيه تلك الأحداث التي وقعت أمراً لا يطرأ على بال.

ولم يكن شغلنا الشاغل هو فشل التخطيط للطوارئ أو قلة المخزون الاحتياطي (الذي كان في أماكن أخرى داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)، بل كان قلة عدد العاملين. وكانت تلك المرحلة تحتاج إلى جهود عاملين كثيرين من البداية. فاصطحاب مجموعات صغيرة عبر الحدود بأمان، والشروع في الإغاثة وإعداد برنامج الترحيل الإنساني، كانت كلها أموراً تتطلب قدراً كبيراً من الخبرة والحس السياسي المرهف والمهارة الإعلامية من جانب كل من يعملون في الميدان. وكان أي موظف ميداني تابع للمفوضية العليا يواجه في خلال اليوم الواحد بكمّ كبير من المشكلات الحادة ذات طابع سياسي قوي في أحيان كثيرة، فضلاً عن سيل من كبار الزوار. وأعدنا نشر الفريق الذي سحبناه من كوسوفو، والذي كان من بين أفراده عدد ممن تمرسوا على مجريات عملنا في البوسنة، فضلاً عن الزملاء الذين حشدناهم من كافة أنحاء العالم. وقد أدى النظام الذي اتبعه فريق التصدي لحالات الطوارئ التابع للمفوضية العليا مهمته بكفاءة غيرت مجريات الأمور. ومع ذلك، لم يكن تحت تصرفنا عدد كافٍ من أكثر عاملينا الميدانيين خبرة.

وبالرغم من القيود المفروضة، تمكنّا، بفضل الإجراءات العاجلة التي اتخذت لمواجهة تدفق اللاجئين، من تلبية الاحتياجات الأساسية الفورية لهم مع تقليل معدل الوفيات إلى أدنى حد ممكن. ومعظم الفضل في ذلك يعود إلى مرونة اللاجئين أنفسهم وكرم من استضافوهم على الفور. ولكن كل ذلك كان لا يكفي وحده. وعلينا هنا، حتى نفي كل ذي حق حقه، أن نعترف بأن الاستجابة الدولية كانت تتصف بالسخاء، حيث بادرت الدول إلى توفير الموارد اللازمة بالرغم من عدم التنسيق الذي عاب بعض المبادرات الثنائية أول الأمر. وأمكن للزملاء، الذين حشدتهم المفوضية العليا للاجئين وغيرهم من العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشاركة ووجهتهم للعمل في مواقع الأحداث في الوقت المناسب، أن يتداركوا الموقف من خلال العمل المضني الذي كان يستمر لساعات طويلة كل يوم على مدار أيام الأسبوع السبعة منذ أن بدأت عمليات النزوح الجماعي. وكانت مساهمة زملائنا من السكان المحليين، بمن في ذلك من كانوا أنفسهم من اللاجئين، ذات أهمية قصوى.

طلب المساعدة من حلف شمال الأطلسي

بعد مرور أسبوع على بداية عمليات النزوح، ومع وجود ٣٠٠ ألف لاجئ جديد في ألبانيا ومقدونيا بالفعل، لجأت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى العسكريين طلباً للمساعدة، إذ كنا نشعر بأن مشكلة اللجوء السياسي إلى مقدونيا والمشكلات العملية المتعلقة بالإمداد والتموين والإسكان في ألبانيا تتجاوز إمكاناتنا. والمشكلات التي تواجهها المنظمات الإنسانية عند عملها مع العسكريين الذين يشكلون طرفاً في صراع أو يصبحون طرفاً فيه معروفة وموثقة.[٢] لقد طلبت المفوضية العليا مساعدة حلف شمال الأطلسي بعد تفكير وتمعن. وكان الاتفاق مع الحلف يعترف صراحة بتصدر المنظمات الإنسانية. وكان نفس الشيء ينطبق على مساعدات حلف شمال الأطلسي الفعلية في موقع الأحداث. والسبب المباشر في طلب المفوضية مساعدة الحلف في ٣ إبريل/نيسان، هو عدم توافر وسيلة أخرى للتغلب على المأزق السياسي الذي أدى إلى تكديس ٦٥ ألف شخص في العراء وتعريض حياتهم للخطر على الحدود بين كوسوفو ومقدونيا على مرمى حجر من الملاذ الآمن. وكان إبداء الحلف استعداده لبناء المخيمات من أجل هؤلاء والشروع في تنفيذ برنامج ترحيل إنساني جوي بمثابة "الصفقة" التي كانت مقدونيا تنتظرها حتى تسمح لهم باللجوء إليها. وإننا وإن كنا في واقع الأمر نفضل ألا نضطر إلى عقد صفقة من هذا النوع، إلا أنها كانت أمراً حيوياً في ظل الظروف القائمة.

وإذا كان طلبنا للمساعدة من حلف شمال الأطلسي قد انتقد من بعض الجهات، فينبغي ألا ننسى أن كلا الحكومتين الألبانية والمقدونية قد طلبتا شخصياً المساعدة "الإنسانية" من الحلف. وكان من الأطراف الذين رأوا أن تنفيذ أية عمليات إنسانية للتصدي للأزمة الملحة يحتاج إلى مساعدة حلف شمال الأطلسي، الحكومات الأعضاء في الحلف التي كانت قد نشرت جنودها لتنفيذ اتفاقيات رامبوييه، وكذلك الرأي العام في معظم الدول الأعضاء في الحلف، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. وكان تنسيق تلك المساعدة في رأينا أفضل من الترتيبات الثنائية التي كانت ستصبح بديلاً لا مفر منه. وجدير بالذكر، أننا لم نخدع أنفسنا في أي وقت من الأوقات بقدرتنا على التأثير على الحكومات فيما يتعلق بالمسائل التي تمس مصالحها الوطنية بشدة.

وإذا كانت الحاجة إلى مشاركة حلف شمال الأطلسي قد نشأت نتيجة لتضافر بعض الحتميات، مثل الوضع السياسي في مقدونيا وحجم تدفق اللاجئين، فإن برنامج "الإجلاء الإنساني" جاء وليد الأوضاع السالفة الذكر. وقد سبق أن نوقشت قضية "المشاركة في تحمل الأعباء" لسنوات في اجتماعات مختلفة، كان من بينها اجتماعات اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا حيث أعربت بلدان اللجوء عن رغبتها في أن تشاركها الدول المانحة في استضافة اللاجئين، وألا تكتفي بتحمل الأعباء المالية. ولكن هذه الدول لا تملك أي نفوذ، وحتى لو كان لها نفوذ، فهو ضئيل. غير أن حجة مقدونيا كانت قوية، كما أنها كانت تملك النفوذ اللازم بسبب تواجد قوات حلف الأطلسي على أراضيها. وكان برنامج "الإجلاء الإنساني" هو شرط استمرارها في منح اللجوء. وفي مواجهة الواقع السياسي، أيدت المفوضية العليا البرنامج في مناقشاتها، وإن كان تنفيذه أمراً لا مفر منه مثل تأييد حلف شمال الأطلسي لتنفيذ عملية إنسانية.

كان اختيار اللاجئين المغادرين من خلال برنامج "الإجلاء الإنساني" محفوفاً بالمصاعب ولا يخلو من التجاوزات. فقد كان المفهوم جديداً في حد ذاته، وكانت المشكلات المنتظر أن تعرقل توفير الحماية كثيرة. فالدول لم تعرض إعادة توطين اللاجئين أو حتى تزويدهم بحماية مؤقتة. وحاولت بعض الحكومات التي عرضت توفير أماكن للاجئين التخفف من مسؤولياتها برفض السماح باستخدام البرنامج للإسراع في لم شمل الأسر أو حتى الأزواج والزوجات لأن ذلك كان سيمنح الأشخاص الذين سيجري إجلاؤهم الحق الكامل في اللجوء. بل من الجوانب المثيرة للسخرية التي اتسمت بها هذه المرحلة أن الحكومات التي احترمت مطلب المفوضية العليا بشأن حماية ملتمسي اللجوء الكوسوفيين وعدم إعادتهم في المرحلة السابقة على عملية حلف شمال الأطلسي، هي التي أصبحت أكثر تشدداً بعد بدء العملية المذكورة. بل إن المفوضية العليا قد اضطرت إلى تفنيد الزعم القائل بأن الأشخاص المرحلين لا يحق لهم الحصول على كافة جوانب الحماية المنصوص عليها للاجئين لأنهم هم أنفسهم لم يفروا من الاضطهاد.

ويتخذ بعض الباحثين من صراع البوسنة السابق على صراع كوسوفو مرجعية يستندون إليها (مثل بعض العاملين في المفوضية العليا)، ومن ثم فقد نحوا إلى تجاهل بعض الاختلافات الجوهرية بين هذين الصراعين. ففي البوسنة كانت العمليات التي اضطلعت بها المفوضية العليا بديلاً عن اتخاذ إجراء سياسي لحل المشكلة. لذلك كان الحرص على نجاحها وإبراز ذلك النجاح أمراً هاماً بالنسبة للحكومات المعنية في المقام الأول. بينما كانت عمليات النزوح من كوسوفو نتيجةً، بشكل أو بآخر، لإجراءات سياسية اتخذتها الحكومات المعنية في المقام الأول وإن لم تكن هذه الإجراءات سبباً لها. لقد ظهرت فجأة أزمة إنسانية ضخمة جديدة بحاجة ملحة إلى أن تظهر الحكومات وحلف شمال الأطلسي أنهم يقومون باحتوائها. كانت هناك في الميزان اعتبارات سياسية بالغة الأهمية، تتنافس مع بعضها البعض أحياناً، في نظر تلك الحكومات. وكانت العمليات الإنسانية أحياناً مطية لتلك الاعتبارات أو خاضعة لها في الوقت نفسه. كما اتضحت كثرة ادعاء الإنجاز ووجود كبش فداء حاضر لتلقي اللوم عندما تبدو بادرة أي تقصير.

التنسيق من جانب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة

لم تحرص بعض الحكومات المانحة هذه المرة على أن تتصدر المفوضية العليا المبادرات الإنسانية كما حدث في البوسنة، بل بادرت بوحي من ذاتها بالاضطلاع بالمبادرات الإنسانية وتنفيذها مباشرة. ولكي تبرز نشاطها للملأ، سعت إلى تنفيذ حلول سريعة كان تنفيذها غير متاح بالتأكيد. ففي البوسنة كانت المفوضية تسيطر بالفعل على منافذ العمليات الإنسانية وتضبط المشاركة فيها، لذلك كان التنسيق

كوكس، في ألبانيا

سهلاً بصورة نسبية. وبالرغم من أنه كان باستطاعة القوات العسكرية المحلية منع القوافل الإنسانية أو تقييد تحركاتها، إلا أن تأثير تلك القوات كان محدوداً على الجوانب الأخرى من العمليات الإنسانية. أما في حالة تدفق اللاجئين من كوسوفو، فقد أصبح اضطلاع المفوضية العليا بالتنسيق في غاية الصعوبة من ناحية عملية رغم أن تنسيق الأنشطة الإنسانية جانب من المسؤوليات الملقاة على عاتقها لا يماري فيه أحد من الناحية النظرية. في البداية كان التنسيق من رابع المستحيلات حيث تنافست الحكومات المانحة بصورة محمومة على توفير المساعدات الضخمة التي كانت توزع مجاناً. وبدأ الجميع يطالبون المفوضية باتباع منهج أكثر فعالية لتنسيق تلك الأنشطة، في الوقت الذي كانت فيه الحكومات المضيفة والمانحة تُعد ترتيبات ثنائية فيما بينها لتقديم المساعدات وبناء المخيمات وإدارتها. وكانت أنباء هذه الأنشطة تصل متأخرة إلى المفوضية العليا، وفي بعض الأحيان لم نكن نعلم بالأمر إلا عندما تخبرنا تلك المنظمات غير الحكومية التي كنا قد اتفقنا على تزويدها بخدمات الإمداد بأنها قد استبدلت. وكانت معايير التعاون الثنائي متباينة تبايناً كبيراً. ووفدت إلى الساحة منظمات غير

حكومية لم يسبق لها أن مارست أي نشاط في كوسوفو أو في المنطقة وأبدت حرصها على تقديم المساعدة. وكان البعض منها حريصاً على اجتذاب الأضواء إلى نشاطه، أما البعض الآخر فكان يعوزه فهم واضح للسياق أو الاحتياجات، كما لم يكن لدى كثير من تلك المنظمات الخبرة الضرورية.

ومما زاد الطين بلة في ألبانيا، رغبة الحكومة المبدئية في العمل الثنائي حيثما تيسر، بالإضافة إلى أن أنشطة التصدي الفوري التي نظمت على أراضيها

Oxfam/James Hawkins

لم تشارك فيها، بخلاف ما حصل في مقدونيا، المنظمات غير الحكومية المتمرسة التي سبق لها العمل في كوسوفو. لقد ساعدت المفوضية العليا الأعداد الكبيرة من المنظمات غير الحكومية الوافدة على ألبانيا على تأسيس خلية خاصة بها للتنسيق فيما بينها. كما أدخلت تعديلات على آلية التنسيق فيما بين القطاعات بالاتفاق مع شركاء المفوضية العليا المباشرين، الذين كانوا موجودين من قبل لاستقبال اللاجئين الذين وصلوا في عام ١٩٩٨، حتى تتناسب مع الوضع الجديد. وأدى العاملون الذين أعارتهم UNOCHA للمفوضية العليا دوراً رئيسياً في الفريق الذي شكلته الحكومة الألبانية لإدارة عمليات الطوارئ، والذي اقتسم المسؤولية داخله عن عمليات التنسيق مع المفوضية العليا على نحو مجد. وفي مقدونيا، كان شركاء المفوضية العليا السابقين في كوسوفو من المنظمات غير الحكومية يعتمدون في تنسيق نشاطهم على المفوضية منذ البداية، سواء على مستوى القطاعات أو على مستوى العمليات بصفة عامة. كما أخذ القادمون الجدد الأماكن المعدة لهم، وإن تفاوتت درجة السرعة والإقبال على العمل من منظمة إلى أخرى. وقد ساهم العاملون في UNOCHA المعارون للمفوضية في مقدونيا في تنسيق قطاع عمليات الإمداد والإسكان (الشؤون الإدارية) الرئيسي، ورفع تقارير يومية عن الموقف (كما كانوا يفعلون من مكتب المفوضية العليا في بلغراد أثناء المراحل السابقة من الأزمة).

وهذه المشكلات من خصائص عمليات التصدي المبكر لحالات الطوارئ الإنسانية البارزة. ولكن في غضون أسابيع قليلة، ومع استتباب آليات الاتصال بالدول المانحة وتطور نشاطها، ظهر على الساحة منهج واضح يتسم بالتماسك والاتساق موجه إلى تلبية الاحتياجات. ومع ذلك، ظل التنسيق مسألة مستعصية بشدة في إطار تلك الأزمة، فقد كان من شأن كثرة المهام المحلية وعدم توفر أعداد كافية من العاملين المتمرسين في الأيام الحرجة الأولى أن تأخرت عمليات تطوير آليات التنسيق. ولا شك، أنه كان علينا أن نتحسب جداً للمشكلات والقيود العديدة من البداية. ولكن، ذلك هو ما حدث. والدرس الآخر العام الذي نخرج به من هذه التجربة، والذي أود أن أوكد عليه، هو أن حالات الطوارئ الخاصة باللاجئين التي تستفحل وتصل من التعقيد إلى ما وصلت إليه هذه الأزمة تتطلب عملاً جماعياً أو تكوين اتحاد مؤسسي بين شركائنا من وكالات الأمم المتحدة وغيرها على غرار ما حدث أثناء هذه الأزمة.

وجدير بالذكر، أن كل الاعتبارات السالفة الذكر لم تحل دون تحقيق إنجازات بالغة الأهمية بالرغم من وجود صعوبات كأداء في أحيان كثيرة عرقلت أنشطة المنظمات الإنسانية، داخل كوسوفو في بداية الأمر ثم خارجها في مرحلة أخرى. ومن أجل دراسة جوانب الإخفاق التي ظهرت أثناء الأزمة شكلت المفوضية العليا لجنة لإجراء تقييم مستقل. ومثل هذا التقييم وغيره، سيساعد على استفادة الجميع من الدروس. كما أننا نأمل مخلصين أن نتعلم دروساً أيضاً من التقاعس المتتالي عن اتخاذ قرار سياسي حاسم، الأمر الذي جعل القيام بهذه العملية الصعبة ضرورة حتمية في المقام الأول.

عمل نيكولاس موريس مبعوثاً خاصاً للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى البلقان في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، ثم مرة أخرى من أول إبريل | نيسان ١٩٩٨ حتى ٣٠ إبريل | نيسان ١٩٩٩. وقد كتب هذا المقال في أوائل يونيو | حزيران ١٩٩٩. وتمثل الآراء الواردة في هذا المقال، وجهة نظر المؤلف الشخصية ولا تشارك الكاتب فيها بالضرورة الأمم المتحدة أو المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

١ للاطلاع على رواية شاهد عيان، انظر مقال فرناندو دل موندو "يوميات كوسوفو" "Kosovo Diary" in the UNHCR Publication Refugees, vol 1, no 114, 1999, pages 24-25.

٢ للاطلاع على تحليل لماح في هذا السياق، راجع ما كتبته إليزابيث بيكر "جماعة المساعدة (التابعة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين) ومشاركة حلف شمال الأطلسي تثير المخاوف بشأن الحياد التقليدي"، "Aid Group's [UNHCR] Partnership with NATO Raises Concern Over Tradition of Neutrality"، *New York Times* News Service، ٩ إبريل/نيسان ١٩٩٩.

مدارس معلبة

دارت مناقشات كثيرة خلال العام المنصرم على وجه التقريب، ولاسيما أثناء أزمة البلقان الحالية، حول التدخلات النفسية الاجتماعية لصالح اللاجئين والنازحين الذين تعرضوا لمعاناة نفسية هائلة أثناء وقبل نزوحهم.

وقد لا يتيسر في كل الأحوال التخلص من أسباب الصدمة أو كف المشكلات .ومع ذلك، فالاستعانة بالتعليم والترفيه والأنشطة المنظمة الأخرى قد تساعد بدرجة كبيرة. وتتطلب الوسائل الأخرى اللازمة لتخفيف الضغوط النفسية توفير معلومات يعتمد عليها، وهي ضرورة لازمة، ولكنها لا تتوفر مع الأسف في أحيان كثيرة. ولا ينبغي أن تشمل المعلومات بالضرورة مواضيع جساماً، مثل الألغام الأرضية والوعي بالشراك الخداعية التي لم تنفجر، بل يجب أن تشمل مواضيع من الحياة اليومية مثل الإخطار بالانتقال من مخيم إلى آخر، وسبب ضرورة هذا الانتقال، وكيفية الحصول على الطعام وأنواع الإغاثة الأخرى، وطرق الحصول على الرعاية الطبية، وطرق البحث عن المفقودين من أفراد الأسرة والأقارب. وقد يبدو كل ذلك أمراً بديهياً، بيد أنه يُنسى في معظم الأحيان في زحام المبادرة إلى تقديم المعونة.

لقد أنشأت حركة الصليب الأحمر، كما تفعل عادة في الأزمات مثل أزمة البلقان، مكاتب للرصد في كل المناطق المتضررة وفي البلدان الأخرى التي تستقبل اللاجئين. ولا تكتفي هذه المكاتب بالرصد ولكنها تقوم بجمع شمل الأسر. وبالإضافة إلى ذلك، قام الاتحاد الدولي للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر بالتعاون مع جمعية الصليب الأحمر البريطانية بتوفير ٦٠٠ صندوق يحتوي على معدات تعليمية وأخرى ترفيهية لتوزيعها على اللاجئين العائدين. وهذه الصناديق، أو المدارس "المعلبة"، التي توزع بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة، ستتيح الفرصة لتعليم الأطفال المتضررين فضلاً عما توفره لهم من أنشطة منظمة ومن فرصة للعب حتى يتسنى لهم العودة إلى السواء الذي تفتقر إليه حياتهم الراهنة.

روبي تومسون
موظفة مسؤولة عن اللاجئين
الاتحاد الدولي للصليب الأحمر

التدخلات الإنسانية في مقدونيا من وجهة نظر منظمة غير حكومية

بقلم: بيتر موريس

أوحت التغطية الإعلامية التي نالتها أزمة كوسوفو بأن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (المفوضية العليا) ووكالات الإغاثة قد أصابها الارتباك أمام كثافة حشود اللاجئين المتدفقة على مقدونيا، وأنه من حسن الطالع أن حلف شمال الأطلسي كان موجوداً حتى ينقذ الموقف. لقد كان هذا الانطباع نتيجة حتمية لعمليات الحلف الإنسانية الواسعة النطاق والتي رُوج لها إعلامياً بذكاء. بيد أن صحة هذا الانطباع مسألة فيها نظر.

التعامل مع الأزمة

لقد انتقدت المفوضية العليا على نطاق واسع بسبب سوء تنسيقها لجهود الإغاثة في مقدونيا. والذي لا شك فيه، أنها كانت تستطيع أن تؤدي مهمتها على نحو أفضل. ولكنها واجهت عدداً من المشكلات غير العادية خلال تلك الأزمة. فأولاً وقبل كل شيء، كانت الموارد الخاصة بالمفوضية محدودة للغاية، بينما كان تحت تصرف القوى الفاعلة الأخرى موارد لم يسبق لها مثيل في مثل هذه الأزمات. كما كان تباطؤ الحكومة المقدونية يؤدي إلى تعطيل السماح للإمدادات بالخروج من الجمارك، علاوة على التباطؤ في اختيار المواقع المناسبة لإنشاء مخيمات اللاجئين والتلكؤ في إقامة تلك المخيمات. وكان وجود حلف شمال الأطلسي على الساحة بموارده الوفيرة من الإمدادات، وتوقه إلى توفير المساعدة الإنسانية وإظهار ذلك على الملأ، عاملاً أوهن من قدرة المفوضية العليا على القيام بالتنسيق. وأخيراً، فقد أبرمت الكثير من الحكومات اتفاقيات ثنائية مع المنظمات غير الحكومية بشأن التمويل، مما حد من قدرة المفوضية على ترتيب البرامج من حيث الأولوية ورصد فاعليتها.

كما تعرضت البرامج الإنسانية للمعوقات منذ البداية، حيث وجد القائمون عليها أنفسهم مضطرين إلى إجراء مفاوضات استغرقت عدة أيام قبل نقل اللاجئين من الحدود في بلايس. ومما يؤسف له، أن اللاجئين كانوا في تلك الأثناء مضطرين إلى الانتظار في الأمطار المنهمرة وعلى مرمى المدفعية وقناصة القوات الصربية، في الوقت الذي وجدت فيه المنظمات غير الحكومية نفسها، وقد قيدت حركة موظفيها واحتجزت مواد الإغاثة في مطار سكوبيي، مضطرة إلى البقاء بدون حراك بعد أن رفضت السلطات المقدونية السماح لها بالوصول إلى اللاجئين. وإزاء عزوف الحكومة المقدونية المستمر عن السماح بإنشاء مواقع إضافية لم يعد أمام المفوضية العليا خيار آخر سوى الموافقة مرغمة على تسهيل نقل اللاجئين مباشرة عبر مقدونيا إلى ألبانيا والى بلدان أخرى ثالثة (بدون موافقتها أحياناً كما اتضح).

Crown Copyright/Brazda, Macedonia

وكان التنسيق بين الوكالات يختلف عن نظائره في حالات طوارئ اللاجئين الأخرى. ففي أول الأمر، كانت المنظمات غير الحكومية ترتب بنفسها اجتماعات للتنسيق في أغلب الأحيان، ثم تخطر المفوضية العليا بما اتخذته من قرارات. إن قلة التمويل واضطرار المفوضية إلى التخفيف من وجودها في بيئة سياسية معادية، والضغوط التي فرضت عليها حتى تعتمد على حلف شمال الأطلسي، وافتقارها إلى عدد كافٍ من الموظفين المتمرسين، كانت كلها عوامل دفعتها إلى التنازل عن الإدارة في كل مخيم لوكالات معينة (رائدة) خولتها الحق في ريادة العمل هناك، ولكنها لم تكن في وضع يؤهلها للإشراف على أدائها بصورة كافية. وقد عبرّ بعض العاملين الميدانيين المتمرسين بالمفوضية العليا، الذين وجدوا أنفسهم مضطرين للعمل ساعات طويلة يصعب تصديقها، عن شعورهم بالإحباط مراراً وتكراراً لنقص الموارد البشرية والمالية. وبالرغم من إنجاز بعض الوكالات الرائدة لعملها بصورة مشرفة، إلا إن جهود وكالات أخرى اتصفت بالارتجال وانعدام الكفاءة.

وكذلك من ناحية العملية، ظهرت سمات كثيرة غير عادية أثناء الأزمة السابقة. فقد استقر السواد الأعظم من اللاجئين في مساكن أسر مضيفة ولم ينزلوا في مخيمات، مما جعل توزيع المساعدات على نحو دقيق كابوساً مفزعاً. فبعكس ما كان يحدث في المخيمات الإفريقية، كانت حفاضات الأطفال والمناديل الصحية والمراتب توزع على اللاجئين. كما كانت زجاجات المياه المعدنية (المستوردة من فرنسا أحياناً) توزع على القادمين الجدد بعد مرور أسابيع على الأزمة. وكانت معدات طهو الطعام من الندرة بمكان، لذلك كان توزيع الوجبات الجاهزة المغلفة والباهظة التكلفة هو الدارج والمألوف.

كما كانت المرافق الصحية دون المستوى المطلوب بشكل واضح في مخيمات كثيرة كما هو الحال في أزمات أخرى كثيرة. وقد أصرت الحكومة المقدونية على تأسيس مخيم سيغران في مكان يصعب فيه بناء بيارات تستطيع تصريف محتوياتها في باطن الأرض دون تلويث مياه آبار الشرب، متجاهلة نصائح المفوضية العليا باتباع

العكس. وكحل مؤقت، أُنشئت المراحيض فوق حاويات محكمة وغالية الثمن تحتاج محتوياتها للضخ بشاحنات مجارٍ مستوردة بدلاً من ردمها بعد امتلائها. وامتلأت المراحيض بسرعة في كل المخيمات لاستخدام اللاجئين زجاجاتهم المصنوعة من البلاستيك في تنظيف أنفسهم ثم رميهم هذه الزجاجات بعد الاستعمال في حُفر المراحيض. كما كان تصميم المراحيض يتصف بالعشوائية في أماكن كثيرة، كما لم تستخدم أغطية المراحيض المصنوعة من البلاستيك الذي يسهل تنظيفه، واستخدمت بدلاً منها أغطية من الخشب سرعان ما اتسخت ببقايا البراز. وسرعان ما ظهرت مشكلة التخلص من النفايات الصلبة بسبب استعمال مغلفات الوجبات الجاهزة، وإن كان معظمها قد استخدم في إشعال النار.

ومع ذلك، كان بالإمكان عمل المزيد بالرغم من قلة الاستعداد ونقص موارد المفوضية العليا المالية. وفي أثناء الاجتماعات التي عقدت لتخطيط سيغران، أكبر المخيمات، صرحت المفوضية العليا بأن عدد سكانه لن يزيد على ١٥ ألفاً، بينما كانت المنظمات غير الحكومية تشعر أن مساحة الأرض المتاحة وكثافة الخيام المُخطط لها ستؤدي حتماً إلى ظهور مخيم أكثر اتساعاً. وأصرت المفوضية العليا على عدم إرسال أي لاجئ إلى أن ينتهي المقاولون الذين فرضتهم الحكومة من تزويده بالماء والمراحيض. بيد أن اللاجئين أرسلوا إلى المخيم قبل الموعد ببضعة أيام، ولم يكن المقاولون قد أنشأوا سوى بعض خطوط الإمداد بالمياه وعدد قليل من المراحيض. وسرعان ما اتسع سيغران ليؤوي ٤٠ ألف شخصاً. ولم تتمكن منظمات غير حكومية، مثل أوكسفام، من تزويد أعداد اللاجئين القادمة بالماء إلا بتجاهلها لخطة المفوضية العليا. وعدم حدوث أي نقص في الطعام في أي وقت من الأوقات، يشير إلى أن برنامج الغذاء العالمي، المؤسسة التوأم للمفوضية العليا والتابعة للأمم المتحدة، قد اعتمد في عمله على خطط وتقديرات مختلفة لأعداد النازحين.

دور حلف شمال الأطلسي

سطع حلف شمال الأطلسي وتألق بطبيعة الحال أمام كاميرات الإعلام إذا ما قارناه بوكالات الإغاثة، ولا سيما في الأيام الأولى من الأزمة قبل أن تتولى المنظمات غير الحكومية مهامها. وليس هناك أدنى شك في أن الحلف قام بدور لا يقدر ولا غنى عنه، إذ حفر المراحيض ووزع الطعام وأقام الخيام. ولكن علينا أن نتذكر أن آلاف الجنود ومعهم كميات كبيرة من الآلات كانوا موجودين في مقدونيا بالفعل قبل أن يبدأ القصف. ولا بد أن الحلف كان قد أدرك أن صورته الإعلامية قد تهتز عندما تؤدي «الحرب الإنسانية» التي يشنها إلى ظهور أزمة إنسانية، فخطط لذلك بالتالي. كما ينبغي ألا ننسى، أن الغالبية العظمى من الأطعمة والأدوية والخيام التي وزعها الجنود كانت قد وفرتها الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية في واقع الأمر. والوضع يختلف هنا عن مشكلات اللاجئين الأخرى، حيث تكتفي المنظمات غير الحكومية باستخدام أيد عاملة محلية أو من اللاجئين كما تستأجر الآلاتَ محلياً.

ولا مراء أن جيوش حلف شمال الأطلسي المنتمية لبلدان مختلفة تقوم بمهامها على نحو مختلف أيضاً. فالقوات البريطانية على وجه الخصوص تقيم علاقات إنسانية طيبة مع اللاجئين. والأهم من ذلك، أنها تحترم في أحيان كثيرة خبرة موظفي وكالات المعونة وتبدي استعدادها لسؤالهم عن رأيهم وتلتمس منهم التوجيه. وهي تهدف من ذلك بوضوح إلى نقل المسؤولية إلى المدنيين في أقرب وقت ممكن. ويكتسب التخطيط لتسليم مقاليد الأمور من العسكريين إلى المدنيين أهمية خاصة في القطاع الطبي. فقد تعلمت المنظمات غير الحكومية على مر السنين من المشكلات الناشئة من تقديم مستويات مختلفة من العلاج الطبي أن تحرص على توفير نظم موازية من هذا العلاج، وعدم استخدام النظم الثابتة المتفق عليها، وعدم اتباع أسلوب نمطي في تدوين بيانات انتشار الأمراض. والوحدات الطبية العسكرية لا تملك هذا النوع من الخبرة. كما أن الجيوش نادراً ما تجند عدداً كبيراً من النساء أو الأطفال أو مرضى السكر أو المصابين بأمراض القلب، فهي بالتالي لا تخزن الأدوية التي يحتاجونها. ومع ذلك كانت الفئات السالفة الذكر تمثل معظم فئات المرضى في مقدونيا.

> **يمثل نجاح حلف شمال الأطلسي الإعلامي تهديداً للمنظمات غير الحكومية في المستقبل**

كانت من ضمن نتائج «عسكرة» جهود المعونة كثرة اختيار منظمات غير حكومية من بلد معين للعمل في معسكر ما، ليس بسبب كفاءتها بالضرورة، بل لأن جيشاً من «مواطنيها» يسيطر عليه. وقد يكون «تأميم» المخيمات على هذا النحو من ضمن أسباب عدم تزويد الدول المانحة المفوضية العليا بالتمويل الكافي وتحويله بدلاً من ذلك إلى منظماتها الحكومية «الوطنية» حتى تعمل في المخيمات «الوطنية».

كان لدى حلف شمال الأطلسي جهاز جيد للعلاقات العامة على أهبة الاستعداد لممارسة عمله منذ الأيام الأولى. وزود الصحفيون في مناطق العمل الميداني بأجهزة مسح الصور وأدوات الاتصال عبر الأقمار الصناعية مما مكنهم من إرسال المواد للنشر بسرعة وسهولة لم يسبق لها مثيل في مخيمات اللاجئين. ولكن النجاح الإعلامي الذي حققه الحلف ينطوي على خطر قد تتعرض له المنظمات غير الحكومية في المستقبل. فقد كتبت كل من «النيوزويك» و«دي تسايت» مقالات تستند على معلومات خاطئة شككت في أداء بعض كبريات المنظمات غير الحكومية المتمرسة وفي قدرتها على تلبية احتياجات اللاجئين. وكان الانطباع الذي تولد من هذه التداعيات، هو أن الوحدات العسكرية بروحها الوثابة (شركات القطاع الخاص) تستطيع دون غيرها توفير الخدمات بكفاءة لأعداد كبيرة من اللاجئين. وهو انطباع يجب تفنيده، لأسباب أولها هو أن تصور أن وكالات الإغاثة قد فشلت في أداء مهمتها سوف يؤدي إلى تدني التمويل الذي تحصل عليه المنظمات غير الحكومية. والسبب الثاني، أن هناك مؤشرات تدل على أن الجيوش ستتلقى تمويلاً لأغراض إنسانية من الحكومات تحسباً لقيامها بأدوار إنسانية. وهناك نقاط عديدة تستوجب الاعتراض في هذا الصدد. أولاها، أنه من غير المحتمل مستقبلاً أن تتواجد جيوش حلف شمال الأطلسي على الساحة قبل وقوع أي أزمة. والنقطة الثانية، أن المنظمات غير الحكومية، هي التي ستقرر التدخل في كل الأحوال تقريباً قبل أن تنجح الحكومات في تحقيق إجماع سياسي في الرأي على الصعيد الداخلي للسماح لها بنشر قواتها العسكرية، هذا إن افترضنا أن استخدام القوات العسكرية على هذا النحو سوف يحظى بقبول عام في الأزمات المقبلة. أما النقطة الثالثة والأهم، فهي ارتفاع النفقات بالضرورة، فلا أحد ينكر أن من الأرخص الاعتماد على اليد العاملة المحلية في توزيع الطعام أو إقامة الخيام.

الخلاصة

ما من شك أن حلف شمال الأطلسي سوف يعمد إلى نشر قواته في بعض الأزمات الإنسانية المقبلة، كما لا ننكر أن الجيوش توفر في بعض المناطق الإمدادات المعيشية والأيدي العاملة اللازمة. والأمل معقود على أن تكون كل القوى الفاعلة قد تعلمت الكثير من هذا الحدث، الذي قد نجمل دروسه فيما يلي: العدالة عند توزيع الإغاثة وعلى مستويات قابلة للاستمرار، وتجنب التنسيق والخدمات الموازية. ويبدو أن خير درس يخرج به حلف شمال الأطلسي من تجربة وكالات الإغاثة ليس هو أن يتبع منهجاً مناقضاً لمنهجها، إذ أن لديها الكثير الذي يمكن أن يفيده منها. غير أن الأهم من كل ذلك، هو ألا يؤدي نجاح حلف شمال الأطلسي الإعلامي هذه المرة في كوسوفو، حيث أعد العدة قبل أن تبدأ الأزمة التي تسبب في حدوثها، إلى المزيد من تآكل قدرات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

عمل بيتر موريس مع منظمة أطباء بلا حدود في البوسنة وتنزانيا وبوروندي ومقدونيا وكوسوفو.
البريد الإلكتروني:
peter.morris@diala.greenpeace.org
والآراء الشخصية التي يعبر عنها الكاتب لا تعبر بالضرورة عن رأي منظمة أطباء بلا حدود.

التنسيق في محيط من الفوضى: أزمة اللاجئين في ألبانيا

بقلم: توبي بورتر

سوف نبحث في هذا المقال عمليات التنسيق التي جرت لجهود المعونة، ثم دور حلف شمال الأطلسي، وأخيراً سوف نناقش ما إذا كانت الطريقة التي اتبعت لمعالجة أزمة كوسوفو قد عززت مبادئ العالمية التي تحكم تقديم المساعدات الإنسانية على مستوى العالم أم أضعفتها.

شهدت الأشهر الثلاثة التي امتدت من إبريل/نيسان ١٩٩٩ حتى يونيو/حزيران من نفس السنة تنظيم برنامج طوارئ ضخم للمساعدة، لا يقل في مداه واسترعائه للأضواء عن أي عملية أخرى من عمليات التصدي لمشكلات اللجوء واللاجئين منذ أزمة البحيرات العظمى في عام ١٩٩٤. كانت الساحة التي قدمت في إطارها المساعدات مختلفة، ولكن معظم القوى الفاعلة التي شاركت فيها لم تتغير، فقد نزلت جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والجيوش الأجنبية ووسائل الأعلام على ألبانيا بعدتها وعتادها في أوائل إبريل/نيسان ثم بدأت في تلبية احتياجات اللاجئين. وقد توفر لوكالات المعونة، عن طريق الحكومات والمناشدات الجماهيرية، كمّ من الموارد لم يسبق له مثيل من قبل. وقد استُقبل البرنامج الإنساني بالترحاب وسهلت كل المستويات مهمته، سواءً الحكومة الألبانية أو سكان البلاد. كما وفرت القوات الأجنبية، التابعة أساساً لحلف شمال الأطلسي، قدراً هائلاً من المؤن. ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة أن الحفاظ على الأمن لم يكن قضية تستوجب القلق في تلك الحالة. وبدا وكأنما قد توافرت جميع العناصر اللازمة لكي تدار عملية الطوارئ بسلاسة وكفاءة.

ومع ذلك، شعر الكثيرون منا، ممن كانوا يعملون في تيرانا، بأن برنامج الطوارئ الألباني قد أثار من الأسئلة ما يعادل الحلول التي قدمها للمشكلات من هذا النوع. والأغلب أن التخمين والحدس حول السبل التي كان من الواجب اتباعها سيستغرق المناقشات السياسية المتعلقة بهذا الموضوع لشهور وسنوات قادمة.

تنسيق جهود المعونة

إن مناقشة قضية تنسيق المعونة الإنسانية في ألبانيا، حتى في هذه المرحلة المبكرة، قد يكون حديثاً معاداً، فقد سبقتنا إلى ذلك بعض الحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية التي صرحت بآرائها في كفاءة عمليات التنسيق بألبانيا. وقد استبد بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين شعور متزايد بالضيق إزاء الملاحظات المبداة التي رأت أنها لم تقدم أفكاراً مبتكرةً ولا بنّاءة. فلم يكن العثور على أدلة تثبت سوء التنسيق أمراً صعباً، لتوافر الأمثلة الدالة على تنافس عدة منظمات غير حكومية على العمل في نفس المخيم، مما أدى إلى ازدواجية في تقديم الخدمات الأساسية، والأهم من ذلك، أن تنافسها أدى إلى تباين كبير في المعايير المطبقة في المخيمات المختلفة. وكان اللاجئون ينتظرون من المفوضية العليا أن تقوم بالتنسيق، وكانوا على استعداد لتوجيه اللوم لها كلما رأوا خللاً فيه. ولكن حتى لا نظلم المفوضية العليا، علينا الاعتراف بوجود جوانب لأزمة اللاجئين في ألبانيا جعلت التنسيق منذ البداية مهمة بالغة الصعوبة إن لم تكن مستحيلة. ولا يستطيع أي محلل منصف أن يغفل هذه المعوقات التي غلت يدها.

وكان العامل الرئيسي في صعوبة التنسيق تشتت اللاجئين، إذ قدر عدد الذين فروا إلى ألبانيا، عندما بلغ ذروته في نهاية الأسبوع الأول من يونيو/حزيران، بحوالي ٤٦٠ ألفاً. كان من ضمنهم ٢٧٠ ألفاً استضافتهم بعض الأسر[1]. وقد كان التفاوت عظيماً في عدد النزلاء بين المخيمات ومراكز التجمع، فبينما وصل عددهم في بعض المخيمات إلى عدة آلاف، لم يزد عددهم في بعض مراكز التجمع الصغيرة عن بضع عشرات. ويقدر عدد هذه المواقع بما يتراوح بين ٧٠٠ و٩٠٠ موقع. وإذا كانت "النظرة الفلسفية" التي تحبذ توزيع اللاجئين وتجنب إنشاء مدن الخيام تعيد إلى الأذهان أزمات اللاجئين السابقة وسلبياتها التي يصعب نسيانها، فعلينا بالمقابل أن نأخذ في الاعتبار التقييم الموضوعي لقدراتنا ونظمنا بصفتنا وكالات إغاثة.

لقد اعتادت وكالات الإغاثة على التعامل مع مواقف معينة، فلا غرو أن أصابها الارتباك وهي تحصي هذا العدد الكبير من المواقع وتدرس إمكانية تزويده بالخدمات. وفي الوقت نفسه، كان بوسع المنظمات غير الحكومية انتقاء واختيار المكان الذي تركز فيه مواردها، بينما كان على المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بحكم صلاحياتها، أن تتواجد في كل مكان في نفس الوقت، لأن أي نقص في الموارد كان سيعرضها للنقد. وكان معنى هذا ببساطة أن المفوضية ألفت نفسها غير قادرة على توفير التغطية اللازمة التي يتطلبها أي قدر معقول من التنسيق.

> لا يمكن للمرء أن ينسق بين قوم ما لم يرغبوا في ذلك

وقد صدق من قال "لا يمكن للمرء أن ينسق بين قوم ما لم يرغبوا في ذلك"، ولم تتضح في أي مكان آخر صحة هذه المقولة كما اتضحت في ألبانيا في الشهور الثلاثة الأول من أزمة اللاجئين. وبات من الواضح في أنه حتى لو كانت قد توفرت القدرات اللازمة للمنظمات، لما تمكنت المفوضية العليا بكل تأكيد من توفير التنسيق المطلوب نتيجة لعوامل أخرى متصلة بالموقف. ولنا أن نزعم أن ألبانيا قد شهدت حشداً من المنظمات غير الحكومية العاملة لم يسبق قط في أي أزمة من أزمات اللاجئين، حيث زاد عدد تلك المنظمات المسجلة في ذروة الأزمة على ١٦٠ منظمة قاعدتها تيرانا. ولئن كان الكثير منها قد قدم مدفوعاً بحب مساعدة الغير، إلا أن عدداً كبيراً منها كان معنياً بالشكليات، ولم يكن

بوسعها أن تضحي بالغنيمة، فما أن تطأ قدمها موقعاً للعمل، حتى تبدأ أجهزة الدعاية في بلدانها في الدوران لاستغلال التعاطف الشديد الذي أثارته محنة أبناء كوسوفو لجمع الأموال. ومما يجدر ذكره، أن الكثير من المنظمات السالفة الذكر كانت تتقاعس عن حضور أنشطة التنسيق العامة أو القطاعية، كما كانت تقاوم محاولات التنسيق بإصرار، بل إنها رفضت تسجيل أنشطتها لدى الحكومة الألبانية أو المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

ولعلنا نفهم السمات الخاصة لعمليات التنسيق التي جرت في ألبانيا على نحو أفضل عندما نقارنها بأزمات اللاجئين السابقة. ومنها مثلاً ما حدث إبان أزمة عام ١٩٩٤ في تنزانيا، حينما رأت منسقة ميدانية جريئة بعيدة النظر كانت تعمل في المفوضية العليا في نغارا أن تخصص كل قطاع من القطاعات الرئيسية إلى مجموعة صغيرة من المنظمات غير الحكومية المحترمة، ثم طلبت من المنظمات الأخرى بأدب حمل أمتعتهم والرحيل. وكانت النتيجة مدهشة. لقد تمكنت من إنجاز هذه المهمة بفضل الصلاحيات الموكلة إليها، لأن الحكومة التنزانية لا تسمح للمنظمات غير الحكومية بالعمل في تنزانيا إلا عندما تدعوها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين للعمل. وهو ما مكن المفوضية من التنسيق وفق طريقتها.

وفي غوما، وجدت المفوضية العليا نفسها بعد شهور قليلة أمام أزمة أخطر وأشد تتجاوز قدراتها على التنسيق. ولكنها بعد فوضى الأسابيع الأولى، تمكنت شيئاً فشيئاً من ممارسة دورها التنسيقي. وكان من أبرز الطرق التي لجأت إليها، تمويل شركاء منفذين يعملون في المخيمات الثلاث الرئيسية. وقد خول عدد كبير من الجهات المانحة – على رأسها مكتب المجموعة الأوروبية للشؤون الإنسانية – المفوضية العليا صلاحية القيام بهذه المهمة عن طريق تحويل كل الأموال مباشرة إلى وكالة اللاجئين بدلاً من إبرام اتفاقات شراكة فردية متعددة. وعندئذ، أصبح من حق المفوضية العليا استخدام تمويلها الخاص للمنظمات غير الحكومية كوسيلة "لتنفيذ التنسيق". ولم يكن نجاح هذا الأسلوب مثاراً للدهشة.

ولكي ندرك حجم التغييرات المستجدة، علينا تخيل الوضع في تيرانا كما كان في أوائل مايو/أيار ١٩٩٩، عندما وصف أحد كبار المسؤولين في المفوضية العليا أثناء اجتماع مع المنظمات غير الحكومية المفوضية بأنها "مفلسة من الناحية العملية" لأن الجهات المانحة لم تقدم لها أية تعهدات بالتمويل خلال الشهر الأول من أزمة اللاجئين. وقيل إن كبار السياسيين وصناع السياسة الدبلوماسيين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اعترضوا شخصياً على تمويل المفوضية العليا بسبب عدم رضاهم عن الإجراءات التي اتخذتها المفوضية إزاء الموجة الأولى من عمليات النزوح التي تسببت فيها الأزمة.

وفي الوقت الذي كانت أزمة السيولة تهز كيان المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، كانت المنظمات غير الحكومية ترتع وتمرح كما لم تفعل من قبل في يوم من الأيام. لقد أصبحت غارقة حتى أذنيها في الأموال، سواءً تلك المقدمة من جهات حكومية أو خاصة في وقت كانت المفوضية العليا تستجدي فيه الدعم المادي على الهواء عن طريق شبكة "سي.إن.إن"[٢]. وكانت الحكومة الألبانية في تلك الأثناء عازفة أو عاجزة عن استخدام المفوضية العليا كأداة "لتقييم الجودة" حتى يتأكد لها أن الوكالات المعتمدة فقط هي التي تمارس عملها في الميدان. من هنا يتضح، عدم تحمس الوكالات للخضوع للتنسيق وبدت غير راغبة أو عاجزة عن التنسيق فيما بينها. ولم يتجل هذا "العجز عن التنسيق" على هذا النحو الصارخ إلا في ألبانيا.

UNHCR/R Chalasani

كوكس في ألبانيا

دور حلف شمال الأطلسي

ويرتبط التنسيق بالقضية الأخرى الرئيسية، ألا وهي دور حلف شمال الأطلسي في عمليات الإغاثة. وليست قضية مشاركة العسكريين في عمليات الإغاثة عند وقوع الكوارث وما استتبعها من مناقشات بالشيء الجديد. ولكنها اتخذت هنا أبعاداً هائلة لم نشهدها قبل أزمة كوسوفو. لقد نهضت قوات حلف شمال الأطلسي أو "القوات ثنائية الأطراف" – حسبما كانت تعرف – بدور بالغ الأهمية في جهود الإغاثة، إذ إنها لم تكتف بنقل المؤن وتوفيرها، وهو الدور التقليدي للقوات المسلحة في مثل هذه الأحوال، بل أنشأت وأدارت مخيمات اللاجئين باسم الحكومات التي تمثلها.[٣]

وانتقد بعض المراقبين في بداية الأزمة الدور الذي لعبه العسكريون، حيث أشاروا إلى عدم وضوح الخط الفاصل بين دور حلف شمال الأطلسي كطرف مقاتل داخل كوسوفو من جهة، ودور هذا الحلف كهيئة إنسانية تباشر عملها خارج حدود كوسوفو مباشرة. ومع ما لهذا النوع من الدفاع عن المبادئ من أهمية، لا ينبغي عزله عن واقع الأحداث. فلولا المساعدات المادية التي قدمها الحلف وتوفيره للمؤن لوجدت وكالات المعونة صعوبة كبيرة في التعامل مع المشكلة أو عجزت عن علاجها، لاسيما في بداية الأزمة. وكان الحل الوسط الذي أسعد الكثيرين، هو الاعتراف بدور حلف شمال الأطلسي الهام والفريد في توفير الإمدادات والدعم الفني، مع إخضاع هذا الدعم لتصرف وتنسيق المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وهو حل ممتاز بلا شك من الناحية النظرية.

أما من الناحية العملية، فلم تسر الأمور على هذا المنوال في كل الأحوال، حيث اندفعت قوات حلف الأطلسي في تطوير المخيمات دون الاستعانة برأي المتخصصين، وكان أن اعترضت بعض وكالات المعونة على صلاحية بعض المواقع التي كان العسكريون قد اختاروها في مرحلة مبكرة لعدم ملاءمتها لإقامة مخيمات للاجئين. كما لم تلق نصائح المنظمات غير الحكومية آذاناً صاغية أو أغفلت تماماً أثناء الهرولة لإنشاء المخيمات. فكانت مواقع المراحيض مواقع رديئة كما كانت الخيام ملاصقة لبعضها بعضاً بشكل غير ملائم. وكلها أخطاء كان بالإمكان تلافيها

بسهولة لو ساعدت وكالات المعونة الجيوش أثناء مرحلة التخطيط.

وكانت المبادئ التوجيهية التي استرشدت بها حكومات مانحة كثيرة هي ضخ أكبر قدر مستطاع من الأموال في "مخيماتها"، ومحاولة جذب أكبر عدد ممكن من اللاجئين للحياة فيها. وفي كوكس، كانت صور المخيمات الرئيسية الواقعة إلى الجنوب بعيداً عن حدود كوسوفو تعرض على لوحات الإعلانات للفت أنظار اللاجئين إلى مخيم بعينه. فكان بوسع المشاهد رؤية الخيام التي بانتظاره والمطابخ التي تقدم الطعام والملاعب المخصصة للأطفال. بل إن المخيمات المتنافسة كانت تعرض بجوار بعضها البعض على هذه اللوحة التي أعدت على عجل وكأنها إعلانات لسماسرة عقارات خصصت لمخيمات اللاجئين.

"الازدواجية" تضعف التنسيق بحكم تعريفها

وتفاقمت مشكلات تنسيق كثيرة. ولم يكن هناك في معظم الأحيان دافع قوي أو دافع أصلاً أو آلية تحث الوكالات الثنائية على التنسيق مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. فقد كانت الجيوش تحدد المخيمات وتعدها قبل معرفة المفوضية العليا بوجودها بمدة طويلة. وكان مما أثار حفيظة المفوضية العليا بصورة أشد، أن نفس الحكومات التي كانت جيوشها تقيم المخيمات، هي التي كانت أكثرها نقداً للمفوضية على عدم قيامها بالتنسيق.

وكان من نتائج تلك الازدواجية، اختيار المنظمات غير الحكومية في موقع معين لأسباب يبدو أن لها علاقة بانتمائها لنفس جنسية الجيش المسؤول عن العمل في الموقع. فبشكل عام، كانت المنظمات غير الحكومية الإسبانية تعمل في مخيمات أعدها العسكريون الإسبان، وكانت المنظمات غير الحكومات البريطانية تعمل في مخيمات أعدها الجيش البريطاني وهكذا دواليك. وكانت إدارة المعونة التابعة للبلد المعني هي التي تقوم بهذه الترتيبات في العادة، والتي كانت تحصل الفواتير الخاصة بكل من الجيش الذي أعد الموقع ووكالة المعونة التي تديره. ومن نافلة القول، تعذر "التنسيق" عند اختيار الوكالات وتمويلها استناداً إلى أسس هذا شأنها (وهو ما يختلف تماماً عن الأمثلة الإيجابية التي وفرتها أزمة البحيرات العظمى في عام ١٩٩٤). وجملة القول، أن الدرس الذي ينبغي تعلمه من أزمة كوسوفو، هو أن "الازدواجية" تضعف التنسيق بحكم تعريفها.

مبادئ العالمية

كان من ضمن مصادر القلق الأخرى الرئيسية، عدم اتساق المستويات التي وضعتها القوى الفاعلة المزدوجة. ففي بعض المخيمات، كانت المستويات من الارتفاع بحيث كان سكانها يتساءلون من باب الدعابة ما إذا كانت هناك مستويات رفيعة وأخرى متدنية. وفي الوقت نفسه، كان مستوى مخيمات مجاورة أقل حظاً من التدني بحيث كانت الأسر اللاجئة تفضل عدم الانتقال إليها على الإطلاق. ولعل أكثر الأمثلة لفتاً للأنظار، ما حدث في شكودرا على الحدود المشتركة مع الجبل الأسود حيث استورد أحد المخيمات أنواراً لإضاءة الشوارع ودشّ الماء الساخن وعدة غرف للتلفزيون. في الوقت الذي كانت خيام مخيم آخر يبعد عن السابق بضعة كيلومترات مقامة على حفر من الحصى ولا يحتوي على مكان واحد يجتمع فيه سكان المخيم. وكان نصيب كل فرد من النفقات في المخيم الأول يفوق مقابله في المخيم الثاني بما قيمته خمسة عشر أو عشرين مثلاً.

إن إثارة الأسئلة حول المستويات المرتفعة في مخيمات اللاجئين تشبه دخول حقل للألغام. بيد أن هذه الأسئلة لها أهميتها، إذا ما افترضنا أن من حق جميع اللاجئين في كوسوفو أو غيرها من أماكن العالم الأخرى في قدر من المساعدة الدولية. وكان من الخصائص التي انفردت بها جهود المعونة في ألبانيا في الأشهر الثلاثة الأولى من الأزمة، انعدام الحس بقيمة المال "المطلقة" وبأي نوع من الوعي بأن للموارد حدود. فقد كان المال متوفراً للقيام بأي شيء تقريباً وللقيام به في أي مكان. ولم يكن هناك سبب، من ناحية ظاهرية على أقل تقدير، للامتناع عن تركيب أجهزة دُشّ كهربائية وإضاءة للشوارع في مخيم للاجئين في حالة استعداد الجهة المانحة لتوفير الأموال. ومع ذلك وفي نفس الوقت، لم يكن ما يزيد على نصف عدد اللاجئين يحصل على أي نوع من أنواع المساعدة.

وكان اللاجئون الذين يعيشون مع أسر مضيفة أو في مساكن خاصة لا يتلقون حتى جزءاً يسيراً من الاهتمام أو المساعدة التي كان يتلقاها سكان المخيمات. ففي أثناء أول شهرين لم يتلق ٢٧٠ ألف لاجئ مقيم في مساكن خاصة ولو جراية طعام واحدة. وبحلول نهاية شهر يونيو/حزيران، لم تكن الإعانة المالية التي وعدت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بإرسالها إلى الأسر المضيفة (عشرة دولارات عن كل شخص شهرياً) قد وصلتها. وسوف يُعد هذا التقاعس عن توصيل المساعدة للاجئين الذين يعيشون مع أسر مضيفة (بالإضافة إلى التقاعس عن تسجيل اللاجئين أثناء إقامتهم في ألبانيا بصورة كاملة) من أخطر أوجه تقصير جهود المساعدة التي بذلت في ألبانيا. وفي تلك الفترة، كانت جيوش أجنبية تتجاوز العشرة بقليل فضلاً عن حوالي ١٦٠ منظمة غير حكومية وكل وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، هي التي ترعى ١٩٠ ألف لاجئ تقريباً من المقيمين في المخيمات وفي المراكز الجماعية. والأرجح، أننا لن نتمكن من معرفة مجموع النفقات بصورة كاملة في يوم من الأيام. ومما يجدر ذكره، هو ما يمكن عقده في هذا الصدد من مقارنات مذهلة. وقد قدرت نفقات تنمية الموقع المشترك للجيش الأمريكي و OFDA (المكتب الأمريكي للمساعدات الخارجية الخاصة بالكوارث) المعروف أيضاً باسم "معسكر الأمل" القريب من مدينة فير في جنوب البلاد بحوالي ٥٠ مليون دولار[٤]. وكان عدد اللاجئين الذين يعيشون في المخيم في أي وقت من الأوقات لا يتجاوز ٣٥٠٠ على أفضل تقدير. ولو خصص المبلغ نفسه للمفوضية العليا حتى تتمكن من منح الأسر المضيفة ١٠ دولارات عن كل شخص شهرياً، لتمكنت من إعاشة ٢٧٠ ألف لاجئ الذين كانوا يعيشون في مساكن خاصة لمدة تتراوح بين أربعة وخمسة شهور. ومن ناحية أكثر واقعية، كان المبلغ الذي أنفق على هذا المخيم الصغير نسبياً، سيكفي مناشدة الأمم المتحدة الموحدة بشأن تمويل أنغولا لهذا العام.

ولا شك أن هذه المقارنات تسبب عدم الارتياح للوكالات. ومع ذلك، تعلم الوكالات التي اعتادت التعامل مع نظام المساعدة الدولي عن يقين أن الموارد المتاحة لميزانيات المعونة عبر البحار لها حدود. لذلك، لا تُعد الأحكام النسبية مفيدة فحسب بل إنها من الأهمية بمكان.

لاحظت وكالات المعونة التي تعمل في أماكن أخرى من العالم انخفاضاً في الموارد المتاحة لبرامجها الجاري تنفيذها منذ بداية أزمة لاجئي كوسوفو. فلم تنفذ التعهدات المبدئية بشأن إعادة بناء سبل الإعاشة في هندوراس ونيكاراغوا التي دمرتها العاصفة "ميتش". كما أن المقترحات المتعلقة بأعمال الطوارئ في سيراليون وأنغولا ظلت على مكاتب الجهات المانحة دون إجابة أو تمويل في نهاية المطاف. أما المنظمات غير الحكومية، فقامت من جانبها بسحب الكثير من كبار موظفيها من برامج أماكن أخرى في العالم وأرسلتهم للعمل في برامجها المتعلقة بألبانيا ومقدونيا. وبدا نظام المساعدة العالمي وكأنه سفينة بلا دفة تتنقل بعشوائية بين أرجاء العالم المختلفة. ويتعارض هذا النوع من عدم الاتساق بصورة أساسية مع احتياجات اللاجئين وضحايا الكوارث الفعلية واحتمالات التوصل إلى منظور دولي أو عالمي.

لقد بدأت الجماهير في التساؤل بالفعل عن أبعاد السوابق التي خلقتها الاستجابة لأزمة كوسوفو. والتدخل لأسباب أخلاقية مازال وارداً كما أنه يناقش كأساس مستقبلي لسياسة الغرب الخارجية. ويحث البعض على اتخاذ الحيطة والحذر كما يزعمون أن لحلف شمال الأطلسي، على سبيل

المثال، مجال عمليات سياسياً وجغرافياً محدداً، وأن التدخل لإنهاء صراع في أوروبا يدخل مباشرة ضمن ذلك المجال. لذلك، يخطئ من يفترض أو يؤيد تدخل التحالف مستقبلاً في مواقف مشابهة في إفريقيا أو آسيا. ولاشك، أنها وجهة نظر مقنعة حتى لو تمنى المرء عكس ذلك.

ولا تظهر حجج مماثلة على الصعيد الإنساني. فمواثيقنا الإنسانية تستند صراحة، بعكس النقاش السالف الذكر، إلى المبادئ الدولية الخاضعة للعالمية: "حق تلقي المساعدة وعرضها مبدأ إنساني أساسي يحق لمواطني كافة البلدان الاستمتاع به. كما إننا نعترف كأعضاء في المجتمع الدولي بالتزامنا بتزويد المساعدة الإنسانية حيثما ظهرت حاجة إليها".[٥]

لقد ارتبطت تلك المبادئ مؤخراً بصورة شائعة بمبادرات (مثل القواعد الأساسية في جنوب السودان أو مبادئ الارتباط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية) تضم ممثلين عن المجتمع الدولي الذين يحاولون التوصل إلى تقبل الفرقاء المتحاربين لهذه القيم. ومع ذلك، كم من مرة نطبق نحن أنفسنا هذه المبادئ؟ ويفرض إطار الحقوق العالمية ضرورة المساواة في توفير المساعدة الإنسانية كماً أو نوعاً عند الحاجة إليها وحيثما وجدت ووقتما ظهرت. وعند مقارنة أزمة لاجئي كوسوفو بمناطق أخرى تعرضت لكوارث معاصرة، مثل أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية أو جنوب السودان، تبدو بعض نفقات عمليات اللاجئين غير قابلة للتبرير. لقد وجد موظفو المعونة الذين اعتادوا على مصاعب الحصول على التمويل من المانحين خلال أكثر حالات الطوارئ تهديداً للأرواح في بعض المناطق السابقة المنسية، صعوبة كبيرة في تصور كمية الموارد الكبيرة التي أتيحت للاجئين في البلقان. وبمعنى آخر، تتجاوز الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في كوسوفو قدرة العقل على المقارنة بالمعنى الحرفي للكلمة.

ولكن، لماذا نهتم بدفع هذا الكم الكبير من الموارد في هذه الأزمة اليتيمة من أزمات اللاجئين؟ وما هو الأساس الأخلاقي الذي يبرر انتقاد المرء لما أنفق أو لأي مبلغ ينفق على جمهور من اللاجئين بالفعل؟

ويكمن الجواب في واقع الحدود التي لا ينبغي لميزانيات المعونة تجاوزها. فالأموال التي أنفقت على إضاءة الشوارع في ألبانيا، كان بالإمكان إنفاقها على التطعيم في كويتو. إن تقاعسنا عن تطبيق نفس القيم عند المحافظة على حياة الإنسان أو تحسينها سواءً أكان في أنغولا أم ألبانيا، يعني أننا قد خذلنا تحديداً نفس المبادئ الإنسانية التي نحرص بشدة على أن يعتمدها الآخرون. فأرقام الأزمة تتحدث عن نفسها، إذ ينفق المجتمع الدولي حالياً على اللاجئ الإفريقي أقل من عُشر المبلغ الذي ينفقه على مساعدة لاجئ في أوروبا. وذاك صدع لا بد لنا من الحرص على رأبه بسرعة حتى ننفي الخواء عن مبادئنا.

يعمل توبي بورتر منسق برامج مع أوكسفام بريطانيا العظمى في ألبانيا. وقد كتب هذا المقال بصفته الشخصية.
البريد الإلكتروني: ***tobyporter@hotmail.com***
وسينضم توبي إلى برنامج دراسات اللاجئين في أكتوبر | تشرين الأول للاستعداد للحصول على ماجستير دراسات الهجرة القسرية.

١ تغير هذا المصطلح في شهر يونيو/حزيران إلى لاجئين يعيشون في "مساكن خاصة" للتعبير عن طبيعة الترتيبات التجارية التي اتخذت في معظم الحالات.

٢ ويعجز القلم عن وصف هذا التحول الذي قوض أركان الوضع النسبي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية في السنوات الخمس التي تلت غوما، فضلاً عن أنه لا يستوجب الترحيب. فأقصر المنظمات غير الحكومية نظراً لن ترحب بإضعاف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مع ما يستتبعه من فراغ في التنسيق.

٣ كانت أسماء مخيمات اللاجئين تجسد أيضاً هذه الازدواجية. فكان الزائر الذي يصل إلى كوكس يتوجه إلى المخيم "الإيطالي رقم ١"، ثم ينتقل إلى "المخيم اليوناني" ثم "الإيطالي رقم ٢". وكانت تلك المسميات تطلق نسبة للجيوش التي أنشأت وأدارت المخيمات.

٤ صرح موظف في OFDA بهذا الرقم أثناء محادثة غير رسمية.

٥ مدونة قواعد السلوك للصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية بشأن الإغاثة عند الكوارث.

UNHCR/H.J Davis

عودة ألبان كوسوفو: بين الواقع والخيال

بقلم: بيتر مارسدن

في يوم ١٠ يونيو/حزيران، أي صبيحة اليوم التالي على توقيع اتفاق السلام بين حلف شمال الأطلسي ويوغوسلافيا، بلغ عدد اللاجئين الذين يعيشون في كنف أسر مضيفة في مقدونيا[١] ١٣٨,٦٠٠ لاجئ فضلاً عن ١٠٦,٥٠٠ آخرين يعيشون في المخيمات[٢]. وفي أوائل أغسطس/آب، كان ١٥ ألف لاجئ لايزالون يعيشون مع الأسر المضيفة و٥٠٠٠ في المخيمات. ولم يتبق من المخيمات والمراكز المؤقتة الثمانية الأصلية سوى ثلاثة تؤدي عملها. وعبرت المفوضية العليا في تصريحات علنية حتى ٢٥ يونيو/حزيران ١٩٩٩ عن قلقها من عودة اللاجئين قبل الأوان وعن توقعها أن تخلو مخيمات اللاجئين بسرعة من نزلائها بالرغم من تحذير اللاجئين من العودة المبكرة إلى ديارهم. وقد أكدت السرعة الكبيرة التي عاد بها اللاجئون خلال الأيام التالية صحة توقعات المفوضية العليا، كما أشاعت انطباعاً بظهور استجابة جماعية هوجاء لدخول قوات حلف شمال الأطلسي في كوسوفو.

ولكن الانطباع الناتج من مقابلة بعض اللاجئين من سكان المخيمات الثلاثة الرئيسية في مقدونيا: ستينكوفيك ١ و٢ وسيغران، في ٢٣ و٢٤ و٢٥ يونيو/حزيران كان يختلف بصورة كاملة في واقع الأمر. كانت عملية عودة قد بدأت بالفعل في ٢٢ يونيو/حزيران تمثلت في وقوف حافلات خاصة وشاحنات عند مدخل كل مخيم. وكان اللاجئون يتحركون باتجاه بريستينا وغيلياني في شرق كوسوفو، وقد عرف عن كليهما أنهما آمنتان بشكل معقول. وبالرغم من التحرك المستمر، ظلت ثلاثة أرباع المخيمات مشغولة.

واتضح من اللقاءات التي أجريت مع بعض الأسر وجود ارتباط مباشر بين موطن الأسرة واهتمامها بالعودة المبكرة. ففي الوقت الذي عبر فيه سكان بريشتينا وغيلياني عن أنهم سيعودون قريباً، صرح القادمون أصلاً من مناطق عرف أنها تعرضت لأضرار جسيمة أو زرعت فيها كميات كبيرة من الألغام، أنهم سينتظرون حتى يتمكن المجتمع الدولي من تزويدهم بالدعم. كما كانوا على دراية كبيرة بمخاطر الألغام. وكانت هناك صحيفة خاصة توزع في المخيمات تزود سكانها بأنباء الوضع في كوسوفو. وفي ٢٣ يونيو/حزيران، ورد نبأ حول اجتماع حكومات حلف شمال الأطلسي وأن قادة الحلف قد حثوا اللاجئين على الانتظار لمدة ١٠٠ يوم يتسنى خلالها تحديد أماكن الألغام والتحقيق في الفظائع المرتكبة بشأن حقوق الإنسان. وكان اللاجئون يتعاملون مع الموقف بواقعية كما كانوا يناقشون نصائح المجتمع الدولي بعناية.

وكانت هناك أسر عازفة عن العودة خوفاً من التعرض للخطر، ومنها أسر فقدت جميع رجالها وتشعر بالقلق لأنها لا تعرف كيف ستدبر أمر معيشتها عند العودة بعد فقدان عائلها. كما كانت الأسر التي يعاني أبناؤها من الشعور بالصدمة تشعر بالقلق خوفاً من أن يصاب الأطفال باضطراب انفعالي حال عودتهم. وكانت هناك أيضاً أسر كثيرة يعاني أفرادها من ضروب من العجز البدني أو العقلي. وكذلك، كان على رأس العازفين عن العودة الأسر التي يعاني بعض أفرادها من حالات طبية عسيرة. فرغم أن المنشآت الطبية في المخيمات لم تكن مجهزة بصورة جيدة، إلا أن اللاجئين قدَّروا بمنظورهم الواقعي أن المرافق الطبية في كوسوفو سوف تكون أسوأ تجهيزاً. وعلاوة على ذلك، كان عدد من الألبان الذين كانوا يعيشون في صربيا قبل هروبهم إلى مقدونيا يشعرون بعدم القدرة على العودة. ومع ذلك وبالرغم مما كان يظهره عدد لا يستهان به من اللاجئين من عزوف عن التفكير في عودة مبكرة، خلت مخيمات كثيرة من نزلائها بالفعل بعد مضي ثلاثة أيام فقط. فما الذي أدى إلى تلك الهجرة الجماعية المفاجئة؟

تشير الأدلة إلى أن العامل الرئيسي، كان التخوف من أن يستولي الغير على أراضيهم وبيوتهم أو ينهبوا ممتلكاتهم، إذ كانت هناك أنباء متزايدة عن تلاشي هيبة القانون في كوسوفو، وعن استيلاء العائدين على منازل جيرانهم عندما يجدون بيوتهم قد دمرت. لذلك، فليس من المستبعد أن نتصور أن شعوراً مفاجئاً بالخوف قد استبد باللاجئين ودفعهم إلى اختيار العودة المبكرة للاستفادة من جو الصيف في إعادة بناء المنازل وفلاحة الأرض.

وواكب العودة الجماعية تدهور ظاهر في مستوى الخدمات المقدمة في المخيمات في مقدونيا. وبحلول ٢٥ يونيو/حزيران، أصبح مستوى المعيشة في سيغراني مثاراً للقلق، كما أفاد اللاجئون في ستينكوفيس–١ أن بعض أنواع الطعام لم تعد متوفرة. وكانوا يشعرون بتعاسة بالغة لرحيل الأسر المحيطة بهم وعدم جمع النفايات التي خلفتها تلك الأسر وراءها. وقد عبر اللاجئون أيضاً عن عدم ارتياحهم بسبب المخاطر الصحية التي قد يتعرض لها أبناؤهم كما كان لمنظر تراكم المخلفات تأثيراً سيئاً عليهم. وزادت الأحوال الجوية السيئة من الإحساس بالمعاناة في داخل المخيمات فضلاً عن تعبير بعض المقيمين عن مشاعرهم بعدم الأمان لخلو الخيام والأراضي المحيطة بهم من سكانها.

ويصعب تحديد مدى قدرة الوكالات العاملة في المخيمات على تجنب هذا التدهور الذي طرأ على مستويات المعيشة. وقد تضاءل عدد الموظفين العاملين في الوكالات من ألبان كوسوفو بسرعة حيث عاد الكثيرون منهم إلى بريشتينا للمطالبة بممتلكاتهم، شأنهم شأن غيرهم من سكان المخيمات. كذلك، فقد بدأ القلق يساور موظفي الوكالات العاملين في المخيمات المقدونية حول مستقبلهم الوظيفي، وكانوا حريصين على العودة والتقدم للالتحاق بالوظائف التي أنشئت عند وصول وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى بريشتينا. ومن المحتمل أن يكون تحول الاهتمام إلى الإغاثة وإعادة البناء في كوسوفو من العوامل التي أدت إلى تدني الأولويات الممنوحة لخدمات المخيمات بالرغم من تعهد الوكالات المعنية بمواصلة موالاتها بالرعاية. ومع تحرك الأحداث بهذا الإيقاع السريع، يتعذر على المرء أن يتوقع من ناحية واقعية أن تنجز الوكالات أكثر مما كانت تقوم بإنجازه.

والأسئلة الرئيسية المتبقية، هي هل كان من الواجب منح ضمانات المحافظة على مستوى الخدمات في المخيمات أولوية أعلى في إطار خطط المفوضية العليا والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة، وهل كان اتخاذ إجراءات أكثر حزماً سيؤثر بصورة أو بأخرى على سرعة العودة إلى كوسوفو؟ لست أعتقد ذلك. ومع هذا، فمازال هناك إحساس عميق بالقلق، فالبعض يرى أن قرار العودة إلى كوسوفو لم يكن صائباً في الكثير من الحالات.

بيتر مارسدن، موظف في مجلس اللاجئين البريطاني. البريد الإلكتروني:
peter@www.baag.org.uk

١ أرقام الصليب الأحمر المقدوني.
٢ أرقام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

كوسوفو وما بعدها: اللاجئون بين مرغوب ومنبوذ

بقلم: ماثيو. ج. غيبني

إن فرار نحو ٩٠٠ ألف لاجئ من كوسوفو قد جعل الدول الغربية تفيق على ظاهرة بالغة الندرة، ألا وهي اللاجئ المرغوب.

لقد أصبح اللاجئون منظراً منفراً منذ منتصف الثمانينيات عندما بدأ عدد ملتمسي اللجوء إلى أوروبا الغربية في الصعود بحدّة على مدار فترة زمنية طويلة. وكان أن أعدت الحكومات الأوروبية منظومة ضخمة من التدابير الوقائية والرادعة، لمنع دخول من كانوا يُعتبرون مهاجرين غير شرعيين يهربون من الفقر أو يسعون للعيش على معونات البطالة أو من يمثلون تهديداً للأمن القومي في بعض الحالات.

ومن عجائب الأمور، اتخاذ التيار السالف الذكر اتجاهاً عكسياً في مارس/آذار عندما بدأ ألبان كوسوفو في الفرار بأعداد كبيرة. وفجأة تحولت وسائل الإعلام التي كان شغلها الشاغل في السابق كشف حيل اللاجئين الساعين للتمتع بالخدمات الاجتماعية ومؤامراتهم للتسلل إلى البلاد بصورة غير مشروعة، إلى سرد مآسي قصص السكان الذين أجبروا على الفرار بعبارات تقطر بالتعاطف معهم. كما تبدلت بين عشية وضحاها نظرة الجمهور السائدة للاجئين، والتي كانت ترى فيهم مهاجرين تركوا أرضهم لأسباب اقتصادية، فأصبحوا يرون في جموع النازحين أناساً جديرين بالحصول على المعونة من الجهات العامة والخاصة. وقد عرض عدد كبير من الأشخاص إيواء لاجئي كوسوفو في منازلهم، وتغيرت إجراءات الحكومات بدورها. فحلت التدابير العملية مكان العبارات الخطابية المزمنة المنادية بالتعامل مع "جذور المشكلة" عندما تحرك حلف شمال الأطلسي لإنهاء الأزمة الإنسانية، وإن كان ذلك عن طريق مواصلة حملة قصف جوي انقسم الرأي حولها.

فكيف أدت أزمة كوسوفو إلى تحول معاكس لمدّ العداء العام تجاه اللاجئين في الدول الغربية؟ وهل هناك ما قد نتعلمه حتى يساعدنا على استنفار استجابة أكثر شمولاً وإنسانية تجاه اللاجئين وملتمسي اللجوء بصفة عامة؟

تأملات في أزمة كوسوفو

ليست ظاهرة الترحيب بقدوم اللاجئين حدثاً فريداً من وجهة النظر التاريخية، فبرامج المساعدة الناجحة التي نظمت لإغاثة موجات النزوح الهائلة كانت جزءاً هاماً ـ وإن كان على فترات متباعدة ـ من تاريخ أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. فالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة اكتسبت مكانتها الكبرى من الطريقة الناجحة التي نسقت بها جهود الغرب في التصدي لأزمات اللاجئين الناتجة عن انتفاضة المجر في عام ١٩٥٦، حيث أعيد توطين ما يربو على ٢٠٠ ألف لاجئ استضافتهم النمسا بصورة مؤقتة، في كل أرجاء أوروبا وفي الديمقراطيات الليبرالية الأخرى. كذلك كانت برامج إعادة التوطين الواسعة النطاق من سمات جهود التصدي لأزمة اللاجئين الذين فروا من تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨. ومما لا يقبل الجدل، أن الطريقة التي عولجت بها موجات النزوح الجماعي لمئات الألوف من اللاجئين الذين فروا من فيتنام في السبعينيات والثمانينيات كانت من أنجح البرامج في هذا الصدد. ومما تجدر ملاحظته، أن كل هؤلاء اللاجئين فروا من أنظمة شيوعية. ولعل السر وراء الحفاوة بهم راجع في المقام الأول إلى رغبة إيديولوجية في إثبات إفلاس النظم الشيوعية الأخلاقي، ثم تلبية احتياجاتهم الإنسانية في المقام الثاني. أما الاستجابة لمحنة لاجئي كوسوفو، فقد حدثت بعد انتهاء الحرب الباردة وتلاشي عامل رئيسي في الحفاوة باللاجئين في الماضي.

وإذا كان الترحيب بلاجئي كوسوفو ظاهرة تسترعي النظر من الناحية التاريخية، فإن مقارنتها بغيرها تكشف عن تناقضات صارخة. فالتغطية الإعلامية التي حظيت بها مأساة كوسوفو والموارد المالية التي خصصت لعلاجها والاهتمام الدولي الذي تركز عليها كلها أمور تمثل ضرباً من الاستجابة لمحنة اللاجئين يختلف اختلافاً هائلاً عن الطريقة التي يلبي بها المجتمع الدولي حاجات اللاجئين والسكان النازحين داخل أوطانهم في أماكن أخرى مثل، سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا. فوفق أحد التقديرات كانت المفوضية العليا تنفق ١,٢٣ دولار على كل لاجئ يومياً في البلقان، أي ما يزيد إحدى عشرة مرة على نسبة الأحد عشر سنتاً التي تنفقها يومياً على اللاجئين في إفريقيا. وفي كثير من مخيمات اللاجئين في مقدونيا، كانت نسبة الأطباء إلى المقيمين هي طبيب واحد لكل ٧٠٠ نسمة، بينما لا تزيد النسبة في مخيمات كثيرة في إفريقيا على طبيب واحد لكل ١٠٠ ألف نسمة على وجه التقريب.

إن السياسات التي وُضعت في عدد من البلدان الغربية بُغية الحد من دخول ملتمسي اللجوء إلى أراضيها واندماجهم في مجتمعاتها، قد أعيد ترتيبها بسرعة من أجل لاجئي كوسوفو. فقررت الولايات المتحدة بعد شيء من التردد، أن توفير مأوى مؤقت للاجئين في قاعدة غوانتانامو البحرية في كوبا، وإن كان مناسباً للهايتيين، إلا إنه لا يصلح للاجئين من كوسوفو. وفي المملكة المتحدة، كان باستطاعة الكوسوفيين تخطي القيود المفروضة على لم شمل الأسر بطريقة لا تتاح لغيرهم من اللاجئين. وفي ألمانيا، مُنح الكوسوفيون، بخلاف البوسنيين الذين كانوا قد وصلوا قبلهم، وضع "اللاجئين الفارين من حرب أهلية" بدلاً من تصنيفهم ضمن المعفيين مؤقتاً من الترحيل. وتتضح حالة الكوسوفيين المتميزة بصورة بالغة الوضوح من الجهود التي حشدت من أجل إعادة إعمار الإقليم وإعادتهم إلى مواطنهم. وفي أغسطس/آب ١٩٩٩، تعهد ما يزيد على ٦٠ بلداً وعشرات المنظمات بدفع معونة تبلغ ملياري دولار تقريباً. وتفيد مصادر للجنة العليا لشؤون اللاجئين بأن هذا المبلغ "يفوق بكثير

> وتمضي الأزمات في إفريقيا متعثرة بما تناله من نصيب يسير من المساعدات الإنسانية المطلوبة

الاحتياجات الملحة". وفي تلك الأثناء، كانت الأزمات في إفريقيا تتفاقم مع ضآلة ما تناله من المساعدات الإنسانية المطلوبة.

لماذا تختلف كوسوفو عن غيرها؟

قد يُغرى المرء بقبول تعليل استجابة الغرب

H J Davies

مخيم بلاسي الحدودي في مقدونيا

لمحنة الكوسوفيين برغبته في تخفيف المعاناة الإنسانية. ويبدو أن ضخامة وشدة معاناة اللاجئين المعنيين هي التي أسبغت طابع الخصوصية على كوسوفو وفق وجهة النظر السالفة الذكر. ومع ذلك، فإن قصص الكوسفويين لا تختلف إلا قليلاً عن قصص أقرانهم الخمسة عشر مليون لاجئ الآخرين الموجودين في كافة أنحاء العالم على وجه التقريب، والذين تعرض معظمهم لمحن لا تقل بشاعة أو قسوة.

ومن ناحية أخرى، قد ننسب استجابة الغرب لاحتياجات اللاجئين على هذا النحو إلى نمو الوعي بمعاناتهم بفضل التغطية الإعلامية الواسعة لأحداث البلقان. وعلى حد قول أحد المراقبين، كان يتعذر على من يتجول حول مخيمات ألبانيا ومقدونيا ألا تتعثر قدمه في كابلات معدات التليفزيون. بيد أن وجهة النظر الأخيرة لا توفر توضيحاً كاملاً، لأنها تفترض قيام علاقة مفرطة التبسيط وبعيدة عن الاتساق في نفس الوقت، بين وسائل الإعلام والجمهور، حيث يقوم الطرف الأخير بدور مستهلك سلبي لا يكوّن رأياً خاصاً به. وعلاوة على ذلك، لا يبصرنا هذا التفسير بالأسباب التي دعت وسائل الأعلام نفسها إلى اعتبار الجوانب الإنسانية المرتبطة بهذه الأزمة بالذات جديرة بتلك التغطية المكثفة. وإذا كنا نريد توضيح أسباب رد الفعل لأزمة كوسوفو، فعلينا أن نأخذ في الاعتبار خصائص هذه الأزمة التي ربطت بين الجمهور ووسائل الإعلام وحكومات الدول الغربية ومحنة هذه الجماعة من اللاجئين على وجه التحديد. واسمحوا لي بأن أبين في إيجاز ثلاثا من تلك الخصائص.

الخاصية الأولى هي **الإقليمية**. فأهمية كوسوفو من ناحية عملية تعود بدرجة كبيرة إلى موقع الأزمة الجغرافي في أوروبا. لقد أثار قرب كوسوفو من الدول الغربية الرئيسية احتمالاً واضحاً بتأثر المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتلك الدول. ومن ناحية الثمن المباشر الذي كانت ستدفعه دول غرب أوروبا، كان ذلك يتمثل في تعرضها لخطر موجة نزوح واسعة النطاق للاجئين الفارين من الصراع وانتهاكات حقوق الإنسان الجارية في المقاطعة. ومن المفهوم أن دولاً، مثل ألمانيا والمملكة المتحدة وهولندا، كانت تود أن تتجنب الأعباء الإدارية الهائلة الجديدة التي سيفرضها قدوم اللاجئين من كوسوفو إليها لو طبقت عليهم النظم المتبعة لديها لتحديد الأشخاص المستحقين للحصول على صفة اللاجئ. وعلاوة على ذلك، كان تطبيق التدابير التقليدية (التأشيرات والعقوبات المفروضة على حركات النقل) لإبقاء هؤلاء اللاجئين خارج غرب أوروبا يخضع لقيود واضحة. وبدت سياسة احتواء اللاجئين في البلقان مسألة مشكوكاً فيها من ناحية الأمن الإقليمي نتيجة لعدم استقرار منطقة البلقان الكامن وللانشقاق العرقي في مقدونيا بوجه خاص.

وكان موقع الأحداث يمكن أن يكلف دول أوروبا الغربية ثمناً باهظاً آخر، إذا كان الوضع في كوسوفو ينذر بإضعاف مكانة المنظمات المعنية بحماية الأمن الأوروبي. وكان ذلك ينطبق بالتحديد على حلف شمال الأطلسي الذي فقد المبرر التقليدي لوجوده على أثر انتهاء الحرب الباردة، فسعى إلى مبرر جديد يتمثل في حماية "القيم الإنسانية" في كوسوفو. اعتبرت بعض الجهات تطوير جدول الأعمال الإنساني السالف الذكر، نصراً أحرزه نوع جديد من السياسات الدولية – مع التسليم بما له من حدود إقليمية حتى الآن – لا تتحكم فيها المصالح القومية للدول (بمعناها الضيق)، بل يوجهها الاهتمام المتزايد بتدعيم حقوق الإنسان. ويرى البعض الآخر من جهة أخرى، أن الدافع الإنساني مجرد ستار مناسب تستعين به قلة من دول غرب أوروبا القوية لاستخدام حلف شمال الأطلسي في توسيع نفوذها وسطوتها عبر القارة الأوروبية بأسرها. وعلى أية حال وأياً كان التفسير الذي نتبعه، فإن وقوع الأزمة في أوروبا قد وفر دافعاً خاصاً لتدخل الغرب ولمصالحه، التي لم يكن لها وجود في معظم المواقف الأخرى المتسببة في ظهور لاجئين.

والخاصية الثانية هي ما أسميه **التورط**. لقد دارت مناظرات كثيرة حول ما إذا كان حلف شمال الأطلسي قد تدخل لمجرد وقف الحملة التي تشنها السلطات الصربية لطرد سكان الإقليم من أراضيهم أم أنه هو الذي تسبب في شن تلك الحملة. ويصعب على المرء إنكار أن حملة حلف شمال الأطلسي الجوية حولت خطة الطرد الجماعي لألبان كوسوفو، التي لم تعد على الأكثر فكرة محتملة يمكن للمرء أن يصدق أنها موجودة، إلى واقع ملح وعاجل. وبسبب هذه العلاقة بين إجراءات الحلف ونزوح اللاجئين إلى ألبانيا ومقدونيا والجبل الأسود، وجدت الكثير من بلدان الحلف (ومؤيديها) مقحمة بشدة في محنة ألبان كوسوفو. ومعنى ذلك أن تلك البلدان أدت دوراً جزئياً، وإن كان معقداً وعن غير قصد، في وقوع موجات نزوح اللاجئين هذه. لذلك، صعب على الدول الغربية إنكار واجبها إزاء تخفيف محنة اللاجئين من خلال توفير مأوى مؤقت لهم ومعونات ومواد إغاثة وتزويد البلدان المجاورة التي حل بأرضها معظم اللاجئين بسبل الدعم المناسبة. لقد كان لاجئو كوسوفو يستمتعون بميزة حرم منها غيرهم من اللاجئين في إثيوبيا أو سيراليون. ومثل اللاجئين الذين ظهروا في نهاية حرب فيتنام قبل ما يزيد على عقدين، كانت الدول الغربية، من خلال تدخلها العسكري

لتدعيم أهدافها، باتت تشعر بمسؤولية كبيرة وخاصة تجاه محنة هؤلاء اللاجئين.

وسأطلق على العامل الرئيسي الأخير اسم **التقارب**. إن أوروبا ليست إقليماً جغرافياً فحسب، بل إنها في نفس الوقت كيان ذو هوية وهي أيضاً مسمى لقوم لهم حضارة وثقافة مشتركة. وليس لتلك الهوية أثر كبير في معظم الوقت كما يتضح من النجاح المحدود الذي حققته محاولات الاتحاد الأوروبي مؤخراً في سعيه لتأسيس هوية أوروبية موحدة. ومن المحتمل أن تكون الفروق من ناحية الخصائص الموضوعية بين الأوروبيين بنفس اتساع الفروق بينهم وبين غير الأوروبيين. ومع ذلك، تشير الاستجابة لأزمة كوسوفو أن لبعض عناصر تلك الهوية قدراً كبيراً من القوة ولا سيما عند أوقات المحن والشدائد.

وبالنسبة للمواطن الأوروبي، يبدو معظم اللاجئين الإفريقيين كيانات غامضة. فنمط معيشتهم يبدو غريباً عليه، بل ومختلف أشد الاختلاف عن نمط المعيشة المألوف لدى الأوروبيين بحيث يستحيل على ابن أوروبا أن يتصور كيف يختل نمط حياة المواطن الإفريقي عندما يجد نفسه مضطراً للنزوح عن دياره. وقد ساعد على ترسيخ هذا الإحساس بالاختلاف تلك التصورات المفترضة عن حياة الإفريقيين التي تخلفت من العصور الغابرة والتي تنطوي على نزعة عنصرية في أحيان كثيرة. أما في حالة كوسوفو، فقد رأى الأوروبيون نمطاً من اللاجئين لا يختلف في نمط حياته عنهم، وكان من السهل عليهم أن يدركوا أبعاد محنتهم، فهم إناس أرغموا على ترك ديارهم ويرتدون ملابس مماثلة هربوا بسياراتهم (وواجهوا اختناقات المرور أثناء رحلتهم إلى بر الأمان) وهم يروون قصصهم بالطريقة التي تألفها آذان الغربيين عند الاستعانة بمترجمين مجيدين ويجيدون التعبير. فالعامل الذي أكسب هؤلاء اللاجئين تعاطف رجل الشارع في الغرب هو أنه أحس بأن ما حدث لأهل كوسوفو وأسرهم وجيرانهم قد يحدث له هو ذاته ولأسرته ولجيرانه، واستطاع بسهولة أن يدرك كم المعاناة الذي يتعرض له الواحد منهم عندما يصبح لاجئاً.

التعلم من درس كوسوفو

ما الدروس التي يمكن الخروج بها من الخصائص السابقة لجهود التصدي لأزمة كوسوفو؟ إن تبين الدور الذي تلعبه العوامل المتصلة بالانتماء إلى نفس الأرض والإحساس بالمسؤولية عما يحدث والتقارب مع الضحايا في تشكيل الجهود الرامية لمعالجة المحنة لمما يساعدنا على تحديد الفجوة التي تفصل بين جهودنا المعتادة في التصدي لمحن النزوح واللجوء وبين ما قمنا به بالفعل في كوسوفو (تخفيف المعاناة عن قوم تربطنا بهم صلات قوية). إننا بحاجة إلى التوصل إلى وسيلة ما لسد تلك الفجوة إذا كنا نتطلع إلى عالم يحظى فيه اللاجئون في وسط إفريقيا بنفس الاهتمام الذي نشعر به تجاه لاجئي وسط أوروبا. والحل الواضح لتحقيق هذا الإنجاز، هو تطهير استجاباتنا للاجئين من أهواء التحيز السياسي والثقافي الذي يجعل شعورنا بمعاناة الغير في الوقت الحاضر تتفاوت حسب هويته. ويطرح القانون الدولي للاجئين نموذجاً لعالم يخلو من لاجئين مرغوبين وآخرين منفرين، أي عالم ينعم فيه جميع اللاجئين بنفس المعاملة. إن اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الذي عدلها يحملان طابعاً عالمياً. فالمادة ٣٣ التي تحظر الرد تنطبق على أي لاجئ بحكم صفته، كما أنها لا تنطبق فقط على جماعات السكان التي يتصادف أن تثير محنها هوى عابراً في نفوس فئة الناخبين في دول الغرب.

وعلى أية حال، فإن ما يسترعي النظر في الاستجابة لأهل كوسوفو كان تجاوزها لكل الشروط الأساسية التي حددتها أحكام القانون الدولي كحد أدنى لمعاملة اللاجئين (وهي شروط جوهرية) رغم أنها لا تفي إلا بأبسط احتياجاتهم. فالقانون الدولي لم ينص على إجلاء اللاجئين أو معاونتهم على تعمير موطنهم الأصلية ناهيك عن مطالبة الجماهير بالتبرع بمبالغ هائلة من المال لصالح المنظمات الإنسانية. إن الخصائص السابقة للاستجابة لأزمة كوسوفو لم تنبع من رغبة محايدة في تخفيف معاناة جماعة من البشر، بل من إحساس الشعوب بأنها طرف في محنة اللاجئين المعنيين وبالعلاقة التي تربطها بهم. وربما لا يكون أهم سؤال يظهر بعد كوسوفو، هو كيف نتخلص من الحاجة لوجود العوامل السابقة لكي نتصدى لمحن اللاجئين على هذا النحو من القوة، بل هل نستطيع أن نعد برامج على هذا النحو من القوة لتلبية احتياجات اللاجئين الآخرين الذين باتت محنتهم في طي النسيان.. والسؤال الذي نطرحه هنا، هو هل نستطيع تنمية نوعية من العلاقات تجعل من الإثيوبيين أو الروانديين لاجئين مرغوباً فيهم؟

إننا بحاجة إلى أن نبدأ بالاعتراف بأن العلاقات التي كانت تشكل أساساً للاستجابة لأزمة كوسوفو تتكون من مركبات اجتماعية وسياسية تتغير بمرور الوقت. لذلك سيظل الاحتمال قائماً على الدوام بأن يعاد تفسير هذه المركبات وأن توظف لخدمة جماعات أخرى من اللاجئين. وحتى نتوصل إلى مؤشر يوضح كيف نقوم بذلك، دعونا نعيد النظر في العوامل التي أضفت تلك القوة على الاستجابة لكوسوفو.

وعندما نبدأ بالإقليمية، يتعين علينا السؤال عن معنى الجوار في عالم غيرت فيه التقنية بما في ذلك وسائل النقل والاتصالات طبيعة المسافات بصورة جذرية. فهل نَصدُق القول بالفعل عندما نقول أن مصالح دول الغرب على المدى البعيد لن تتأثر بالأزمات الإفريقية؟ وما هو وزن الإقليمية الفعلي في سياق دولي يُمكّن اللاجئين من عبور القارات والتماس اللجوء؟

وإذا ما انتقلنا إلى التورط، علينا إعادة النظر في ما يؤدي إلى ظهور اللاجئين. وإذا كانت العلاقة بين لاجئي كوسوفو وحملة القصف الجوي لحلف شمال الأطلسي علاقة قوية بشكل خاص، فإن لدول الغرب علاقات أقل وضوحاً بصراعات أخرى من خلال تجارة الأسلحة والتدخل الاستعماري وتدعيم الحكومات أو المتمردين. ألا تعتبر الدول الغربية معنية أيضاً بمحنة اللاجئين الذين تخلّفهم هذه الصراعات؟

وأخيراً، نحن بحاجة إلى الاعتراف بأن للتقارب حدوداً تخضع للمراجعة والتغيير. إن ما يعترض سبيل شعور الغربيين بالتقارب مع محن اللاجئين الأفارقة ليس هوة سحيقة لا يمكن عبورها، بل هو مجموعة من الافتراضات النابعة أساساً من الجهل. إن التصدي لهذه الافتراضات والسعي لتجسيد مأساة اللاجئين الأفارقة بمجموعة متنوعة من الطرق المختلفة أمر من شأنه أن يدفع الرأي العام في الغرب للشروع في إيجاد روابط أكثر وثاقة تجاه وضع عدد أكبر من لاجئي العالم. ولعلنا نجد في تباين الأجناس والأعراق في المجتمعات الغربية نقطة الانطلاق اللازمة لإعادة تقييم هويتنا في الدول الغربية، وإعادة التفكير من خلال العملية السابقة في علاقتنا بغير الأوروبيين.

إن عملية تنمية العلاقات لن تؤدي بالضرورة إلى استجابة أكثر شمولاً تجاه اللاجئين، لأن القوى التاريخية والاجتماعية والثقافية الجبارة ستعمل بلا شك على التفاوت في الترحيب بين جماعات اللاجئين. بيد أن تجربة كوسوفو تثبت قدرة هذه العلاقات على تبديل السياسات الأساسية للاستجابة للاجئين ولو لفترة قصيرة. إن المزيد من هذا النوع من التغير هو ما نحتاج إليه تحديداً في وقت لا تبدو فيه السياسات التقييدية في طريقها إلى الزوال.

ماثيو ج. غيبني محاضر قسم إليزابيث كولسون بشأن الهجرة القسرية في مركز دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد. البريد الإلكتروني: ***matthew.gibney@qeh.ox.ac.uk***

إن كنت تريد التعليق على أي من المقالات المتعلقة بكوسوفو، الرجاء الاتصال بالمحررين قبل أول نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩. انظر صفحة ٢ للاطلاع على تفاصيل الاتصال.

تيمور الشرقية: نظام قسري لإعادة التوطين

بقلم: جون غ. تايلور

تعرضت إندونيسيا لسنوات عديدة لتحركات سكانية ضخمة كنتيجة مباشرة لسياسات الحكومة.

أدت برامج التهجير الداخلي التي نفذت أثناء حكم سوهارتو إلى انتقال ١,٦ مليون نسمة، معظمهم من جاوة وبالي ومادورا إلى كاليمانتان وسومطرة وجزر المولوكا وسولاويزي وجزر شرق إندونيسيا. وكان التهجير يُعد ضرورة سكانية لتخفيف ضغط السكان على جاوة حيث يعيش ٨٠٪ من السكان، كما اعتبر أيضاً عاملاً إيديولوجياً يهدف إلى تحقيق المزيد من اندماج الطوائف العرقية الكثيرة التي تؤلف سكان إندونيسيا. وقد نفذت الهجرة بأسلوب تسلطي صارم حيث كان الجيش يقمع أي احتجاج بلا هوادة.

وازداد السخط منذ استقالة سوهارتو في مايو/أيار ١٩٩٨ وعم السخط على الحكومة والجيش والمُهجرين بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية. وصاحب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٤٪ في عام ١٩٩٨ وهروب رؤوس الأموال وارتفاع البطالة بصورة استرعت الانتباه، ارتفاع ضخم في أسعار الطعام والضروريات الأساسية. فلا عجب إذن، أن تؤدي ظروف هذا شأنها إلى ازدياد الصراعات بين المجتمعات التي يختلف حظها من الحصول على الموارد. وقد أصاب التدهور الاقتصادي المناطق الحضرية في جاوة بصورة شديدة[1] على وجه الخصوص، وإن كان بعض الجزر الإندونيسية قد عانى بصورة أقل. وجدير بالذكر، أن المناطق التي تصدر السلع الأولية والزراعية قد استفادت من انخفاض سعر الروبية الإندونيسية الذي كان ضمن سمات الأزمة. ومع تراخي سيطرة جاكرتا وزيادة العائد المحلي، تزايدت المطالبة بقدر أكبر من السيطرة الإقليمية والحكم الذاتي والاستقلال في بعض المناطق، مثل آسه (في شمال سومطرة) وإيريان جايا. وكانت الاحتجاجات الإقليمية موجهة إلى الحكومة المركزية وجماعات المُهجرين الذين اعتبروا من المستفيدين من سيطرة جاكرتا.

حدثت هذه التطورات بينما كانت إندونيسيا تسعى من خلال فترة انتقالية حافلة بالمخاطر إلى التحول إلى نظام أقل تسلطاً، وكان من أبرز ملامح هذه الفترة إجراء انتخابات عامة في ٧ يونيو/حزيران. وتشعل الجماعات السياسية والعسكرية المعارضة لهذا التطور صراعات إقليمية وعرقية في محاولة «لإثبات» عدم استعداد البلاد لهذا التحول الديمقراطي.

لقد تعرضت إندونيسيا في الشهور الأخيرة لتصاعد متزايد في حدة الصراع العرقي والاحتجاج الإقليمي. وكانت الأحداث الصغيرة تذكي نيران الصراعات. وقد ترك منذ يناير/كانون الثاني ما يزيد على ٥٠ ألف شخص جزر مولوكا كما طردت قرى الماليزيين والدياك ١٦ ألف من المادوريزيين في شمال كاليمانتان (بورنيو).

ولم تبد عواقب الهجرة الداخلية بالوضوح الذي بدت به في أراضي تيمور الشرقية التي يحتلها الإندونيسيون منذ عام ١٩٧٩ ويخضعون سكانها لنظام قسري لإعادة التوطين.

تيمور الشرقية

غزت القوات المسلحة الإندونيسية تيمور الشرقية في ٧ ديسمبر/كانون الثاني من عام ١٩٧٥. وكان هدف الغزو ضم تيمور الشرقية للجمهورية الإندونيسية بالقوة، ووقف عملية تصفية الاستعمار التي كانت على وشك إنشاء دولة جديدة فيها بعد ٤٥٠ سنة من الحكم الاستعماري البرتغالي. وبدأت القوات الإندونيسية في ترويع السكان المقيمين خارج المناطق التي يسيطر عليها الفريتيلين لشعور الإندونيسيين بالإحباط لعجزهم عن التغلب على حركة "جبهة تحرير تيمور الشرقية" المعروفة اختصاراً باسم "فريتيلين". فدمروا القرى وارتكبوا فظائع مروعة واستخدموا الأسلحة الكيميائية. وادعى لوبيز دا كروز العضو الشرق تيموري في الإدارة التي أنشأها الإندونيسيون في مارس/آذار ١٩٧٦، أن ٦٠ ألفاً من أبناء الإقليم قد قتلوا أثناء الأشهر التي تلت الغزو.

ثم بدأت في سبتمبر/أيلول ١٩٧٧ مرحلة من نوع جديد في الحملة الإندونيسية عندما شرعت في القيام بغارات جوية على المناطق الخاضعة لحركة "الفريتيلين" في الأجزاء الغربية والوسطى والجنوبية من تيمور الشرقية. واستخدمت خلال عمليات القصف الجوي المكثف أنواع من الأسلحة جردت الشجر من أوراقه لحرمان المقاتلين التيموريين الشرقيين من غطاء يتسترون به. واضطر السكان إلى التراجع إلى مناطق أخذ الحصار يشتد حولها يوماً بعد يوم، واضطرهم نقص الطعام إلى التحرك إلى المناطق المنخفضة حيث كانت القوات الإندونيسية بانتظارهم. ووردت أنباء عن حدوث موجة هائلة من المذابح خلال عام ١٩٧٨.

ونُقل السكان الذين ظلوا على قيد الحياة إلى مناطق لتجميعهم في أعقاب الحملات السالفة الذكر، ثم أرسلوا إلى مخيمات أنشئت لإعادة توطينهم. وفي منتصف عام ١٩٧٩، قدرت هيئة المعونات الأمريكية أن ٣٠٠ ألف من مجموع السكان البالغ عددهم ٦٨٠ ألفاً قبل الغزو قد أصبحوا يقيمون في المخيمات. وادعى التيموريون الشرقيون المحتجزون في المخيمات أنهم كانوا ممنوعين من مغادرتها كما كانوا لا يستطيعون ممارسة الزراعة أو الحصاد. وقد وصف أحد الصحفيين الذين نظمت الحكومة الإندونيسية زيارته، أحوال المعيشة في مخيم يقع في جنوب العاصمة ديلي على النحو التالي: "كانت مظاهر الذهول والغضب وتدني الروح المعنوية تبدو على سكان ريميكسيو، شأنهم في ذلك شأن سكان القرى الأخرى. كما كانوا بالغي الهزال نتيجة للحرمان والمعاناة. لقد كانوا يحاولون استيعاب التجربة المفزعة التي أدت إلى اقتلاع ما يزيد على نصف مجموع السكان من موطنهم"[2].

ثم نُقل معظم التيموريين الشرقيين في وقت لاحق إلى "قرى توطين" جديدة بعيدة عن مساكنهم الأصلية، أقيمت بالقرب من الطرق المنشأة حديثاً أو عند المفارق. وكانت تلك القرى تتكون من مجموعات من الأكواخ المبنية من الحشائش أو سعف النخيل. وكان جنود الجيش وأفراد الميليشيا المحلية وإداريو المخيم يعيشون في المناطق الخارجية في بيوت ذات أسقف من الحديد المطلي بالزنك.

وكان العسكريون قد اختاروا مواقع القرى لاعتبارات استراتيجية، إذ أعيد إسكان الأهالي في مناطق بعيدة عن مناطق المقاومة. كما أدت سياسة التشتيت إلى إضعاف احتمال عودة المقاومة للظهور بالاعتماد على التجمعات التقليدية، مثل الطائفة أو القرى الصغيرة أو القرى. وكانت القرى تُبنى في معظم الأحيان في الأراضي الوطئة التي اعتاد فلاحو جبال تيمور الشرقية على تجنبها لتفشي الملاريا فيها، وسوء مصادر المياه، وجوها البالغ الحرارة.

كانت كل قرية من قرى التوطين تخضع لسيطرة شديدة. وكان التحرك للخارج أو الداخل يقتصر على نخبة من الفلاحين الذين كانوا يحصلون على "سورات جالان" (تصريح بالسفر). وكانت الزراعة ممنوعة في داخل نطاق القرى. كما كان العسكريون يفرضون

القيود على زراعة الحدائق خارج القرى أما للعقاب أو كإجراء أمني، الأمر الذي زاد من شُح الطعام. وعن هذا قال أحد موظفي إدارة الإغاثة الكاثوليكية في عام ١٩٨٨: "إن مشكلة إعادة التوطين الرئيسية هي نقص الطعام. فالمناطق التي يسمح للأشخاص بالتردد عليها محدودة جداً. ومعظم الأسر لا يسمح لها بتملك أكثر من ١٠٠ إلى ٢٠٠ متر مربع من الأرض، وهي مساحة لا تكفي لإطعام أسرة واحدة. لذلك، يُضطر السكان إلى اللجوء لجمع الفواكه البرية والجذور وأوراق الشجر بكميات لا تكفي أيضاً لأن الجيش يحظر على السكان الابتعاد عن المخيم"[٣].

وقد قيد العسكريون الإندونيسيون استخدام الأيدي العاملة في فلاحة المزارع. كما فرضت السخرة على سكان المخيمات، مثل شق الطرق وبناء البيوت وجمع الحطب وزراعة قصب السكر والقهوة والأرز ومحاصيل التصدير الأخرى.

ومع التغير الجذري الذي طرأ على أنماط التوطين، شرع الجيش في إدخال تغييرات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق على مجتمع تيمور الشرقية. فأصاب الوهن سمات المجتمع الأساسية، مثل الأسرة الممتدة وعلاقات القرابة والدين والتعليم، عندما شرع الجيش في الاستعاضة عنها بمؤسسات اجتماعية لدعم الاستقرار والأمن وتسهيل كافة جوانب التنمية"[٤]. ووصل عدد قرى إعادة التوطين في عام ١٩٨٤ إلى ٤٠٠ قرية من هذا النوع. وأصبح معظم سكان تيمور الشرقية يعيشون فيها بحلول عام ١٩٩٠.

وأضيف عنصر جديد إلى الاستراتيجية الإندونيسية في عام ١٩٨٢، عندما بدأ نقل السكان غير التيموريين إلى المناطق الخصبة مثل إرميرا وبوبونارو وماليانا. وقد تسلموا أراضي كان يستخدمها الفلاحون التيموريون الشرقيون في الماضي، الذين نقلوا بدون تعويض إلى الأراضي المنخفضة الجدباء في السهل الساحلي الشمالي. وفي أعقاب مذبحة مقبرة سانتا كروز المشهورة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١، التي قتل وأصيب أثناءها عدد من الأشخاص يقدر بمائة وستين، زاد العسكريون من تهجيرهم للأسر، ولاسيما التجار، إلى المدن الصغيرة والقرى. ومُنح المهاجرون من سولاويزي ومالوكو والجزر المجاورة مثل جزيرة روتي، امتياز ممارسة التجارة ودخول السوق، حيث حلوا محل التجار المحليين. ويصل عدد المهاجرين الإندونيسيين إلى تيمور الشرقية وفق التقديرات الحالية إلى ما بين ١٥٠ ألفاً و٢٠٠ ألف نسمة. وهم يمثلون على وجه التقريب ربع السكان الحاليين البالغ عددهم ٨٥٠ ألف نسمة. واستهدفت أعمال الاحتجاج في السنوات الأخيرة هؤلاء التجار بصورة آخذة في الازدياد، ولاسيما من يتحكمون في سوق البلاد الرئيسية في ديلي التي أصبحت تخلو حالياً من التجار التيموريين الشرقيين.

الاستفتاء

انتقلت الحكومة التي خلفت سوهارتو برئاسة حليفه السياسي السابق بحر الدين يوسف حبيبي من النقيض إلى النقيض على ما يبدو، بعرضها على تيمور الشرقية فرصة للاستقلال إذا ما صوتت أغلبية سكانها برفض الحكم الذاتي في إطار الجمهورية الإندونيسية من خلال استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة تقرر أن يجري في ٨ أغسطس/آب. ويبدو أن حبيبي اتخذ هذا القرار لكسب تأييد دولي بشأن قضية أصبحت تسبب حرجاً شديداً لإندونيسيا، بعد أن حصل الأسقفان التيموريان الشرقيان بيلو وخوزيه راموس هورتا التيموريان الشرقيان في عام ١٩٩٦على جائزة نوبل للسلام للجهود التي بذلاها من أجل التوصل إلى "حل عادل وسلمي" للصراع. ويبدو أن حبيبي اقتنع أيضاً بالحجج التي تبرز النفقات المالية التي تحتاجها المحافظة على أرض تيمور الشرقية في ظل الظروف الحالية.

> **هناك تخوف شائع من "بلقنة" إندونيسيا**

وقد اتضحت الآن مغبة سياسة إعادة التوطين واستجلاب المهجرين التي اتبعت في تيمور الشرقية وأصبحت تؤثر بشدة على محاولات تهيئة الأوضاع للاستفتاء على تقرير المصير في تيمور الشرقية. فلم يحظ قرار حبيبي على موافقة الدوائر السياسية الهامة، ولاسيما بين كبار ضباط الجيش الذين ترقوا في رتبهم العسكرية بفضل نشاطهم في تيمور الشرقية والذين لا يزالون يحتفظون بمصالح اقتصادية في تلك المنطقة. كما يشعر الكثير من كبار الساسة وضباط الجيش بتخوف شديد من تحولات حبيبي السياسية كما يخشون أن يكون لاستقلال تيمور الشرقية أثر تشجيعي على أقاليم أخرى في إندونيسيا أخذت تشتد مطالبتها بالحكم الذاتي. بل إن هناك خوفاً واسع النطاق من "بلقنة" إندونيسيا. لقد اقترحت ميغاواتي سوكارنوبوتري، رئيسة حزب الكفاح الديمقراطي الإندونيسي (أكثر أحزاب إندونيسيا شعبية) أثناء حملة شهر يونيو/حزيران الانتخابية أنه بوسع حكومة جديدة إبطال أي قرار يتوصل إليه استفتاء تيمور الشرقية. وكان رأيها مناهضاً لمنح تيمور الشرقية وضع الحكم الذاتي لما لذلك من آثار ضارة على وحدة الجمهورية الإندونيسية.

الحملات العسكرية

بدأ عدد كبير من المهاجرين الإندونيسيين في ترك تيمور الشرقية بعد الإعلان عن إجراء استفتاء على مقترحات الحكم الذاتي. ووصفت مقالات في الصحافة الإقليمية والإندونيسية "التهديدات" و"الترويع" اللذين سيتعرض إليهما المهجرون. وقد ورد في شهر فبراير/شباط أن الفزع استشرى في ديلي حيث شرع المهنيون مثل الأطباء والمهندسين والمدرسين في الفرار بصحبة التجار المهجرين. وأعطت حملة دعائية نظمتها جماعات في داخل الاستخبارات العسكرية الإندونيسية انطباعاً بأن الإقليم منقسم على نفسه ويواجه مستقبلاً غير مضمون، ويهدد بنشوء صراع بين أنصار الاستقلال وأنصار الاحتفاظ بالوضع الراهن. كما أظهروا بلداً ظل يكافح من أجل استقلاله لمدة ٢٣ عاماً على أنه عاجز عن حكم نفسه وتسوده روح الثأر من السكان غير المحليين[٥].

ومع تزايد التأييد للاستفتاء في تيمور الشرقية وعلى المستوى الدولي، بفضل موافقة الأمم المتحدة على الإشراف على الاقتراع، بدأت الجماعات السياسية والعسكرية المعارضة لسياسة الحكومة في القيام بحملة لزعزعة الاستقرار. وكان اعتمادهم الرئيسي على التكتيكات التي طُورت ثم نُقحت خلال برامج إعادة التوطين السابقة. فنظمت الجماعات المؤيدة للانضمام لإندونيسيا في صفوف القوات المسلحة الإندونيسية عصابات شبه عسكرية جيدة التسليح تتكون من نفر من مواطني المنطقة الذين خدموا في الجيش الإندونيسي وفي الإدارة، والمهاجرين الجدد القادمين من مناطق مثل فلوريس وتيمور الغربية (الإندونيسية). وقامت هذه الجماعات بترويع السكان المحليين وإحراق القرى وقتل الأفراد وأسرهم وممارسة التعذيب على نطاق واسع. وكان أسوء الأحداث، ما وقع في ٦ إبريل/نيسان أثناء احتماء ما يزيد على ٢٠٠٠ شخص بكنيسة سان أنطونيوس في ليكيكا غرب ديلي بعد أن فروا من القتل على يد العصابات شبه العسكرية التي أحرقت قراهم. واعتدت جماعة مدججة بالسلاح، تطلق على نفسها اسم "بيزي ميراه بوتيه" (الأحمر والأبيض الحديدي) على الكنيسة لعدة ساعات. وقد أعلن رسمياً أن ٥٢ شخصاً قد لقوا مصرعهم. ويقدر محققون لحقوق الإنسان من ديلي زاروا الموقع عدد القتلى النهائي بثلاثمائة نسمة[٦]. وقد وقعت اعتداءات مماثلة، ولكنها على نطاق أصغر، في أجزاء كثيرة من تيمور الشرقية في الشهور الأخيرة وفي ديلي نفسها أخيراً.

وقد نادت العصابات شبه العسكرية بتطهير المنطقة من كل مؤيدي الاستقلال[٧]. وتكرر العصابات التكتيكات التي استخدمت لترويع السكان في قرى إعادة التوطين. فهم يهدفون إلى "إثبات" عدم صلاحية الإقليم للحكم الذاتي كما يستخدمون تكتيكاً آخر لإفساد الاستفتاء بطريقة منظمة، إذ تقتحم العصابات شبه العسكرية القرى وتشرد سكانها مرة أخرى ويدفعونهم إلى سكنى مخيمات جديدة تخضع لسيطرتهم. وقد أدت هذه العمليات إلى موجة نزوح سكاني جديدة على نطاق واسع والى إعادة التوطين القسري. فقد شُرد حوالي ٥٤ ألف شخص بالفعل خلال هذه السنة مع حمل معظمهم على العيش في المخيمات التابعة للعصابات شبه العسكرية. ووردت أنباء في أواخر شهر مايو/أيار عن اعتماد ٣٦ ألفاً من النازحين في مخيمات غرب الإقليم بصورة كاملة على الميليشيات في الحصول على طعامهم[٨]. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ترويع السكان لحملهم على عدم التصويت لصالح مقترحات الحكم الذاتي وللسيطرة على تحرك السكان لتقييد وصولهم إلى مكان الاستفتاء في آن واحد. وتنقل العصابات شبه العسكرية بمساعدة مسؤولين عسكريين السكان من تيمور الإندونيسية إلى تيمور الشرقية مع إسكانهم في مخيمات وتزويدهم ببطاقات هوية قبل نقلهم إلى القرى استعداداً لإجراء الاستفتاء. فإعادة التوطين تستخدم إذن لتخريب احتمالات إجراء اقتراع حر وعادل حول مقترحات الحكم الذاتي. والهدف هو ضمان استمرار تيمور الشرقية في إطار الجمهورية الإندونيسية بالرغم

من أن الغالبية العظمى من السكان تريد الاستقلال.

وتعد احتمالات نجاح استراتيجية زعزعة الاستقرار التي تتبعها الفئات المؤيدة لانضمام تيمور الشرقية لإندونيسيا من الأهمية بمكان. وليس ذلك بخصوص مستقبل تيمور الشرقية فحسب، بل فيما يتعلق بمستقبل إندونيسيا بصفة عامة. ففي حالة عدم إجراء اقتراع حقيقي في تيمور الشرقية، فإن ذلك بمثابة نذير سوء لسكان تلك المناطق من إندونيسيا التي تطالب بقدر أكبر من الحكم الذاتي. وتعد أهم قضايا الإصلاح بالنسبة للأقاليم الواقعة خارج جاوة والتي تشعر بأنها عانت لمدة عقود من سيطرة الحكومة المركزية، هي منح سكانها قدراً أكبر من السيطرة السياسية والاقتصادية على أقاليمهم. وينبغي التعامل مع تلك التطلعات وعدم الاكتفاء بقمعها باستعمال القوة العسكرية.

إن النتائج السلبية التي أدت إليها ٣٠ سنة من استخدام أسلوب التهجير الداخلي وإعادة التوطين من أجل تدعيم السيطرة العسكرية قد أصبحت الآن في إندونيسيا من الوضوح بمكان. فقد ساهمت تلك النتائج في نشوء المصاعب التي تواجه البلاد أثناء تحولها المحفوف بالخطر نحو نظام سياسي أكثر انفتاحاً. ويجب أن تتناول عملية التغيير قضية الهجرة. فجاوة تحتوي على كثافة سكانية عالية، وتتطلع الأسر والمجتمعات على الدوام في أقاليم إندونيسيا إلى التحرك إلى مناطق لا تشعر فيها بتدني وضعها. والأمل معقود أن يجري ذلك بطريقة أكثر ديمقراطية ومشاركة من قبل الأطراف المعنية، تخلو من الوسائل القسرية التي تتبعها حكومة مركزية يسيطر عليها العسكريون. وتعتبر تيمور الشرقية حالة خاصة من ناحية تعرضها للغزو والاحتلال والضم القسري للجمهورية الإندونيسية بخلاف أقاليم إندونيسيا. ومع ذلك، فإن الطريقة التي سترد بها القوات المسلحة الإندونيسية على نتائج الاستفتاء الخاص بتيمور الشرقية سوف تكشف عن الكثير بشأن التوقعات المتعلقة بمستقبل التطور السياسي في إندونيسيا. إن الاستراتيجية العسكرية المتعلقة بإعادة التوطين وعواقبه ستكون ذات أهمية رئيسية بشأن تطور إندونيسيا السياسي.

تحديث (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩)

أُجري الاستفتاء المزمع لتحديد مستقبل تيمور الشرقية في ٣١ أغسطس/آب، وقد توجه ٩٨,٥ في المائة من الناخبين المقيدين بجداول الانتخاب إلى صناديق الاقتراع، وصوت ٧٨,٣ في المائة منهم لصالح الانفصال عن جمهورية إندونيسيا.

وقد ألفى أبناء تيمور الشرقية أنفسهم وحدهم في مواجهة جحافل الجماعات شبه العسكرية والقوات الإندونيسية التي صبت عليهم نقمتها بعد أن أدلوا بأصواتهم، وذلك رغم تعهد الأمم المتحدة أثناء فترة الاستفتاء بضمان سلامتهم.

وقد أطاشت نتيجة الاستفتاء بصواب الجماعات شبه العسكرية وقيادات القوات المسلحة الإندونيسية، فبدأ الفريقان حملة لتدمير المنطقة وأرغما أعداداً هائلة من الأهالي على التوجه إلى إقليم تيمور الإندونيسي ومناطق أخرى في أرخبيل إندونيسيا. وقدر عدد المواطنين الذين أرغموا على مغادرة الإقليم بحوالي ١٠٠ ألف، كما فر ما يقدر بحوالي ٢٠٠ ألف إلى المناطق الجبلية الداخلية للفرار من وجه قوات الجيش والجماعات شبه العسكرية. وقد استهدف مؤيدو حركة الاستقلال بالأذى وتعرضوا للقتل. وأبيد سكان بعض القرى عن آخرهم. ولم يتبق في ديلي مبنى واحد قائماً سوى ثكنات الجيش الإندونيسي، بعد أن التهمت النيران جميع المنشآت. وروى الصحفيون وشهود العيان قصصاً مماثلة حدثت في كبريات المدن والقرى في تيمور الشرقية.

ومنذ أن وصلت قوات حفظ السلام بعد لأي إلى تيمور الشرقية، وهي تواجه مهمة إنسانية هائلة، فعليها أن تبحث عن المواطنين التيموريين الذين أجبرتهم إندونيسيا على النزوح من ديارهم في سعيها لإيجاد "حل نهائي" لقضية تيمور الشرقية يخدم مصالحها – أي بالقضاء على كل من تجاسر على أن يصوت من أجل الاستقلال بعد أن ظلوا يناضلون على مدار السنوات الأربع والعشرين الماضية ضد الاحتلال الإندونيسي الوحشي لأراضيهم من أجل يمارسوا حقهم في تقرير مصيرهم – ثم كان على قوات حفظ السلام بعدها أن تهيئ لهم سبيل العودة إلى وطنهم.

ورغم أن مجلس شورى الشعب الإندونيسي قد صدق في ١٩ أكتوبر/تشرين الأول على نتيجة الاستفتاء التي انتهت بالتصويت لصالح استقلال تيمور الشرقية، والخطوات المتعاطفة التي اتخذتها الحكومة الإندونيسية الجديدة تحت قيادة الرئيس عبد الرحمن وحيد، إلا أن الموقف على أرض تيمور الشرقية مازال بالغ الخطورة.

ولا يزال أكثر من ٨٠ ألف مواطن من أبناء تيمور الشرقية في عداد المفقودين، وأكثر من ١٠٠ ألف منهم يعيشون في المخيمات التي تسيطر عليها الجماعات شبه العسكرية في تيمور الشرقية. ويبذل قادة تلك الجماعات قصارى جهدهم من أجل منع عمليات إعادة اللاجئين إلى ديارهم التي تنظمها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فلم يسمحوا إلا لعدد قليل جداً من الأسر بعبور الحدود إلى تيمور الشرقية. وقد نشرت صحيفة "كومباس" اليومية الإندونيسية أخيراً مقالة عن المخيمات، وانتهى كاتبها إلى أن عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٣٠ سنة قليل جداً، بينما قدر أن ٦٠ في المائة من سكان المخيمات تحت سن الرابعة عشرة. ويبدو أن هذه النتيجة تؤيد الأنباء التي وردت من قبل عن قيام الجماعات شبه العسكرية بفصل الشباب عن أسرهم والقبض عليهم لكي تقتلهم أو تجبرهم على الانضمام لوحدات الإرهابيين التي تتسلل إلى تيمور الشرقية.

ومازال بعض سكان تيمور الشرقية مقيمين في المناطق الجبلية ويخشون من العودة إلى قراهم، خاصةً في المناطق الغربية والجنوبية من الإقليم. وتتواتر الأنباء على نحو مستمر عن تفشي المجاعة والأوبئة والأمراض في هذه المناطق.

وفي الوقت نفسه، مازالت المحاولات تبذل من أجل إعادة إعمار الإقليم بعد التخريب الذي حل به على يد الجماعات شبه العسكرية والقوات الإندونيسية. وقد وضعت بعثتا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي استراتيجيات لإعادة بناء اقتصاد ذلك البلد، كما أسست الكثير من المنظمات غير الحكومية برامج بهذا الشأن، ومعظمها يتركز في ديلي، وكذلك مدينة باوكاو، ثاني أكبر مدن تيمور الشرقية.

وسوف تظل تيمور الشرقية بوجه عام معرضة للخطر. فيمكن للجماعات شبه العسكرية أن تزلزل استقرارها عن طريق شن غارات من تيمور الإندونيسية، ويمكن أن تعمد الحكومات الإندونيسية في المستقبل، التي ربما تكون أقل تعاطفاً من الحكومة الحالية، إلى التحرش بها اقتصادياً وإلى التنديد بها في المحافل الإقليمية والدولية. فالديمقراطية في إندونيسيا بالغة الهشاشة وتتربص بها الأخطار – أعمال الاحتجاج ذات البواعث الإقليمية والعرقية تهددها، والمصاعب الاقتصادية المستمرة تعرقل مسيرتها، ومشاعر الامتعاض التي تنطوي عليها صدور العسكريين تتربص بها. إلا أن تبوء تيمور الشرقية مكانها بين الأمم المستقلة لم يعد أمراً يكتنفه الشك، فقد نال شعبها حريته، ولكن ما أفدح الثمن الذي دفعه من أجل ذلك.

جون تايلور أستاذ علم السياسة في جامعة ساوث بانك، لندن.
البريد الإلكتروني: ***taylorjb@vax.sbu.ac.uk***

١ توصل معدو تقرير "استطلاع الحياة الأسرية في إندونيسيا"، من واقع تحليلهم لمستوى الخدمات الاجتماعية فيما بين أغسطس/آب ـ سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ وأغسطس/آب ـ سبتمبر/أيلول ١٩٩٨"، إلى أن الإنفاق في مناطق المدن قد انخفض بنسبة ٣٤٪ بينما كانت النسبة المقابلة في الأرياف ١٣٪.

٢ دافيد جنكينز "رياضيات اليأس في تيمور الشرقية" 'Timor's Arithmeticof Despair'، *Far Eastern EconomicReview* العدد ٢٠، ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٨.

٣ من مقابلة مع أنطونيو تافاريس أجراها معه جان بيير كاتري، لشبونة، ١٩٨٨.

٤ تصريح لوزير الداخلية، توبيك، جاكارتا، في ١٨ يوليو/تموز ١٩٨٤.

٥ بالرغم من أنه منذ سقوط سوهارتو لم يشهد الإقليم احتجاجات عنيفة، وقد قام أنصار الاستقلال بمظاهرات كبيرة سلمية أثناء شهري سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول. وعقدت ندوات في ديلي وغيرها من المدن الرئيسية وأخذ الأفراد من كافة الجماعات السياسية يتعاونون على وضع برنامج لتنمية الإقليم في المستقبل.

٦ جون أغليونبي، "مذبحة حولت ليكيكا إلى مدينة أشباح"، 'Massacre that made Liquica a ghost town'، صحيفة *Guardian*، لندن، ١٤/٤/١٩٩٩.

٧ باتريشيا نن ودافيد واطس، "ارتفاع عدد القتلى أثناء احتلال المليشيات لعاصمة تيمور"، 'Death Toll Rises as militias seize Timor's capital'، صحيفة *Times*، لندن، ١٩/٤/١٩٩٩.

٨ تقرير لوكالة رويتر من ديلي، *Jumat*، ٢٨/٥/١٩٩٩.

تتوفر آخر الأنباء والتحليلات بشأن تيمور الشرقية في المواقع:
http://www.zmag.org/CrisesCurEvts/Timor/timor_index.htm
و http://etan.org
و http://www.un.org/peace/etimor/index_body.htm

بدو النقب: النزوح والتوطين القسري والمحميات الطبيعية

بقلم: عارف أبو ربيعة

تبلغ مساحة النقب ١٢٥٠٠ كيلومتر مربع، أي حوالي ٦٠ في المائة من مساحة دولة إسرائيل. وعلى مدار التاريخ، كانت عشائر البدو تجوب أرضها التماساً للكلأ والمرعى، فالطبيعة لم تضن على تلك الصحراء بوفرة وتنوع في النباتات البرية التي تنمو على أرضها، وكذا أعواد الحبوب التي تفتقت عنها البذور المنثورة عقب الحصاد. واعتاد البدو أن يخرجوا بقطعان الضأن لترعى فوق التلال وفي قيعان الأودية، حتى إذا انتصف النهار، عادوا إلى حقول الحبوب المحصودة لتقتات القطعان على الأعواد المتخلفة في الأرض. وكانت الأودية، التي تغمرها سيول الشتاء، كثيفة الزرع وتوفر مراعي خصبة، خاصةً في فصل الربيع. وكان البدو يطعمون قطعانهم خليطاً من الأعشاب الخضراء والحصيدة يوفر عليقة متوازنة في قيمتها الغذائية ومتنوعة العناصر. كذلك فقد أمنت لهم تلك العليقة الاستفادة من كلا نوعي المراعي (الطبيعية والمزروعة)، فلا ينهك القطيع المرعى. وعلاوة على ذلك، فهذا الخليط من حصيدة الشعير والحشائش الخضراء يساعد على إدرار اللبن على نحو منتظم.

وبفضل المشاركة مع الأسر التي تعمل بالزراعة، بات بوسع البدوي في موسم الحصاد أن يحصل على كفايته من التبن لكي يطعم قطعانه في فصلي الخريف والشتاء. وبذا كانت ملكية الأرض الزراعية وزراعتها وتربية الأغنام يكمّل بعضها بعضاً. وكانت حصيدة الحقول والتبن والشعير والمراعي توفر الغذاء للأغنام التي كانت بدورها تمد السكان بحاجتهم من الألبان والصوف وتخصب الأرض. والبدوي يجل كل نبات أخضر، ولذا فقد ابتكر سبلاً مختلفة للحفاظ على كل نبات أخضر وحمايته. ومن يعرف البدو ويخبر طريقة حياتهم القريبة من الطبيعة قد يجيش بالتأثر عندما يرى مدى إحساس البدوي العميق بالتآلف مع كل مظهر من مظاهر الحياة النباتية. ويتجلى هذا التقارب في إكثاره من تسمية الأماكن بأسماء النباتات، وكذا عادة سكان الصحراء في دعوة أبنائهم بأسماء النبات والأشجار. وهم يدركون بشدة أن الأشجار لها أهمية حيوية للحياة وسط الصحراء، فهي تؤمّن لكل منهم المرعى وتوفر له الطعام والظل وتزوده بحطب الوقود ومنها يتخذ كانونه وأثاثه.

وعند انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في عام ١٩٤٨، طُردت أغلبية القبائل البدوية من سكان النقب إلى الأردن وقطاع غزة وشبة جزيرة سيناء. ومن ثم تناقص عدد السكان البدو الذي كان يتراوح بين ٦٥ ألفاً و١٠٠ ألف نسمة قبل عام ١٩٤٨ إلى ١١ ألف نسمة بحلول عام ١٩٥٤. وقد جمعت إسرائيل البدو الذين لم يرحلوا في منطقة مغلقة في شمال شرقي النقب حيث ظلوا يخضعون للحكم العسكري حتى عام ١٩٦٦. وينقسم البدو من حيث التركيب الاجتماعي إلى قبائل أو "صف"، وتنقسم كل قبيلة إلى عشائر، وكل عشيرة إلى أسر أو بطون. وقد تمتد فروع الأسرة الواحدة لتتقاطع مع أكثر من عشيرة مختلفة. وفي بعض الحالات، عمدت بقايا القبائل التي رحل معظم أفرادها، بل وبعض العشائر أيضاً، إلى الالتحاق بالقبائل القائمة، مما أدى إلى انطماس جانب كبير من الكيانات القبلية السابقة. وباندماج العشائر أو أجزاء من العشائر في قبائل تحت زعامة شيوخها السابقين أو تحت زعامة بعض الشخصيات المرتبطة بعلاقات مع السلطات، أصبح لدينا ١٩ قبيلة تعترف السلطات الإسرائيلية بشيوخها حتى عام ١٩٥٤.

بدوي من صحراء النقب

ومنذ نهاية الحكم العسكري، استمر البدو يعيشون في منطقة مغلقة، تقدر مساحتها بحوالي ألف كيلومتر مربع، أي حوالي ٨ في المائة من مساحة النقب. ومن يرغب منهم في العودة إلى موطنه الأصلي، تمنعه السلطات الإسرائيلية من ذلك. وقد احتلت مساحات واسعة من أرض النقب الآن مدن وكيبوتزات إسرائيلية جديدة، كما أن السلطات اعتبرت مناطق شاسعة منها محميات طبيعية. ثم فقد البدو مساحات أخرى من أرضهم التي نقلوا منها على غير إرادتهم وعلى نحو فجائي، نتيجة لمعاهدة كامب ديفيد التي وقعتها إسرائيل ومصر في عام ١٩٨٠، عندما عمدت السلطات الإسرائيلية إلى بناء مرافق عسكرية جديدة على أرضهم عوضاً عن تلك التي انسحبت منها في سيناء.

ويقدّر عدد السكان البدو الآن في النقب بحوالي ١١٠ آلاف نسمة، أي ما يعادل ١٢ في المائة من الأقلية العربية التي تعيش في إسرائيل. ويعيش ٦٠ في المائة من بدو النقب في سبع مدن "رسمية"

خططتها السلطات، أما البقية الباقية منهم فيعيشون في مستوطنات عشائرية غير معترف بها، يتألف كل منها من مجموعة أكواخ مبنية من الخشب أو الصفيح أو الطوب اللبن، ومنهم من يعيش في خيام من وبر الماعز أو الخيش أو البلاستيك، والأفضل حالاً يعيشون في بيوت من الطوب أو الحجارة.

وكان للسياسات التي انتهجتها السلطات إزاء البدو عواقب وخيمة على زراعاتهم ومراعيهم وأنماط سكناهم.

ورغم جفاف المناخ، كانت الزراعة دوماً نشاطاً هاماً للسكان البدو الذين رأوا فيها عماداً اقتصادياً صلباً يقيم أودهم في سنوات الخصب ويقيهم شر الحاجة في السنين العجاف على السواء. كما أن البدو اعتادوا رعي أغنامهم في حقول الحنطة والشعير بعد حصادها. وقبل تأسيس دولة إسرائيل، كان بدو النقب يزرعون ٢٠٠٠ كيلومتر مربع. وكانت أهم محاصيلهم هي الحنطة والشعير، إلى جانب قدر ضئيل من الذرة والبطيخ والعدس والفول والليمون وكروم العنب والتفاح والمشمش واللوز والتين والرمان. وكانوا يبنون سدوداً على مخرات الأودية لكي يختزنوا وراءها ماء السيول.

وفي ظل الحكم البريطاني، كان البدو يحرثون أرضهم دون أي تدخل فعلي من جانب الحكومة. ومع هذا، باتت اليوم معظم أرض النقب تحت سيطرة هيئة الأراضي الإسرائيلية. ومن بين المليوني دونم التي كان البدو يحرثونها قبل عام ١٩٤٨، تملك الهيئة المذكورة ١٨٢٠٠٠٠ دونم، وسلمت بالفعل كل تلك المساحة إلى المستوطنات الإسرائيلية في غرب النقب. وأجّرت ٢٠٠ ألف دونم فحسب، في المنطقة المغلقة، للبدو الفلسطينيين موزعة على حصص صغيرة، ويجدد الإيجار في كل موسم. وحال المزارع البدوي ليس كحال جاره الإسرائيلي، فهو إما محروم من حصة من مياه الري، وإما مضطر إلى أن يدفع سعرها مقوماً بسعر المياه في المدن. وفي السنوات الأخيرة، واجهت المجتمعات البدوية المحلية نقصاً حاداً في المياه اللازمة لتربية الضأن وأغراض الزراعة والاستعمال المنزلي.

وفي السابق، كان رعي الضأن المصدر الأساسي لمعاش البدو، وقد أوجد هذا نوعاً من الاعتماد العظيم المتبادل بين البدو والبيئة الطبيعية من حولهم. وقد تعرض نشاط البدو الرعوي في السنوات الخمسين الأخيرة إلى تغيرات كبيرة. فرغم أن البدو الذين يعيشون خارج المدن السبع السابقة الذكر مازالوا يربون حيوانات الرعي في قطعان تتدرج من بضع رؤوس إلى أكثر من مائتين، إلا أن الأهمية النسبية للنشاط الرعوي بدأت في التدهور.

وتسمح السلطات الآن للبدو باستغلال مساحة لا تزيد على ٦٠٠ كيلومتر مربع من المراعي المنهكة. ويجب تسجيل القطعان ووسم آذانها. وفي الظروف الحالية، أصبح الإفراط في الرعي ظاهرة ذات بواعث سياسية أكثر منها ظاهرة طبيعية. وتوجد هيئة مختصة بالمراعي تقوم بعدة مهام من بينها عمليات المسح الطوبوغرافي وتحديد الأماكن الصالحة للرعي وتوزيع المراعي على المتقدمين بطلبات الانتفاع، أما تفقد المراعي فتتولاه وحدة شؤون البدو في وزارة الزراعة بالتعاون مع أفراد "الدورية الخضراء" وهيئة الأراضي الإسرائيلية والصندوق الوطني اليهودي وقوات الدفاع الإسرائيلية ودائرة الخدمات البيطرية. والدورية الخضراء، وهي هيئة قوية أسسها إرييل شارون، مخولة السلطة في تقويض خيام البدو ومصادرة قطعانهم وإتلاف محاصيلهم إذا لم يكن معهم تصريح باستغلال الأرض.

ولا يسمح للبدو بالخروج بأغنامهم الموسومة من المنطقة المغلقة إلا في فصل الربيع من منتصف فبراير/شباط حتى نهاية مايو/أيار لاستغلال المراعي الربيعية، ومن نهاية مايو/أيار حتى سبتمبر/أيلول للاقتيات على الحصيدة. ويحظر على البدو أن يجولوا بالماعز، وقد أصبح رعاة الماعز هدفاً معتاداً لغارات الدورية الخضراء.

ورغم الصعوبات التي يواجهها البدو والتي عرضنا لها آنفاً، إلا أن حرفة رعي الأغنام مازالت مرغوبة ومجدية لكل من لديه الموارد البشرية اللازمة وإمكانية الانتفاع من المراعي وعلى صلة طيبة مع السلطات بشرط أن تمارس على نطاق واسع.

وقد ثبت أن بوسع الراعي المتوطن أن يمارس نشاطاً رعوياً مجزياً دون حاجة للتنقل بحثاً عن المرعى، فيما عدا فترة الثلاثة أشهر التالية للحصاد حيث تقتات قطعانه على الحصيدة، إذا انفرد بالحق في الرعي في منطقة معينة. وثبت أن البدو قادرون على تعلم تقنيات تربية الأغنام وصناعة الأعلاف واستخدامها دون أي صعوبة معينة. وثبت أن من الممكن إدخال تحسينات كبرى على نظام "العواسي" الذي يتبعه البدو لاستنسال أغنامهم، ومن ثم تحقيق زيادة كبرى في إنتاجية القطيع للحوم. ومن الواضح أنه من الممكن في ظل الأوضاع التجارية القائمة أن يحقق النظام البدوي معدلاً للربح معقولاً بتنظيم إنتاج لحوم الضأن وكذلك منتجات الألبان، حتى بدون أي تحسين على سلالة "العواسي". وقد ثبت أن لعلميات التسييج وأساليب الرعي المحكومة أثرها في رفع إنتاجية مراعي المزارع. والعلاقة بين الأعشاب البرية والنباتات العشبية المزروعة معقدة وتتطلب المزيد من البحث. وتظهر ردود فعل بدو النقب أن الكثيرين منهم على استعداد لتربية الأغنام حسب شروط المزارع النموذجية التي تؤسسها السلطات إذا أعطوا الفرصة والدعم اللازم.

الدكتور عارف أبو ربيعة، قسم دراسات الشرق الأوسط، جامعة بن غوريون في النقب،
Aref@bgumail.bgu.ac.il

عرض موشي ديان، في حديث مع صحيفة "هآرتس" بتاريخ ٦٣/٧/٣١، لاستراتيجية توطين البدو بأوضح عبارة، حيث قال: "إن علينا أن نحول البدو إلى عمالة مدنية في قطاعات الصناعة والخدمات والبناء والزراعة، فلا بد من أن تندثر ظاهرة البدو، على أن يتم ذلك دون إكراه، بل بتوجيه وإرشاد من الحكومة". والضغوط التي يتعرض لها البدو لكي يستقروا في مستوطنات "قانونية" مستمرة. ومما قلل من اعتماد البدو على البيئة وعلى مصدر واحد للرزق ظهور أنواع جديدة من العمل أمامهم. وقد غيرت حياة الاستقرار شبكة العلاقات الاجتماعية وأبرزت الفوارق في الثراء وأسلوب العيش.

ولكي تضغط السلطات على البدو الباقين لكي يتركوا مضاربهم غير المعترف بها، اتجهت السياسة الرسمية لحرمان تلك المستوطنات من الخدمات الأساسية ومنعها من إقامة مرافق البنية التحتية. وتستخدم قوانين التخطيط لمنع سكان القرى من إقامة أية منشآت دائمة أو حتى إصلاح المنشآت المؤقتة التي أقيمت. ويحظر عليها مد أية توصيلات بشبكات المياه والكهرباء. ولا يوجد لديهم أي نظام للصرف الصحي، كما أنهم يعانون من قلة الطرق المرصوفة وتدني فرص العمل. وهم محرومون من الخدمات الصحية، فيما عدا قرية واحدة أسست فيها إحدى جمعيات الرعاية الاجتماعية المحلية عيادة طبية لرعاية الأمهات والأطفال، ولم تعترف وزارة الصحة بهذه العيادة إلا بعد ضغوط مكثفة ومناشدات كثيرة.

أما سكان المستوطنات الرسمية، فهم على النقيض من جيرانهم في المستوطنات اليهودية، لا تزودهم السلطات بالأعلاف أو البذور وغيرها من المواد التي يمكن أن تتيح لهم تربية الأغنام أو ممارسة الزراعة. وتوجد في خمس منها مجالس حكومية معينة لتسيير أمورها، ولا يستطيع السكان انتخاب ممثليهم المحليين إلا في اثنتين منها فقط.

وبموجب قانون التخطيط والبناء لعام ١٩٦٥، يمكن للسلطات أن تهدم البيوت القائمة في المستوطنات غير الرسمية. وتلتقط صور فوتوغرافية جوية لتحديد المنشآت الجديدة. وعندما يُكتشف بناء أي منها، يصدر أمر إداري لصاحب البيت بإزالته. فإذا توانى في تنفيذه، تقام عليه دعوى جنائية بتهمة بناء منزل بدون ترخيص. وتعامل الشرطة أهل الدار كما لو كانوا عصابة من المجرمين متجاهلة في ذلك تاريخ ملكية الأرض المقام عليها المنزل. ويحكم عليهم بدفع غرامة مالية ونفقات إزالة البيت. وهناك ألوف وألوف من تلك البيوت غير المرخصة في منطقة النقب. وفي عام ١٩٩٨، هدمت السلطات ٣٧٠ منها. وتنظر المحاكم في نحو ١٧٠٠ قضية تتعلق بمساكن من هذا النوع في الوقت الراهن. ولا تشمل هذه الأرقام البيوت التي هدمها أصحابها بأنفسهم تحت الإكراه أو الضغط.

لمزيد من المعلومات عن بدو النقب يمكنكم زيارة المواقع الخاصة بالجمعية العربية لحقوق الإنسان (www.arabhra.org/3article.htm) وجمعية الأربعين (http://www.assoc40.organisation) أو الاتصال بجمعية مساندة البدو في إسرائيل والدفاع عن حقوقهم، وعنوانها: Association for Support and Defence of Bedouin Rights in Israel, PO Box 5212, Beersheva, Israel; Tel: +972 7 623 0289.

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في مفاوضات الوضع النهائي: موقف واستراتيجية وفد التفاوض الفلسطيني

مقابلة مع داود بركات، منسق المفاوضات بخصوص قضية اللاجئين ونائب رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، ٢١-٩-١٩٩٩.

● **أُقيمت مراسم بدء مفاوضات الوضع النهائي في ١٣ سبتمبر / أيلول ١٩٩٩ الذي يوافق الذكرى السنوية السادسة لاتفاقات أوسلو. والواقع أن هذه ثاني مرة تُفتَتَح فيها المفاوضات، بعد أن انتهت المحاولة الأولى التي بدأت في مايو / أيار ١٩٩٦ إلى طريق مسدود. وتشير تقارير نشرت في الصحف الإسرائيلية إلى أن المحادثات تأجلت بسبب العطل اليهودية في سبتمبر / أيلول، والحاجة إلى تعيين مستشار قانوني جديد للوفد الإسرائيلي، كما تردد حديث عن وجود خلاف إسرائيلي فلسطيني على الموقع الذي ستُجرى فيه محادثات الوضع النهائي. فما هو الموقف إذن؟ ومتى ستبدأ المفاوضات الفعلية؟**

– كان من المقرر، وفقاً لاتفاق واي ومذكرة شرم الشيخ الأخيرة بين الجانبين، أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائي على الفور. وحتى اليوم لم يتلق الجانب الفلسطيني أية معلومات من الوفد الإسرائيلي. ولذلك لم يتحدد أي موعد بعد، كما لا يزال مكان إجراء المحادثات وجدول أعمالها غير معروفين.

● **يبدو أن الإسرائيليين ليسوا في عجلة من أمرهم؟**

– كلا، أعتقد أنهم حريصون على بدء المفاوضات والتوصل إلى اتفاق على إطار عام بحلول فبراير / شباط ٢٠٠٠. إنهم يريدون الاجتماع ليتسنى لهم استكشاف الموقف الفلسطيني ومعرفة ما هو ممكن.

● **وماذا عن منظمة التحرير الفلسطينية والوفد الفلسطيني؟ هل أنتم مستعدون لبدء المفاوضات؟**

– فريق التفاوض الفلسطيني مستعد. إنه يتألف من لجنة عليا تضم خمسة أعضاء، ستتولى الإشراف على مفاوضات الوضع النهائي. وقد ينضم عضوان إضافيان، أو ثلاثة، إلى اللجنة العليا في وقت لاحق، إذا كانت فصائل فلسطينية أخرى هي "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، و"الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين"، و"حزب الشعب"، مستعدة للمشاركة في العملية. وستتولى لجان فرعية تتألف من سياسيين وخبراء إجراء المفاوضات الفعلية في قضايا الوضع النهائي المختلفة أي القدس واللاجئون والسيادة والحدود والمستوطنات.

● **وهل شُكل بالفعل الفريق الفرعي الذي سيتفاوض بشأن مشكلة اللاجئين؟**

– نعم هناك أسماء، لكن التشكيل النهائي لم يُقر رسمياً بعد.

● **لنتحدث عن العنصر الرئيسي الجديد الذي أضافته مذكرة واي / شرم الشيخ الأخيرة إلى آلية محادثات الوضع النهائي، وهو اتفاق الإطار العام الذي يتعين إنجازه بحلول فبراير / شباط ٢٠٠٠. ما هو بالضبط اتفاق الإطار العام؟ كيف سيكون؟**

– فكرة اتفاق الإطار العام اقترحها أصلاً الجانب الإسرائيلي. وقبلناها نحن، لأن الجانبين كليهما يريان أنه ليس بإمكاننا بدء التفاوض على قضايا الوضع النهائي دون أن يكون لدينا اتفاق من حيث المبدأ على ما ستشمله المفاوضات وكيفية تناول القضايا. أما كيف سيبدو مثل هذا الاتفاق في الواقع فأمر غير معروف بطبيعة الحال. وهو قيد النقاش حالياً بين المفاوضين الفلسطينيين. ومن وجهة نظرنا هناك احتمالان: أ) اتفاق إطار عام يقدم رؤية للعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في المستقبل، أو ب) إعلان مبادئ بشأن كيفية معالجة قضايا الوضع النهائي. لكن هذا بالطبع هو ما يدور في المناقشات فيما بيننا. لم نتلق أي مؤشر عن الأسلوب الذي يعتزم الجانب الإسرائيلي أن يعالج به هذه المسألة.

● **ثمة نقطة أخرى، أثارها ساسة إسرائيليون متنوعون في الصحافة، هي فكرة محاولة التوصل إلى اتفاق إطار عام أو اتفاق للوضع النهائي، حتى لو لم يتم الاتفاق على جميع القضايا. فقد اقترح بيريز مثلاً تأجيل المحادثات حول أصعب قضيتين، وهما القدس ومشكلة اللاجئين، والعمل على التوصل أولاً إلى اتفاق على القضايا الأسهل. ما رأيك في هذا الاقتراح؟**

– رأيي أن كل قضايا مفاوضات الوضع النهائي صعبة. لا أرى أن قضايا كقضية موارد المياه أو الحدود مشاكل سهلة. فلا معنى للاعتقاد بأن أياً من هذه القضايا مشكلة سهلة.

● **فلننتقل إلى استراتيجية التفاوض الفلسطينية. ما الذي جرى إعداده وماذا يمكن أن تخبرنا عن الأسلوب الذي سيبدأ به الوفد الفلسطيني مفاوضات الوضع النهائي؟**

نقطة تفتيش إسرائيلية جديدة في بيت لحم

– كخطوة أولى سيقدم الوفد الفلسطيني للإسرائيليين المبادئ التي تحكم من وجهة نظرنا أي حل في المستقبل للصراع التاريخي. وفيما يتعلق بقضية اللاجئين سنعلن بوضوح أنه لن يكون هناك اتفاق للسلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ما لم يتم التوصل إلى اتفاق على حل عادل لمشكلة اللاجئين. وسيتم تعريف تعبير "حل عادل" بأنه قبول إسرائيل بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة كما نص عليه قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤. وبمجرد الاتفاق على المبادئ، سيكون الوفد الفلسطيني مستعداً لمناقشة آليات التنفيذ. وسيتطلب تنفيذ هذه المبادئ الكثير من العمل، والكثير من الدراسات والخطط، وخبراء، وجداول زمنية، ومساعدة من المنظمات الدولية، إلخ. فرغم كل شيء نحن نتعامل مع صراع تاريخي وقد يستغرق تنفيذ أية تسوية وقتاً طويلاً.

● نظراً لأن إسرائيل سترفض على الأرجح المبادئ المقدمة من الوفد الفلسطيني، ما هو تصوركم لكيفية معالجة وضع تصل فيه مفاوضات الوضع النهائي إلى طريق مسدود في مرحلة مبكرة للغاية؟

– لن تكون هناك تصورات فلسطينية لمعالجة رفض إسرائيل للمبادئ. المفاوضات لم تبدأ بعد. ونحن ذاهبون إلى مائدة المفاوضات بعقول منفتحة، ومازلنا نأمل في أن يكون موقف الإسرائيليين إيجابياً فيما يتعلق بهذه القضايا المختلفة.

● منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وطوال عملية أوسلو وكل الأطراف المعنية، الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل والدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، تحرص كل الحرص على نجاح هذه المفاوضات. وستكون هناك ضغوط دولية قوية لضمان ألا تنتهي مفاوضات الوضع النهائي بالفشل. ألا تخشى أن يكون الهدف الرئيسي لتلك الضغوط هو الجانب الفلسطيني باعتباره أضعف جانب في المعادلة. وكيف سيتعامل الوفد الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية مع وضع يتعرضان فيه لضغوط من أجل تقديم تنازلات في المبادئ؟

– لا أعتقد أنه سيكون من السهل ممارسة ضغوط على الوفد الفلسطيني ليقدم تنازلات في القضايا المبدئية. نحن نتحدث هنا عن صراع تاريخي، وكل الأطراف على معرفة وثيقة بتطورات الصراع، بما في ذلك الإسرائيليون أنفسهم. وعلى أية حال فالأساس القانوني المتفق عليه للتسوية التاريخية هو قرارا الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨. وقد قبلت إسرائيل تطبيق هذين القرارين مع مصر والأردن وستفعل ذلك مع سوريا ولبنان. والفلسطينيون ليسوا أقل من أي بلد آخر.

● ذكرت لتوك قراري الأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ على أنهما الأساس الذي سيقوم عليه اتفاق الوضع النهائي. فكيف يتوافق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة مع هذا الإطار؟ يفهم كثير من المنتقدين الفلسطينيين وخاصة بين اللاجئين أن هذا الإطار القانوني لمفاوضات أوسلو يستبعد من الناحية الفعلية قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ وحق العودة.

– يدعو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٧ إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧. ويتضمن نفس القرار فقرة ٢(ب)، تدعو إلى "حل عادل

لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين". والآن بما أن قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ جزء لا يتجزأ من القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وليس قراراً منفرداً، فإن تعريف ما يُعتبر هنا "حلاً عادلاً لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين" واضح. إنه قرار الأمم المتحدة السابق ١٩٤، أي حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم إن كانوا راغبين في ذلك ومستعدين للعيش في سلام مع جيرانهم، وحقهم في الحصول على تعويض إن كانوا غير راغبين في العودة إلى ديارهم، وكذلك تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم وبممتلكاتهم. قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ جزء لا يتجزأ من قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢. وفي واحدة من ندواتنا الأخيرة قدم لنا جون كويغلي، وهو خبير أمريكي مرموق في القانون الدولي، تحليلاً قانونياً معمقاً في هذه القضية. ولا شك عندي في أن الخبراء القانونيين الإسرائيليين سيصلون إلى نفس النتيجة ما أن يدرسوا الموضوع. وفضلاً عن ذلك، وفي حقيقة الأمر، لم تطعن إسرائيل قط في سريان قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤. كل ما تقوله إسرائيل هو أن تطبيقه لم يعد ممكناً لعدم وجود مكان، إلخ.

وأنا متفهم لمخاوف الشعب الفلسطيني، واللاجئين على وجه الخصوص، لأنه ليس كل لاجئ خبيراً في القانون الدولي. ولهذا أعتقد أن من الواجب، بمجرد أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائي، تنظيم حملة إعلامية فلسطينية واسعة وواضحة، تشرح المواقف والاستراتيجية التفاوضية الفلسطينية. يجب عقد مؤتمرات صحفية واجتماعات عامة، وإصدار كتيبات، لأن اللاجئين لهم الحق في المعرفة والفهم، ولأن المفاوضين الفلسطينيين سيحتاجون إلى تأييد الرأي العام.

● ما دامت الحملة الإعلامية الفلسطينية لم تبدأ بعد، هناك الكثير من المخاوف والقصص والشائعات عن تنازلات سرية تقدمها القيادة الفلسطينية بالفعل وعن اتفاقات يجري توقيعها وراء أبواب مغلقة. هناك على سبيل المثال الحديث عن مشروع جديد لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، يحصلون بمقتضاه على جوازات سفر فلسطينية مقابل أن تمنحهم الحكومة اللبنانية إقامة دائمة في لبنان. وقد نشرت صحيفة «البيان» أخيراً أن هناك محادثات بشأن هذا الاقتراح.

– هذا مجرد هراء. لقد حصل عدد كبير من لاجئينا الأربعة ملايين ونصف المليون المسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة وغير المسجلين على الجنسية وجوازات سفر من دول المنفى التي يقيمون فيها. ولا شأن للجنسية وجواز السفر بهوية اللاجئين الفلسطينيين أو وضعهم، لا صلة لهذا بذاك. وإلا فسيتعين علينا أن نتجاهل كل لاجئينا في ألمانيا على سبيل المثال، وسيكون عليهم أن يتخلوا عن حقوقهم وممتلكاتهم في وطنهم. وبطبيعة الحال ستصدر الدولة الفلسطينية أيضاً بمجرد قيامها جوازات سفر فلسطينية لجميع اللاجئين في المنفى. وهذا لا يعني التخلي عن حقوقهم كلاجئين.

● تتردد أيضاً شائعات عن وجود اقتراح بعودة جزئية للاجئين أي عودة مجموعة معينة من اللاجئين إلى مكان مخصص في إسرائيل. والمثل الذي طُرح هو عودة لاجئي غزة إلى النقب...

– سيكون هناك دائماً باحثون فلسطينيون يقدمون اقتراحات من كل نوع، ولا يملك أحد أن يمنعهم من ذلك. وهذا لا يعني أن ذلك يمثل الموقف التفاوضي الفلسطيني.

● وهناك أيضاً الشائعة التي تتردد عن وجود مشاريع سرية لإعادة التوطين مع دول الخليج العربية والعراق حيث اقترح دبلوماسيون أمريكيون رفع المقاطعة مقابل موافقة العراق على قبول عدد معين من اللاجئين الفلسطينيين من لبنان...

– مشاريع إعادة التوطين هذه أفكار قديمة جديدة. وأحدث صورة منها هي تلك التي قدمتها دونا أرتز في بحث أُعد بطلب من هيئة أمريكية رسمية "مجلس العلاقات الخارجية". وهي تقترح استيعاب اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لحصص محددة في بلدان مختلفة. وذُكرت كندا في هذا السياق، وكذلك العراق. غير أن كل ذلك مجرد اقتراحات من باحثين. ووفقاً لمعلوماتي لم تُطرح مثل هذه الاقتراحات على المسؤولين العراقيين، وفي دول الخليج لا يريدون فلسطينيين على أي حال. ثم إن مثل هذا المشروع يتطلب بالطبع تأييد ومشاركة الجانب الفلسطيني وهو ما لن يحدث.

● وماذا عن خطاب الرئيس عرفات أمام الجامعة العربية، والحديث الذي نقلته عنه صحيفة «النهار» وتحدث فيه عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة؟

– نعم، أعرف به. لقد تحدث عن حق اللاجئين في العودة إلى فلسطين. فهو لا يستخدم أبداً تعبير الضفة الغربية وقطاع غزة. وفلسطين بالنسبة له تعني الوطن الجغرافي والتاريخي. ربما تكون قد سمعت عن دراسة قام بها المكتب الفلسطيني للإحصاء. لقد نشر توقعات عن فلسطين في سنة ٢٠٠٥. وتذكر الدراسة أن المكتب يتوقع التعامل بحلول ذلك التاريخ مع ٥٠٠ ألف فلسطيني عائد إلى دولة فلسطين، ليسوا بالضرورة لاجئين. إنهم أناس من كل نوع يأتون للعيش في الدولة الفلسطينية. إلا أن داني روبنشتاين الصحفي في صحيفة هآرتس التقط هذا العدد على الفور، وكتب مقالاً عن أن هذا يمثل توقعات واقعية لعودة اللاجئين. وهكذا تنشأ الشائعات. ما نحتاجه بحق هو مزيد من الثقة بين شعبنا والمفاوضين الذين يمثلونه.

● أنت تعرف بالتأكيد أن هناك ساسة فلسطينيين، وزراء في السلطة الفلسطينية، يدلون بتصريحات للصحافة الإسرائيلية والدولية توحي بوجود استعداد فلسطيني لتقديم تنازلات فيما يتعلق بحق اللاجئين في العودة. ألا تعتقد أنهم أيضاً مصدر للشائعات التي تتردد بين الجمهور؟

– بالطبع هناك مثل هؤلاء الفلسطينيين الذين يدلون برأيهم. ولا نملك وسيلة لمنعهم. لا يمكننا سوى مناشدتهم ألا يقوضوا موقفنا التفاوضي. لكنني أقترح أن نعالج هذا كما يفعل الإسرائيليون. يجب أن نقول نعم، هناك بالطبع آراء مختلفة، فكل شخص يستطيع أن يقول ما يرى، لكن هذا لا يعبر عن موقفنا الرسمي.

● نظراً للمخاوف والشائعات التي تتردد في أوساط الرأي العام الفلسطيني، كيف ترى دور اللاجئين الفلسطينيين، ومنظماتهم ومؤسساتهم، في هذه المرحلة؟

– أود أن أراهم ينظمون حملات إعلامية واجتماعات عامة وأنشطة احتجاج وتقديم عرائض يعبرون فيها عن مطالبهم بوضوح. هذا من أجل ممارسة ضغوط على الرأي العام الإسرائيلي، وكذلك على الرأي العام الدولي وعلى المفاوضين الفلسطينيين. نحن نحتاج إلى هذا الدور بشدة.

● وكيف تصف دور ومهام كل أولئك الذين يعملون على الساحة الدولية، من أفراد ومنظمات، الذين يودون المساعدة في حماية حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة؟ ماذا يجب أن تكون من الآن فصاعداً أولويات حركة التضامن الدولية مع الشعب

الفلسطيني بصفة عامة ومع اللاجئين بصفة خاصة؟

– يجب على جميع هؤلاء الأفراد والمنظمات أن يوضحوا لمجتمعاتهم أن هذا هو الوقت لكشف الحقيقة؛ وأن ما علينا إلا أن نبذل مزيداً من الجهد للوصول إلى اتفاق يؤدي إلى تسوية صراع تاريخي. يجب أن يطلعوا الرأي العام في بلدانهم على حقائق الماضي والحاضر والتطورات القانونية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. كذلك يجب التشديد على المعايير الدولية لحل مشاكل اللاجئين مثل مشكلتنا. فمثل هذه المعايير موجودة رغم كل شيء، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين ليست مختلفة كثيراً عن مشاكل اللاجئين الأخرى الحالية التي تدخل فيها المجتمع الدولي متخذاً موقفاً قوياً. خذ مثال كوسوفو وحده، والآن تيمور الشرقية. لقد استُغل لاجئوهم في تبرير حتى التدخل العسكري. فلماذا لا يتخذ المجتمع الدولي موقفاً أيضاً في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

● هل تريد أن تقول إنك لست متشائماً تماماً فيما يتعلق بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي؟

– أريد أن أقول إنني لا أعرف إن كانت إسرائيل ستقبل حلاً نعتبره منصفاً وعادلاً، لكنني أعرف أنه يتعين على الفلسطينيين العمل بجد سعياً لتحقيق ذلك.

ولد داود بركات بالقدس الغربية عام ١٩٤٢. وعمل مع منظمة التحرير الفلسطينية في الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٩٦ في سويسرا، والنمسا، وكان أحدث منصب تولاه منصب السفير الفلسطيني لدى روسيا.

ظهرت المقابلة للمرة الأولى في نشرة مركز البديل *Badil Resource Centre* التي تُبث على شبكة الإنترنت.
العنوان: صندوق بريد ٧٢٨، بيت لحم، فلسطين؛ هاتف | فاكس: ٢٧٤٧٣٤٦-٠٢
البريد الإلكتروني: *info@badil.org*؛ الموقع على شبكة الإنترنت: *www.badil.org*.

Refugee Studies Programme

نشرة دراسات اللاجئين تصدر سلسلة من أوراق العمل:
راجع صفحة ٤٥!

دورات لعام ٢٠٠٠

حقوق اللاجئين بموجب القانون الدولي
٢٠-٢١ مايو / أيار ٢٠٠٠

دورة نهاية أسبوع يقدمها الأستاذ جيمس هاثاواي من جامعة ميتشيغان. الرسوم: ١٢٠ جنيهاً إسترلينياً، المكان: أكسفورد المملكة المتحدة.
الاتصال: Dominique Attala at:
RSP, QEH, University of Oxford,
21 St. Giles, Oxford OX1 3LA,
UK. Fax: +44 1865 270721
Email: rspedu@ermine.ox.ac.uk

الدورة الصيفية الدولية لدراسات الهجرة القسرية
١٦ يوليو / تموز – ٥ أغسطس / آب ٢٠٠٠

هذه الدورة مدتها ثلاثة أسابيع وشاملة الإقامة، وتوفر فهماً موسعاً لقضايا الهجرة القسرية والمساعدات الإنسانية. وسيقوم المشاركون بتمحيص ومناقشة ومراجعة الجوانب النظرية والعملية المتعلقة بتلك القضايا. وقد أعد منهج الدراسة خصيصاً من أجل ذوي الخبرة من المديرين والإداريين والعاملين الميدانيين وصانعي السياسات في المجالات الإنسانية. وتشمل الدورة محاضرات وحلقات دراسية تحت إشراف خبراء دوليين، وأنشطة ومناقشات جماعية في أطر مجموعات صغيرة، ودراسة للحالات، وتمارين، ومحاكيات، ودراسات فردية. المكان: كلية وادهام جامعة أكسفورد. مصروفات الدورة: ١٩٥٠ جنيهاً إسترلينياً (بما في ذلك المبيت ووجبة الإفطار والإقامة، ووجبة الغداء في أيام الأسبوع، والمطبوعات، والمواد الخاصة بالدورة). آخر تاريخ للاشتراك ودفع المصاريف: ٣٠ إبريل / نيسان ٢٠٠٠.
الاتصال: International Summer
School Administrator at RSP, QEH, University of Oxford, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK.
Fax: +44 1865 270721 Tel: +44 1865 270722
Email: summer.school@qeh.ox.ac.uk

فرص للبحث والدراسة

منح زمالة

توجد عدد من منح الزمالة لاستضافة الخبراء وصانعي السياسة من أصحاب الخبرات الطويلة والمتوسطة الذين يريدون تمضية فترة من الوقت في الدراسة والتأمل في بيئة أكاديمية مواتية. وباب التقدم مفتوح لأساتذة الجامعات وغيرهم من الباحثين الذين يعملون في مجالات لها علاقة بالهجرة القسرية. ويُخصص لكل زميل مستشار أكاديمي، وينتظر منه أن يقوم ببرنامج محدد من الدراسة أو البحث بتوجيه من ذاته. وقد تستمر فترة المنحة لفصل دراسي واحد أو اثنين أو ثلاثة.

الاتصال: Visiting Fellowships
انظر عنوان Administrator at RSP في الفقرة السابقة
Tel: +44 1865 270723
Fax: +44 1865 270721
Email: summer.school@qeh.ox.ac.uk

ماجستير دراسات الهجرة القسرية

هذه دورة دراسات عليا مدتها تسعة شهور تهدف لإعداد صاحبها للحصول على درجة الماجستير في إطار منهج تنوع أبواب المعرفة، حيث يدرس الطالب جملة علوم من بينها: علم الإنسان (الأنثروبولوجيا)، والقانون، والسياسة، والعلاقات الدولية. كما تشمل دورات وحلقات دراسية حول الموضوعات الآتية:

- مقدمة لدراسة الهجرة القسرية
- الدول الليبرالية الديمقراطية والعولمة والهجرة القسرية
- حقوق الإنسان الدولية وقانون اللاجئين
- قضايا أخلاقية متعلقة بالهجرة القسرية
- طرق البحث
- قضايا ومواضيع خلافية بشأن الهجرة القسرية.

الاتصال: Graduate Admissions Office,
University Offices, 18 Wellington Square,
Oxford OX1 2JD, UK.
Tel: +44 1865 270055
Email: graduate.admissions@admin.ox.ac.uk

تحديث

المحكمة الجنائية الدولية: تطورات في أمريكا اللاتينية

سوف تصبح المحكمة الجنائية الدولية محكمة دائمة لمحاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المضادة للإنسانية. وسوف تبدأ في ممارسة مهامها بمجرد تصديق ٦٠ دولة على نظام روما الأساسي. وفي الوقت الحاضر، وقعت ٨٤ دولة على النظام المذكور وصدقت عليه أربع دول. وكانت السنغال أول دولة توافق على التصديق في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩. وقد تلتها منذ ذلك الوقت، كل من ترينيداد وتوباغو وسان مارينو وإيطاليا.

ويُعد تأسيس المحكمة الدولية قضية حساسة في أمريكا اللاتينية لما اتسمت به هذه المنطقة في الماضي القريب من تفشٍ لانتهاكات حقوق الإنسان في أرجائها من جانب حكام مستبدين، نجح بعضهم في أن يؤمن لنفسه حصانة من المحاكمة في مقابل تخليه عن السلطة.

ففي شيلي على سبيل المثال، أيدت الحكومة بإصرار تأسيس المحكمة الدولية بالرغم من معارضة إدارة الرئيس فراي لملاحقة إسبانيا قضائياً للدكتاتور العسكري السابق أوغوستو بينوشيه، بل إن الحكومة اختارت يوم ١١ سبتمبر/أيلول ١٩٩٨، اليوم الذي يصادف الذكرى الخامسة والعشرين للانقلاب العسكري الذي أوصل بينوشيه إلى السلطة، تاريخاً للتوقيع على النظام الأساسي للمحكمة الدولية، تعبيراً منها عن تنكرها للماضي. وقد كرر الرئيس فراي أثناء رحلته الأخيرة إلى أوروبا، تأييد شيلي للمحكمة الدولية عندما سئل عن قضية بينوشيه. وقد أرسل فراي مشروع قانون للتصديق على إنشاء المحكمة إلى مجلس الشيوخ حيث يتوقع أن يلقى قبولاً فورياً.

والأرجنتين، شأنها شأن شيلي، تواجه حالياً مشكلة دعاوى رفعتها بعض البلدان الأخرى على الطغمة العسكرية التي حكمت البلاد بين عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٣. بيد أن ذلك، لم يمنع الحكومة من إبداء مساندتها القوية لتأسيس المحكمة الدولية، وينتظر أن تبدأ عملية التصديق التشريعية في القريب العاجل.

ولعل أهم التطورات التي شهدتها المنطقة ما حدث في كولومبيا. فبالرغم من مفاوضات السلام الصعبة مع الجماعات المتمردة التي تكتنف الحكومة الكولومبية، والمخاوف التي تسود البلاد بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الموروثة من النظام العسكري الشمولي السابق، فقد اتخذت الحكومة خطوة جريئة باتجاه التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة في ١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ الموافق للذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن إقدام الحكومة على هذه الخطوة جاء استجابةً لمطالب عدة منظمات كولومبية غير حكومية كانت تزعم أن الالتزام بمعايير العدالة الدولية لا ينبغي أن يعتبر عائقاً في سبيل مفاوضات السلام بل جزءاً لا يتجزأ من أية استراتيجية شاملة لحسم الصراع.

المصادر: "ذا آي سي سي مونيتور"، المتوفر بالإنكليزية والإسبانية والفرنسية على موقع:
Eduardo Gonzalez-Cueva
www.igc/icc/html.monitor.htm

كوسوفو وكردستان

لم ينقشع بعد غبار الحرب التي انضمت أثناءها تركيا إلى حلفائها في حلف شمال الأطلسي لوقف اضطهاد جماعة عرقية تماثل في حجمها سدس عدد سكانها من الأكراد. وحماساً منها للعملية العسكرية التي شنتها قوات الحلفاء، عرضت تركيا اللجوء على عدد من أبناء كوسوفو يبلغ ضعف العدد الذي عرضت بريطانيا قبوله. وقد رفض رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد، اعترافاً منه بشرعية مطالبة سكان كوسوفو بالاستقلال الذاتي، استمرار حكم بلغراد للإقليم، كما أعلن تأييده "لاستقلال الإقليم عن يوغوسلافيا أو دخوله معها في إطار اتحاد فيدرالي".

وفي تلك الأثناء، كان الصراع الذي لا يزال دائراً في جنوب شرق تركيا منذ عام ١٩٨٤ قد تسبب في إزهاق ٣٥ ألفاً من الأرواح على أقل تقدير، كما تسبب في تدمير حوالي ٣٠٠٠ قرية وفي تشريد عدد من السكان يساوي أو يعادل ضعف مجموع سكان كوسوفو من الألبان على أحسن الفروض. (تتراوح التقديرات بشأن الأكراد النازحين بين ٣٧٨٣٣٥ نسمة اعترفت الحكومة التركية بتشريدهم، و٥٦٠ ألف حسب تقدير وزارة الخارجية الأمريكية، ومليونين حسب تقدير منظمة العفو الدولية وثلاثة ملايين كما تردد جماعة حقوق الأقليات وأربعة إلى خمسة ملايين حسب ادعاء المصادر الكردية).

وأياً كانت الأرقام، فقد كان لهذا النزوح القسري نتائج إنسانية واقتصادية وبيئية بالغة. لقد انتقلت أغلبية من اضطروا إلى مغادرة منازلهم ومن جردوا من ممتلكاتهم إلى المدن الكبيرة حيث واجهتهم مشكلات الإسكان والبطالة. ومن ثم تضاعف عدد سكان أضنة وباتمان وديار بكر وميرسين وفان إلى ثلاث مرات منذ عام ١٩٩٠، وهي تكافح لمجابهة تدفق سكان الريف الهائل. وأدت هذه الزيادة في حجم السكان إلى ارتفاع معدلات الجريمة واستشراء أوبئة التهاب الشُعَب الهوائية والالتهاب الرئوي واقتراب النظام التعليمي من الانهيار، وتصاعد التوترات الحادة بين سكان المدن الأصليين والوافدين.

لقد انضمت وزارة الخارجية الأمريكية إلى وكالات حقوق الإنسان في التعبير عن قلقها. ويعبر تقريرها بشأن حقوق الإنسان في تركيا لعام ١٩٩٩ عن "تفشي حوادث القتل خارج نطاق القضاء والإفراط في استخدام القوة وحوادث القتل الغامضة وعمليات الإخفاء والتعذيب"؛ وأن السلطات التركية "مازالت ماضية في التحرش

UNHCR/Jesuit Refugee Service

بالمراقبين والصحفيين والمحامين المعنيين بحقوق الإنسان وفي ترويعهم وإصدار الاتهامات إليهم واحتجازهم". بيد أن النقد السالف الذكر لم يصرف الولايات المتحدة عن تأييدها للعسكريين الأتراك الذي يعود إلى مدة بعيدة، إذ تبلغ نسبة الأسلحة ذات الأصل الأمريكي ٧٥٪. كما أن الولايات المتحدة قد شحنت أسلحة منذ عام ١٩٨٠ قيمتها تسعة مليارات دولار إلى تركيا، وزودتها بستة مليارات ونصف أخرى بصفة قروض لشراء معدات أمريكية. وقد وبخ إيلي ويزل الفائز بجائزة نوبل للسلام الولايات المتحدة على ما أسماه "تدليل الولايات المتحدة لتركيا". كما احتج نعوم شومسكي قائلاً: "إن قصف كوسوفو أياً كان الغرض منه، فإنه لم يكن لأهداف إنسانية. ففي تركيا، بل وفي صفوف حلف شمال الأطلسي، ترتكب فظائع بتصريح من المجلس الأوروبي لا تختلف من حيث نوعها عن تلك التي ترتكب في كوسوفو، بل لعلها أكثر منها عدداً".

إن غضبة أبناء الجاليات الكردية المقيمة في الخارج الذين ارتفعت أصواتهم بالاحتجاج على القبض على عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني في فبراير/شباط ١٩٩٩ ثم محاكمته عسكرياً وحكم الإعدام المتوقع الذي صدر عليه، والدعوة التي وجهها أوجلان للجلوس حول مائدة التفاوض بشأن الحكم الذاتي وحقوق الأكراد الثقافية، وإعلان حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار من طرف واحد، كلها أمور تضافرت مع الاحتجاج الدولي على المشروعات الكهرومائية الجارية في كردستان وأدت إلى وضع القضية الكردية على رأس جدول الأعمال الدولي بصورة لم يسبق لها مثيل منذ حرب الخليج. ويبدو أن السلطات التركية من جانبها ليست مستعدة لمواجهة الحقيقة القائلة بأن خمس سكانها من الأكراد. وفي توجيهات صدرت لوسائل الإعلام في إبريل/نيسان ١٩٩٩، حذرت وزارة الداخلية من استخدام العبارات "الرعناء" ومن بينها اسم "الأكراد" كما أصرت على استخدام القرى "المهجورة" بدلاً من القرى التي "أجلي سكانها".

لم يكن مرجع موجات النزوح الحملات التي شنها الجيش التركي لمناهضة التمرد فقط، فقد شُرد ما يزيد على ١٠٠ ألف كردي من ديارهم قسراً نتيجة لمشروع جنوب شرق الأناضول العملاق لتوليد القوى الكهربائية من الماء ومشروعات الري على نهري دجلة والفرات. وقد اقتصر منح التعويضات على من يملكون أراضي أو بيوتاً. ولكن لما كانت معظم أراضي جنوب شرق الأناضول مملوكة لبعض الأسر الكبرى، قد حرمت معظم الأسر المعدمة من الحصول على أية تعويضات أو نالها النذر اليسير.

وتسعى تركيا حالياً للحصول على مبلغ ١,٥٢ مليار دولار لبناء أكبر خزانات مشروع جنوب شرق الأناضول في إيليزو في أعلى نهر دجلة على بعد ٦٥ كيلومتراً من الحدود السورية والعراقية. وسيغرق مشروع إيليزو ٥٢ قرية و١٥ مدينة صغيرة كما سيشرد ٢٠ ألفاً آخرين من السكان. ويبدو أن المشروع، الذي تدينه سوريا والعراق والجماعات الكردية، ينتهك خمسة نصوص أساسية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية عبر حدود الدول للأغراض غير الملاحية. كما أن البنك الدولي قد رفض تمويل المشروع. ويتساءل منتقدو المشروع عن سلامة المبررات التي تسوقها السلطات التركية، ويحتجون بأن تحديث نظام توصيل القوى الكهربائية المعروف بتبديده للطاقة أجدى من حيث التكاليف عند مقارنته بمشروع يُزعم أنه أعد لتدعيم سيطرة تركيا على جنوب شرق الأناضول والضغط على العراق وسوريا الدولتين الواقعتين على ضفة أسفل المجرى المائي. لقد أصبح مشروع إيليزو منصة اختبار لاتساق السياسات بين وكالات ائتمان الصادرات من جهة، ومؤسسات التنمية الثنائية أو المتعددة الملتزمة رسمياً في الوقت الحاضر بحماية من نزحوا من ديارهم على كره منهم نتيجة لمشروعات البنية الأساسية.

وكان شهر أغسطس/آب الحالي موافقاً للذكرى الثامنة والسبعين لمعاهدة سيفر التي فُرضت على الحكومة العثمانية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، والتي اشترطت منح الأكراد الحكم الذاتي في الأراضي التي تقع حالياً في جنوب شرق تركيا على وجه التقريب. وسوف يحدد رد السلطات التركية على الدعوة لبدء مفاوضات الحكم الذاتي وحق السكان في استخدام اللغة الكردية ما إذا كانت الألفية القادمة سوف تُستهل بمزيد من عمليات التشريد للأكراد، أم أن تركيا ستتجه نحو نظام ديمقراطي فعلي قادر على الاعتراف بتعددية شعوبه الثقافية.

أنغولا

أدى اندلاع القتال في أوائل ديسمبر/كانون الأول من عام ١٩٩٨ في بحر أسبوعين إلى نزوح حوالي ١٠٠ ألف شخص على وجه التقريب في كل أنحاء البلاد مما زاد عدد النازحين داخلياً الجدد إلى أكثر من نصف مليون خلال عام ١٩٩٨. وقد تأكد من منتصف مارس/آذار ١٩٩٩، أن ٦٥٠ ألف شخص قد هجروا ديارهم والتمسوا اللجوء في أنغولا، مما أوصل مجموع النازحين في الداخل إلى مليون ونصف نسمة. ونظراً إلى أن معظم النازحين يتجهون للعيش في عواصم المقاطعات (نصفهم في مقاطعتي مالانجي وهوامبو)، فقد ازداد اكتظاظ المدن بينما أقفرت المناطق الريفية من السكان.

وكان للتدفقات الجديدة من النازحين داخلياً أثرها على الوضع الإنساني والاقتصادي في البلاد كلها. فالحصار المضروب على معظم عواصم المقاطعات التي تحتوي على أعداد كبيرة من النازحين، يغل من قدرة موظفي وكالات برامج الإغاثة الإنسانية على تقديم المساعدة بدرجة كبيرة جداً. كما أن النفقات تتصاعد بجنون لأن الوصول إلى معظم العواصم بات لا يتحقق إلا عن طريق الجو. ومن ناحية أخرى، فإن اكتظاظ هذه المدن بأعداد كبيرة من البشر يزيد من مخاطر تفشي الأوبئة كالملاريا. وجدير بالذكر، أن نسبة وفيات الأطفال في أنغولا (٤٠ في المائة) من أعلى معدلات العالم. كما أن الإصابة بالإسهال وسوء التغذية وتدني المرافق الصحية من المظاهر المتفشية هناك. وتبلغ نسبة المواطنين الأنغوليين الذين يتيسر لهم الحصول على مياه الشرب النقية ٣٢٪ فقط من مجموع السكان، أما من يحظون بمرافق صحية كافية، فلا تزيد نسبتهم على ١٦ في المائة.

إن تدهور الوضع الإنساني يرتبط بشكل مباشر باستئناف القتال، إذ تمنع إعادة تلغيم مناطق كانت تعتبر آمنة أو سبق تطهيرها من الألغام أعداداً كبيرة من الفلاحين من ممارسة أنشطتهم ويزيد بالتالي من خطر ظهور المجاعة. وتُعد أنغولا من أكثر بلاد العالم احتواءً على الألغام كما ينتظر أن يكون المحصول الزراعي لهذا العام بالغ الضعف.

إن ارتفاع معدل حوادث العنف في المناطق

الريفية قد دفع الأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى كثيرة إلى إعادة النظر في أنشطتها في أنغولا، وقد سحب عدد كبير منها موظفيه بالفعل. والنتيجة المتوقعة، هي المزيد من تدهور الوضع الإنساني واختلال الخدمات الأساسية. وقد حذرت منظمات دولية، ولاسيما برنامج الغذاء العالمي، من خطر المجاعة بصورة متكررة. وكان باولو كاسوما حاكم هوامبو قد أفاد أن عدد اللاجئين في مقاطعة هوامبو قد بلغ ٢٥٠ ألفاً (بواقع زيادة قدرها ٨٠ ألفاً خلال ثلاثة أشهر). وفي تقدير كاسوما لن يكفي الطعام المتوافر في هوامبو والمدن المحيطة بها لمدة تزيد على أسابيع قليلة.

[المصادر: "دراسة أساسية عن اللاجئين وملتمسي اللجوء من أنغولا"، CDR، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، إبريل/نيسان ١٩٩٩؛ نشرة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين اليومية، الموقع: http://www.unhcr.ch/news/media/daily.htm

الشيشان والإنغوش

تصور السلطات الروسية العمليات العسكرية الدائرة في الشيشان وكأنما هي شأن داخلي ترمي من ورائه إلى تصفية خلايا الإرهاب. ومع هذا فهي لم تتخذ أية احتياطات لكي تميز بين "الإرهابيين" والمحاربين والمدنيين. وإذا كانت الشيشان جزءاً من روسيا الاتحادية، فعلى أي أساس قانوني ينكر الجنود الروس المرابطون على طول الحدود الإدارية على المدنيين الشيشانيين حرية عبور الحدود؟ ويتعرض المدنيون الشيشانيون بسبب قوميتهم إلى الترحيل من المدن الروسية الكبرى، ويعانون في الإنغوش من البرد والجوع، وفي الشيشان يواجهون الموت أو الطرد من ديارهم.

وبعد أن أغلق الجيش الحدود بين الشيشان والمناطق المجاورة، نجح في منع السكان المدنيين من مغادرة أراضي الجمهورية وحال دون دخول الصحفيين المستقلين وموظفي منظمات حقوق الإنسان. وقد زار وفد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مخيمات اللاجئين في الإنغوش في الأسبوع الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني، وحذر من وجود "أزمة إنسانية هائلة" حيث يعاني ضحايا الصراع من نقص في الأدوية والتدفئة والمرافق الصحية، وهو نقص سوف يتفاقم مع حلول فصل الشتاء. وقد منعت السلطات الروسية حتى هذا الوفد الرفيع الذي جاء في زيارة رسمية للمنطقة من مشاهدة حجم الدمار الذي حل في المناطق التي تسيطر عليها القوات الروسية في شمال الشيشان.

وقد أظهر تقرير صادر عن منظمة "الذكرى"، وهي إحدى كبريات منظمات حقوق الإنسان الروسية، أن النساء والأطفال يمثلون الأغلبية الساحقة من الضحايا. وقد وثقت المنظمة بناءً على روايات شهود العيان من أبناء المنطقة ومراقبيها عدداً من الحالات الفردية التي تجسد أبعاد الكارثة الإنسانية التي تتوالى فصولها.

فعقب عمليات القصف الجوي التي تعرضت لها منطقة دزهوكار، والتي أسفرت عن تدمير مبنيين وإلحاق أضرار بعدة مبانٍ أخرى في ٢٧ سبتمبر/أيلول، عثر الجيران على ستة أشخاص قتلى في الطابق السفلي لأحد المباني، وكان أحد القتلى رجلاً يدعى رمضان تميرسلطانوف (٣٣ سنة) وأمه وابنته وصديقته ليزا هدزينوفا (وهي امرأة في الحادية والعشرين من عمرها وكانت حاملاً عندما لقيت مصرعها) وطفلين (سنة ونصف وثلاث سنوات).

وطبقاً لتصريحات الرئيس الشيشاني أصلان ماسخادوف، فقد قتل ٤١٢٦ مواطناً شيشانياً وجرح أكثر من ٨٥٠٠ في القتال. ولا توجد أية تقديرات مستقلة عن أرقام الخسائر في الأرواح. وقد قصفت المدفعية الروسية مدينة غوديرميس، ثاني أكبر المدن الشيشانية، التي ظلت بلا كهرباء عدة أسابيع. وفي الوقت نفسه، فقد انخفضت درجة الحرارة إلى ١٥ درجة تحت الصفر. ويعمد بعض السكان إلى تدفئة أنفسهم أمام مواقد بدائية، ويعتمدون على تذويب الجليد في الحصول على الماء. ولم يبق سوى معبر واحد مفتوح إلى الإنغوش وقت كتابة هذه السطور. ومنه يمر أكثر من ألف شخص كل يوم إلى الأراضي الإنغوشية، مما رفع عدد النازحين هنا إلى أكثر من ٢٠٠ ألف شخص طبقاً لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والحكومة الإنغوشية. وقد أربك تيار اللاجئين المتدفق بسرعة إلى أراضيها البنية الرئيسية الإنغوشية الهشة. ويعيش اللاجئون الجدد في خيام أو أكواخ في مخيمات تفتقر إلى المرافق الصحية والخدمات الطبية، حيث أصبحت الإصابة بالدوسنتاريا والتيفوئيد مشكلة بالفعل. ويعيش سعداء الحظ من السكان النازحين على حصص تموينية من الخبز والدقيق والسكر. ولا يزيد عدد هؤلاء المحظوظين في بعض المناطق عن ١٠ إلى ٢٠ في المائة من مجموع النازحين.

وتفيد بعض الأنباء أن الروس ينتزعون الرجال من بين اللاجئين الشيشانيين ويحتجزونهم في "معسكرات الفحص". وكانت القوات الروسية قد أقامت معسكرات مشابهة خلال الحرب التي دارت رحاها فيما بين ١٩٩٤ و١٩٩٦. ورغم أن الهدف الظاهري من تأسيس هذه المعسكرات هو التعرف على العناصر "الإرهابية" المحتمل أن تندس بين جمع السكان، إلا أن هذه المخيمات استخدمت لاحتجاز الرجال الشيشانيين العزل الذين يحملون بطاقات هوية صحيحة حيث يتعرضون فيها للاعتداء بالضرب والتعذيب؟ وقد انتهت منظمة "الذكرى" إلى أن هذه المعتقلات تعمل دون أي سند من القانون.

وبالمقارنة مع المنظمات الإنسانية الأخرى، فقد استخدم وفد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لغة بالغة التحفظ في وصفه للوضع هناك، إذ لم يتورع يورغن بارتليس، ممثل منظمة "كير"، عن توجيه اللوم إلى الرئيس بوريس يلتسين بسبب الأساليب اللاإنسانية المستخدمة في إدارة الحرب هناك، وعن هذا يقول: "إنها حرب لاإنسانية لأنه يسعى من خلالها إلى إبادة أمة بأكملها". وقالت إلينا بونر، داعية حقوق الإنسان الروسية المخضرمة، لوفد لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي إن العمليات العسكرية الروسية في الشيشان تندرج تحت بند "إبادة الجنس".

مريام لانسكوي، معهد دراسات الصراعات والإيديولوجيات والسياسات بجامعة بوسطن:
www.bu.edu/iscip/

مؤتمرات

مؤتمر كومنولث الدول المستقلة: ٢٦-٢٨ يونيو/حزيران ١٩٩٩ في جنيف

أعلن المجتمع الدولي في مايو/أيار ١٩٩٦، أثناء مؤتمر كومنولث الدول المستقلة (الكومنولث) بشأن اللاجئين والمهاجرين، مبادرة هامة لمساعدة بلدان الكومنولث على احتواء ضغوط الهجرة. وكانت اللجنة التوجيهية لحكومات الكومنولث قد اجتمعت في يونيو/حزيران من تلك السنة لمراجعة خطة العمل الخَمْسية، التي ستنتهي في نهاية يونيو/حزيران من عام ٢٠٠٠؛ وقد سبقت هذا الاجتماع مشاورات استغرقت يومين مع المنظمات غير الحكومية بالمنطقة. وبالرغم من الاتفاق على استمرار العملية، مازال السؤال عن الصورة التي ستتخذها تلك العملية بعد يونيو/حزيران من عام ٢٠٠٠ ينتظر الإجابة.

وتنسب الكثير من الحكومات لخطة العمل التي تبناه الكومنولث الفضل في المساعدة على تجنب أزمة كبرى، إذ غادر ما يربو على تسعة ملايين شخص ديارهم في أراضي دول الكومنولث خلال السنوات السبع الأخيرة، وذلك في بعض الحالات تحت وطأة أعمال العنف والعمليات الحربية الضارية. بيد أن المنطقة لم تتحول بأسرها إلى مستنقع من الدماء والقتال مثلما حدث في يوغوسلافيا. ومن ناحية أخرى، أبدت الحكومات قلقها بشأن ما اعتبرته قصوراً في البرنامج. فهناك قبل كل شيء نقص في التمويل. ففي عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ ساهمت الجهات المانحة بما قيمته ٣١,٤ مليون دولار في الخطة، وإن كان هذا المبلغ لا يغطي سوى جزء ضئيل من المبالغ التي تنفقها الحكومات. والجانب الثاني، هو شعور الحكومات بأن الخطة لم تمنع "الهجرة غير المشروعة" من الانتشار.

أما منظور المنظمات غير الحكومية فيختلف تماماً عن منظور الحكومات. لقد أسندت فعاليات مؤتمر الكومنولث للمنظمات غير الحكومية دوراً أكبر يفوق دورها الإقليمي السابق الذي أسندته إليها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. وتأسست ست فرق عاملة منها معنية بالقضايا الآتية: إعادة الاندماج، والتشريعات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، ومنع الصراعات، والمساعدات الإنسانية، والتشريعات المتعلقة بمنح اللجوء والحماية، وقضية السكان الذين سبق ترحيلهم. وقد دعت المفوضية العليا المنظمات غير الحكومية الدولية إلى تنسيق جهود الفرق العاملة ومنح كل منها ميزانية قدرها ٦٠ ألف دولار. والمبلغ السابق مصدره صندوق تطوعي خاص بالمنظمات غير الحكومية ساهم في تمويل مشروعات تلك المنظمات في بلدان كومنولث الدول المستقلة الاثنتي عشرة، كما ساعدت المنظمات غير الحكومية على حضور هذه الاجتماعات.

وازداد عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة بشكل مطرد، إذ يبلغ عدد المنظمات غير الحكومية المعتمدة من منطقة الكومنولث ١٣٩ منظمة و٥١ منظمة من خارج المنطقة. وكان الاعتماد الرسمي من مؤتمر كومنولث الدول المستقلة لوضع هذه المنظمات غير الحكومية إجراءً أسهم في حد ذاته في إثراء مجتمع أوروبا الشرقية المدني. وقد استغلت منظمات غير حكومية كثيرة مشاركتها في المؤتمر لمخاطبة الهيئات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية، مما وسع من دائرة اتصالاتهم وزودها بالكثير من الأفكار النافعة وأتاح لها المزيد من الفرص المجدية. والأهم من ذلك كله، فإن جلوسها في مؤتمر دولي مع الحكومات جنباً إلى جنب، أعاد تعريف علاقتها بالحكومات في ضوء جديد كما أكسبهم قدراً هائلاً من الثقة بالنفس.

> مازال الوقت مبكراً جداً حتى ننهي هذه التجربة القيمة

وقد عبرت الحكومات عن وجهات نظر بالغة التباين بشأن متابعة العملية إبان اجتماع اللجنة التوجيهية المذكورة. وتنظر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الوقت الحاضر في تشكيل فريق عامل لمراجعة مقترحات اللجنة. ولكن الاتفاق على رأي واحد ليس بالأمر اليسير. ومن المهم إشراك المنظمات غير الحكومية في هذه المناقشات، وعلى هذه المنظمات أن تحدد جوانب النجاح من وجهة نظرها بصورة واضحة، كما أن عليها توضيح ما تحتاجه من الدورات المقبلة لانعقاد مؤتمر كومنولث الدول المستقلة. وقد تقرر أثناء المؤتمر الحالي أن تجتمع الوكالات الرائدة في الفرق العاملة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا و IOM لمناقشة الاحتمالات المتعلقة بمستقبل المؤتمر. كما وردت إشارة إلى إشراك وكالات التنمية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي في المناقشات. ويبدو للوهلة الأولى أن الوقت لم يحن بعد لإنهاء هذه التجربة القيمة. فالفرق العاملة التابعة للمنظمات غير الحكومية قد بدأت لتوها في تطوير برامج سوف تحتاج إلى المزيد من الوقت لإثبات قيمتها التي يصر عليها الكثيرون.

ولكن إقناع المتشككين يحتاج إلى بذل جهد أكبر. وهناك عدد من الأسئلة بحاجة إلى جواب، منها: ما هي القيمة التي اكتسبتها المنظمات غير الحكومية من فعاليات مؤتمر كومنولث الدول المستقلة؟ وهل أتت الأموال والوقت الذي استثمر بنتائج كافية؟ هل ساعدت فعاليات مؤتمر الكومنولث على بناء مجتمع مدني، وهل دعمت الديمقراطية؟ هل عاد المؤتمر على المهاجرين المعرضين للأخطار والذين لا يحملون جنسية وملتمسي اللجوء بأية فائدة ملموسة؟

نوقشت القضايا السالفة الذكر في عدد شهر أغسطس/آب من نشرة "توك باك" TALK BACK الإخبارية التي تصدرها ICVA والذي اقتطفنا منها المقالة الحالية. وتُعنى نشرة "توك باك" بالموضوعات السياسية والإنسانية التي تود طرحها على أعضاء منظمة ICVA. وهي توزع مجاناً على الأعضاء والمنظمات الشريكة عن طريق البريد الإلكتروني. إذا كنت تريد الانضمام إلى من يتلقون النشرة، اطلب "الاشتراك في توك باك" "Subscribe TALK BACK" عن طريق البريد الإلكتروني: secretariat@icva.ch ويمكنك الاتصال بـ ICVA عن طريق موقع الإنترنت: www.icva.ch ويمكن الحصول على النشرة أيضاً عن طريق الفاكس لغير المشتركين في الإنترنت، وسوف تصدر قريباً في هيئة نشرة مطبوعة.

طرح العدد التجريبي من الطبعة الروسية لنشرة الهجرة القسرية خلال هذا المؤتمر. لمزيد من التفاصيل، انظر ص ٢.

مؤتمرات

العنف السياسي في كولومبيا، ٥-٦ يوليو/تموز ١٩٩٩، كلية كوين إليزابيث، أكسفورد

حلقة دراسية يشارك في رعايتها برنامج دراسات اللاجئين وإدارة دراسات السلام في جامعة برادفورد. الداعون للمؤتمر: شون لافنا وجيني بيرس.

تجمع هذه الحلقة الدراسية ما يزيد على ٥٠ أستاذاً جامعياً وعاملاً في مجالات حقوق الإنسان والمعونة وصناع السياسة في كولومبيا وأوروبا والولايات المتحدة، بهدف التوصل إلى تحليل منهجي لطبيعة العنف السياسي الجاري في كولومبيا حالياً.

ومن القضايا التي نوقشت، ديناميات وعواقب تصاعد المواجهة بين الجيش والجماعات شبه العسكرية من جهة ورجال العصابات من جهة أخرى في التسعينيات على السكان المدنيين، والصلة بين كبار تجار المخدرات والعصابات والجماعات شبه العسكرية على حد سواء بما في ذلك عدد المذابح الآخذ في الازدياد في صفوف الجانبين، وفشل سياسات الولايات المتحدة لمكافحة المخدرات في المنطقة، والتراجع في معدل الاعتداءات العسكرية من جهة وتصاعد نسبة اعتداءات الجماعات شبه العسكرية.

وقد عُرضت عدة موضوعات لها علاقة بنزوح السكان في داخل كولومبيا. وكان مما نوه به المشاركون استمرار السلطات في عدم الالتزام بالعديد من المبادئ التوجيهية الخاصة بالنازحين داخلياً، وذلك في ضوء الزيارة التي قام بها إلى كولومبيا فرانسيس دنغ، المقرر الخاص التابع للأمين العام الأمم المتحدة. كما تتعرض مجتمعات النازحين والمنظمات الكولومبية التي تمثلها للاستهداف بصورة آخذة في التزايد. وقد اتفق الكثيرون على وجود حملة عداء شديدة موجهة ضد المنظمات غير الحكومية الدولية في كولومبيا ورأوا أن التصدي لها بحملة منسقة أمر له أولوية. وقد خلص المشاركون أيضاً إلى أن الوكالات والمنظمات الدولية التي تعمل في كولومبيا بحاجة إلى أن تتبين أن دورها لا يقتصر على المساعدة الإنسانية بحال من الأحوال بل يشمل أيضاً الحماية التي من ضمنها استقطاب التأييد على المستويين الوطني والدولي.

مول الحلقة الدراسية المجلس الثقافي البريطاني (في بوغوتا) ومنظمة CAFOD (الصندوق الكاثوليكي للتنمية فيما وراء البحار)، ووزارة الخارجية والكومنولث البريطانية، وأوكسفام، و SCIAF (صندوق المعونات الدولية التابع للكنيسة الكاثوليكية في اسكتلندا).

بوسعك الحصول على النص الكامل لتقرير المؤتمر من موقع الإنترنت الخاص ببرنامج دراسات اللاجئين:
www.qeh.ox.ac.uk/rsp/

أبحاث

مشروعات جديدة للبحث في برنامج دراسات اللاجئين

الأطفال الذين أضيروا من الصراعات المسلحة

يونيو/حزيران ١٩٩٩ - يونيو/حزيران ٢٠٠١

دراسة ميدانية ستطبق في ثلاثة بلدان.
الباحث الرئيسي: الدكتور جو بويدن
(jo.boyden@qeh.ox.ac.uk)
الممول: مؤسسة أندرو. و. ميلون

أطفال وشباب الأسر الفلسطينية: التعايش مع آثار الصراع والهجرة القسرية الممتدة

يناير/كانون الثاني ١٩٩٩- ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠

الباحث الرئيسي: الدكتورة ضحى الشطي
بالتعاون مع الدكتور غيليان هونت العامل بكلية الصحة العامة وطب المناطق الحارة في لندن.
(dawn.chatty@qeh.ox.ac.uk)
الممول: مؤسسة أندرو و. ميلون

أصوات اللاجئين في أوروبا

[لاجئون من يوغوسلافيا السابقة يعيشون في إيطاليا وهولندا]

إبريل/نيسان ١٩٩٩ - مارس/آذار ٢٠٠١

الباحث الرئيسي: الدكتورة مايا كوراك
(maja.korac@qeh.ox.ac.uk)
الممول: مبادرة ليزا غيلاد وECRE

«أطباء بلا حدود» و«أطباء العالم»: دراسة سوسيولوجية للأنشطة الإنسانية للأطباء ورصد حالة حقوق الإنسان في خضم العمليات الحربية

إبريل/نيسان ١٩٩٩- مارس/آذار ٢٠٠٢

الباحث الرئيسي: الأستاذة رينيه فوكس جامعة بنسيلفانيا والدكتور دافيد تيرتون برنامج دراسات اللاجئين
(david.turton@qeh.ox.ac.uk)
الممول: مؤسسة نافيلد

يُصدر برنامج دراسات اللاجئين ملفاً يحتوي على **تحديث للبحوث** مرتين في السنة ويوزع بالمجان. وهو يحتوي على معلومات حول تطور كافة بحوث برنامج دراسات اللاجئين. الاتصال: كورين أوين
(corinne.owen@qeh.ox.ac.uk)
أو على عنوان برنامج دراسات اللاجئين المدون في صفحة ٢.

حلف شمال الأطلسي والأنشطة الإنسانية أثناء أزمة كوسوفو

تُجرى مقابلات في الوقت الحاضر (أغسطس/آب - أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩) مع الجهات التي شاركت بصورة رئيسية في الاستجابة الدولية لأزمة كوسوفو، وذلك في إطار مشروع "الأنشطة الإنسانية والحرب" الذي تقوم به جامعة براون وهيئة لاهاي الاستشارية للقانون الإنساني. وقد تركزت الأسئلة على الأهداف الإنسانية التي أفصحت عنها المنظمات العسكرية والإنسانية، وتوزيع العمل على القوى الفاعلة، وتأثير الدروس المستفادة من الأزمات السابقة، إن وجدت. وسيتناول المشروع أيضاً بالتحليل مساهمة عمليات حلف شمال الأطلسي العسكرية الثلاث (الحملة العسكرية ومساعدة اللاجئين والأنشطة التي مارسها الحلف في كوسوفو)، فضلاً عن مراجعة لأوجه التلاقي بين المزايا العسكرية المتوفرة لدى حلف شمال الأطلسي والوكالات الإنسانية. وستجري مراجعة للبحث في حلقة دراسية ستعقد قرب نهاية عام ١٩٩٩.

جهة الاتصال: Larry Minear,
H&W Project, Thomas J Watson Jr. Institute for International studies, Brown University, Box 1970, Two Stimson Ave, Providence, Rhode Island 02912-1970, USA.
الهاتف: ٢٧٢٨ ٨٦٣ ١٤٠١+ البريد الإلكتروني: larry_minear@brown.edu

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تطرح قضايا جديدة في دائرة بحوث اللاجئين

أصدرت وحدة البحوث المختصة بسياسات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مؤخراً سلسلة من أوراق العمل المتعلقة "بقضايا جديدة حول بحوث اللاجئين". وستعمم هذه الأوراق البحوث التي يقوم بها العاملون في المفوضية العليا والاستشاريون والمتدربون والمشاركون.

والدراسات الاثنتا عشرة المنشورة حتى تاريخه قام بها كل من: سارة كولينسون وب. س. تشيمني ومايكل.ج. ماكبرايد وغريغور نول وبونافينتور روتينوا وينز فدستيد هانزن وجيف كريسب (صفحتان) ومارك كاتس وسيمون تيرنر وكارن لاندغرين وبيث إليزه ويتاكر. وهذه الدراسات متوفرة في كتب مطبوعة (راجع إلينا بوفاي، البريد الإلكتروني: bovay@unhcr.ch أو موقع الإنترنت:
www.unhcr.ch/refworld/pubs/pubon.htm
وستصدر المزيد من الدراسات في القريب العاجل.

إشراك المستفيدين

بقلم: مارك فنسنت

Crown Copyright/Kevin Capon

يمكننا أن نعرف ضخامة المهمة التي قام بها حلف شمال الأطلسي في كوسوفو من خلال اللقطات التليفزيونية التي أظهرت مشاة الأسطول الأمريكيين وهم يخوضون في المياه الضحلة باتجاه شاطئ اليونان، وكذلك المظليين البريطانيين وهم يسيرون نحو بريشتينا تحت مظلة من الطائرات العمودية. وبالمثل، فمن خلال الإعلان عن خطة الأنشطة الإنسانية التي تقضي بتقسيم المقاطعة إلى مناطق جغرافية وقطاعات موضوعية تتولى مسؤولية تنسيق النشاط الإنساني في كل منها منظمة غير حكومية رائدة، بالإضافة إلى خطط لإنشاء هيكل مدني وطني، يمكننا أن نلمس حجم الموارد والتخطيط والتنظيم وحجم هيئة العاملين في عملية كوسوفو.

ومع ذلك، لم يكلف أحد نفسه مشقة سؤال الألبان ومن تبقى من الصرب عما يريدونه بالفعل بالرغم من كل الاهتمام السابق والسعي المحموم لإعادة بناء إقليم كوسوفو المخرب قبل حلول الشتاء.

وفي رواندا ، تدفقت على البلاد، بعد عمليات الإبادة الجماعية التي جرت في عام ١٩٩٤ والقتال الذي اندلع على أثرها، ما يربو على مائة منظمة غير حكومية فضلاً عن منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية. وكانت النتيجة هي الفوضى الشاملة، وكثيراً ما كانت تلك المنظمات تحدد من تلقاء نفسها احتياجات المواطنين الروانديين دون أن تعبأ بالاستفسار منهم عن احتياجاتهم الحقيقية.

ومنذ ذلك الحين والخبراء والباحثون يفكرون في دور المساعدة الإنسانية الدولية في المراحل التالية للصراعات، ومسؤوليات المنظمات غير الحكومية، وكيفية اتباع منهج يركز على التفاعل مع أبناء المناطق المضارة وإدراج هذا المنهج في برامج الأمم المتحدة. ولكن من سوء الحظ، لا توجه أنظار العاملين الجدد أثناء حالات الطوارئ إلى أخطاء الماضي أو الدروس المستفادة منها، إذ ينشغل الجميع بالأزمات اليومية، فتبدو بالتالي مناقشة المبادئ السليمة خارج سياق حالات الطوارئ ضرباً من الحذلقة التي لا مكان لها في دوامة الأحداث. وقد جمع منهج الإغاثة في كوسوفو بين هذين العيبين، عدم تقصي الاحتياجات الحقيقية للاجئين وإهمال تعلم دروس الماضي، ويضاف إلى ذلك دور حلف شمال الأطلسي، ذلك التنظيم السياسي العسكري الجبار والمعقد الذي أعد أصلاً لخوض المعارك ولكنه أصبح الآن عاقد العزم على ان يشارك بدور في عمليات الإغاثة الإنسانية.

لقد بحثت فكرة سؤال المستفيدين من عمليات الإغاثة عن احتياجاتهم والاستعانة بهم في إدارة وتصميم البرامج بصورة جيدة، وطورت هذه الفكرة وهذبت، على الورق على أقل تقدير. ومثال ذلك أن المعايير الدنيا التي حددتها منظمة "سفير" في مدونة قواعد السلوك الخاصة بالحركة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية تنص على الآتي: "لا ينبغي قط أن تفرض برامج إغاثة منكوب الكوارث على الضحايا فرضاً، فخير وسيلة لتقديم العون لهم وإعادة إصلاح ما تخرب هو أن نشركهم في إعداد وإدارة وتنفيذ تلك البرامج ".[١]

مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النازحين داخل أوطانهم:

"ينبغي بذل جهود خاصة من أجل ضمان المشاركة الكاملة من جانب النازحين داخلياً في تخطيط وإدارة البرامج الخاصة بإعادتهم إلى ديارهم أو إعادة توطينهم أو دمجهم في المجتمع المضيف ".[٢]

وفي نهاية المطاف سوف نستشهد بالدليل الذي أعدته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين حول العودة الطوعية للوطن تحت مظلة الحماية الدولية:

إن مشاركة اللاجئين عامل رئيسي في تحديد نجاح مشروع من عدمه [...] لا تستند في افتراضاتك إلى وجهة نظرك أو التصورات النمطية للأدوار أو المسؤوليات أو القدرات المفترضة، لأن المجتمع في حالة تحول وربما لا تكون الأدوار التقليدية صحيحة بأي حال من الأحوال. حاول أن تتعرف من اللاجئين نساءً ورجالاً وأطفالاً على جوانب التغير التي جدّت أو تجد على أدوارهم.[٣]

وبالرغم من اتفاق كل المنظمات الإنسانية بصورة لا تحتمل اللبس على ضرورة إشراك المستفيدين في تصميم البرامج وتنفيذها، فمازلنا نأمل ألا يقلل حجم تواجد حلف شمال الأطلسي ووزن تواجده والاستعانة بالعاملين الجدد، من هدف تنفيذ منهج إشراك المستفيدين.

ولا سبيل إلى إنكار صعوبة ضم الآراء البناءة إلى عمليات سريعة الإيقاع. بيد أن هناك عدة عوامل تعقد القضية التي نحن بصددها. ففي كوسوفو مثلاً، لا نستطيع تحديد من نطلب منه التعبير عن وجهات نظر ألبان وصرب كوسوفو. كما أن عدداً كبيراً من مثقفي كوسوفو أو زعمائها المحتملين قد استهدفهم الصرب، كما هرب الكثيرون من مثقفي الصرب في الوقت الحاضر. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتبق سوى آليات قليلة تمكن سكان كوسوفو من التعبير عن وجهات نظرهم سواء على المستوى الوطني أو المحلي، لأن الآليات السالفة الذكر كانت إما معطلة أو تستبعد الألبان. لذلك، قد نقول دون تردد، أن التحديات الماثلة لا حدود لها.

ألبان كوسوفو يطالبون بالعدالة

ومما لا يقل أهمية عن إشراك جميع سكان كوسوفو في إدارة إعادة البناء، توقيت هذا الإشراك. فضم وجهة نظر المرأة إلى البرامج لا يحدث في العادة إلا كفكرة تالية أو لإسكات النقد. ولن يتأتى لنا أن نتعرف على منظور المرأة للأمور ما لم نشرك من البداية في عمليات المناقشة والتخطيط والتنفيذ، وهو مبدأ مفروغ منه لا يثير الدهشة. كذلك، ينبغي أن تشرك كل برامج إصلاح الهياكل المخربة في كوسوفو جميع قطاعات المجتمع وفي مرحلة مبكرة أيضاً حتى تؤتي أكلها.

ورغم بعد المسافات، إلا أن أصوات أهالي كوسوفو تتناهى لنا بوضوح وهم يطالبون بالعدالة. فمن المهم، قبل التحدث عن المصالحة، أن نحاسب جميع المسؤولين عن المذابح التي ارتكبت. إن المجتمع الدولي وحلف شمال الأطلسي على وجه الخصوص، قد بررا تدخلهما بالحاجة إلى حماية حقوق الإنسان وتطبيق العدالة. وما لم يلتزم المجتمع الدولي بوعده

بمطاردة وملاحقة مجرمي الحرب قضائياً بلا رحمة أو هوادة، سيصعب منع سكان كوسوفو بأعراقهم المختلفة من المبادرة إلى تطبيق العدالة بأيديهم، وهو ما يريد المجتمع الدولي تجنب حدوثه بأية صورة من الصور.

مارك فنسنت، منسق مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً.

١ مشروع "سفير" والميثاق الإنساني والمعايير الدنيا للتصدي للكوارث ومدونة قواعد سلوك الحركة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في عمليات إغاثة منكوبي الكوارث، جنيف ١٩٩٨، صفحة ٧.

٢ المبادئ التوجيهية الخاصة بالنازحين داخل أوطانهم E/CN.4/1998/53/add.2 ١١ فبراير/شباط ١٩٩٨

٣ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، دليل العودة الطوعية للوطن تحت مظلة الحماية الدولية، جنيف ١٩٩٦، ملحق ٥٢–٥٣

الإدارة

«مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً» هو مشروع للمجلس النرويجي للاجئين، تجري إدارته من مكتب جنيف.

العاملون

المدير: مارك فينسنت
منسق قاعدة البيانات: كريستوف بيو
ممثل المجلس النرويجي للاجئين: بريتا سيدهوف
المسؤول الإداري للمشروع: غري ساندو

الجهات المساهمة

إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة؛ ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية (إكو)؛ ومنظمة أندفديول منيسكايلب في السويد؛ ومركز بحوث التنمية الدولية بكندا؛ ووزارات خارجية النرويج والدانمرك وهولندا وسويسرا؛ ومركز المساعدات التابع للكنيسة النرويجية؛ ومنظمة ريدا بارنن في السويد؛ ومنظمة رد بارنا في النرويج؛ وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين؛ واليونيسف؛ وبرنامج الغذاء العالمي؛ ومنظمة ورلد فيجن إنترناشيونال.

موقع المشروع على الإنترنت

يحتوى موقع "مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً" على قائمة ببليوغرافية كاملة بالموضوعات المتعلقة بالنزوح الداخلي، ويمكن الحصول عليها من العنوان التالي:
http://www.nrc.no/idp.htm

للمزيد من المعلومات

إذا أردت الحصول على مزيد من المعلومات عن المشروع، أو تلقي مطبوعات «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً»، ولم تكن من المشتركين في «نشرة الهجرة القسرية»، فالرجاء الاتصال بالعنوان التالي:

Global IDP Survey
Chemin Moïse-Duboule 59
CH-1209 Geneva Switzerland

هاتف: ٨٠٨٥ ٧٨٨ ٢٢ ٤١+
فاكس: ٨٠٨٦ ٧٨٨ ٢٢ ٤١+
البريد الإلكتروني idpsurvey@nrc.ch

تستمد نشرة الهجرة القسرية معظم تمويلها من المنح التي تجود بها المؤسسات والوكالات العاملة في ميدان التنمية والأنشطة الإنسانية؛ وتود أسرة التحرير أن تعرب عن شكرها للمنظمات التالية على التزامها بدعم نشرة الهجرة القسرية خلال عام ١٩٩٩:

مؤسسة فورد ـ مكتب القاهرة
منظمة أوستكير
المجلس الدانمركي للاجئين
مكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية (إكو)
اللجنة الأوروبية
المؤسسة الأوروبية لحقوق الإنسان
الاتحاد الدولي لجمعيات تنظيم الأسرة
الاتحاد العالمي اللوثري
المجلس النرويجي للاجئين
صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة)
منظمة ورلد فيجن (المملكة المتحدة)

تتوجه أسرة التحرير بخالص الشكر والتقدير إلى مؤسسة فورد ـ مكتب القاهرة، التي تمولّ ترجمة ونشر الطبعة العربية من "نشرة الهجرة القسرية".

وتُعَدُّ مؤسسة فورد واحدة من كبرى المنظمات الخيرية غير الحكومية المستقلة في العالم؛ وقد قدمت على مر السنين منحاً وقروضاً تربو قيمتها على ثمانية مليارات دولار للأفراد والمنظمات في شتى أنحاء العالم، من خلال مقرها الرئيسي في نيويورك بالولايات المتحدة، ومكاتبها الفرعية الأربعة عشر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

والأهداف التي تنشدها مؤسسة فورد من وراء نشاطها الخيري هي ترسيخ القيم الديمقراطية، والحد من الفقر والظلم، وتعزيز التعاون الدولي، ودعم الإنجازات البشرية. ومن السمات الهامة للمؤسسة أنها لا تضطلع بدور مباشر في تنفيذ البرامج أو المشاريع إيماناً منها بأن خير من يتصدى لمشكلات مجتمع ما هم أبناؤه الذين يعايشون هذه المشكلات ويعملون بالقرب منها. ومن ثم فإن الأغلبية العظمى من منح المؤسسة ومساعداتها تُقدَّم استجابةً لمشاريع مقترحة يُطلب من المؤسسة المساعدة في تمويلها.

وقد أُنشئ مكتب مؤسسة فورد في القاهرة عام ١٩٥٧، وهو بمثابة المكتب الإقليمي للمؤسسة الذي يُعنَى بالدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب تركيا وإيران. ويُعتبر مكتب القاهرة، بعد مكتب الهند الذي أنشئ في نيودلهي عام ١٩٥١، أقدم مكتب لمؤسسة فورد لا يزال قائماً خارج الولايات المتحدة.

وإذا كان تقديم المنح والإعانات من مكتب القاهرة يتوخى في جميع الأحوال كل ما يعود بالفائدة على المنطقة، فإن جميع المنح تقريباً تُقدَّم إلى جهات تطلبها داخل المنطقة، مثل الجامعات، والمعاهد، ومراكز البحوث، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وتشمل برامج المكتب تقديم المنح في مجالات الشؤون الدولية وشؤون الحكم، والصحة التناسلية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر، والشؤون البيئية والثقافية. وبالرغم من أن صلاحيات مكتب القاهرة تشمل المنطقة بأسرها، فإن معظم برامجها يتركز في مصر وفلسطين، إلى جانب مشاريع هامة في لبنان والسودان وتونس، فضلاً عن المشاريع التي تشمل المنطقة كلها.

تقديرو عرفان تقديرو عرفان تقديرو عرفان

مطبوعات جديدة

جديد!
برنامج دراسات اللاجئين يصدر سلسلة من أوراق العمل

ورقة العمل رقم ١:
أزمة كوسوفو

تشمل دراسات قدمت في حلقة دراسية في ١٨ مايو/أيار ١٩٩٨ من إعداد مايكل باروتشيسكي وإيفور روبرتس وستيفان تروبست وزفونيمير يانكولوسكي وغازمند بولا وديزيمير توزيك.
السعر: ٥ جنيهات إسترلينية أو ٨ دولارات أمريكية، (يضاف إليها جنيهان إسترلينيان أو ٣,٢ دولار بالنسبة للنسخ المرسلة عبر البحار أو ٥٠ بنساً ثمن الإرسال داخل المملكة المتحدة)

ورقة العمل رقم ٢:
المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وحماية اللاجئين دولياً

تحتوي على الخطبتين الافتتاحية والختامية اللتين ألقاهما مايكل باروتسيسكي وديونيس ماكنامارا وغاي س. غودوين – غيل أثناء المدرسة الدولية الصيفية المنعقدة في عام ١٩٩٨ حول الهجرة القسرية.
السعر: ٣ جنيهات إسترلينية أو ٤,٨ دولارات (يضاف إليها جنيه إسترليني واحد أو ١,٦ دولارات أمريكية نفقة الإرسال عبر البحار أو ٥٠ بنساً للإرسال داخل المملكة المتحدة)

الاتصال: *RSP, QEH, University of Oxford, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA.*
ترسل الشيكات المصرفية والحوالات البريدية باسم برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد.
لمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بالعنوان التالي: *corinne.owen@qeh.ox.ac.uk*

الصراع والهجرة القسرية في القوقاز: وجهات نظر، تحديات، واستجابات

أصدره مجلس اللاجئين الدانمركي، ١٩٩٩، ٢١٢ صفحة، ISBN 87-7710-277-0. يوزع بالمجان.

مجموعة من الدراسات المقدمة في مؤتمر عُقد في سبتمبر/أيلول ١٩٩٨ لتسليط الأضواء على الظروف الحالية لتنظيم الأنشطة الإنسانية في منطقة القوقاز، ولاسيما فيما يتعلق تحديداً باللاجئين القادمين من الخارج وجماعات السكان النازحة والسكان العائدين. وبه ملخص لمناقشات المؤتمر في ٣٠ صفحة، وهو بمثابة تقرير حالة عن الوضع الاجتماعي والسياسي الراهن في المنطقة مع التركيز بوجه خاص على مناطق الصراع العنيف السابق الخمس: ناغورنو قراباخ ومنطقة جنوب القوزين وأبخازيا وبريغورودني والشيشان. ويركز هذا التقرير بصورة أساسية على الجهود الجارية لتحسين وضع اللاجئين والسكان النازحين في القوقاز، وتقييم الجهود الحالية المبذولة في ميدان المساعدة الإنسانية.

الاتصال: Danish Refugee Council, Borgergade 10, PO Box 53, DK-1002 Copenhagen K, Denmark, Tel: +45 33 73 5000, Fax:+45 33 32 8448. Email: drc@drc.dk
Website: www.drc.dk/

حماية اللاجئين: دليل ميداني خاص بالمنظمات غير الحكومية

أصدرته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالتعاون مع شركائها من المنظمات غير الحكومية، ١٩٩٩، ١٣٦ صفحة، يوزع بالمجان على المنظمات غير الحكومية.

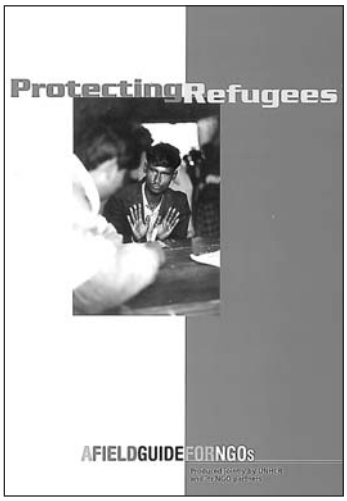

دليل معد لاستخدام العاملين الميدانيين في المنظمات غير الحكومية المختصين بشؤون اللاجئين والنازحين. ويوفر هذا الدليل معلومات قانونية أساسية حول سبل الحماية الدولية للاجئين، وإرشادات عملية بشأن إدراج تدابير للحماية في جميع العمليات الميدانية. وهو يوضح أيضاً كيف تحيط هموم الحماية باللاجئين في شتى مراحل حياتهم حيثما وجدوا وحيثما ذهبوا، كما ينبه موظفي المنظمات غير الحكومية الميدانيين إلى المؤشرات المتعلقة بمشكلات الحماية المحتملة في كل مرحلة فضلاً عما يقترحه من تدابير محددة للتعامل مع تلك المشكلات. وتركز فصول أخرى من الدليل على أنواع خاصة من قضايا الحماية، مثل: حماية النساء والأطفال والمسنين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية. ويضم كل فصل قائمة للمراجعة بشأن الإجراءات الموصى بها وقائمة بالوثائق ذات الصلة والمطبوعات الأكثر توسعاً في المعلومات.
الاتصال: *NGO Coordination Office, UNHCR, PO Box 2500, 1211 Geneva 2 Depot, Switzerland, Email: hqng00@unhcr.ch*
وسوف تتوفر للمنظمات الأخرى في وقت قريب من خلال مكتبات تابعة للأمم المتحدة في جنيف ونيويورك.

إن كنت تصدر مطبوعات تهم قراء نشرة الهجرة القسرية الآخرين أو إن كنت سمعت عمن يصدر هذه المطبوعات، الرجاء موافاة المحررين بالتفاصيل (ونسخة إن أمكن) (العنوان في صفحة ٢) مع تفاصيل السعر وطريقة الحصول على نسخة.

اللاجئون في عصر الإبادة الجماعية: وجهات نظر عالمية ووطنية ومحلية مستوحاة من القرن العشرين

توني كوشنر وكاثارين نوكس. ١٩٩٩ ٥٠٥ صفحة، ISBN 0-7146-4341-6
السعر: ٢٢,٥ جنيهاً إسترلينياً أو ٣٢,٥ دولاراً أمريكياً.

يتناول هذا الكتاب بصورة مفصلة ٢٠ جماعة من اللاجئين ابتداءً بيهود شرق أوروبا الذين فروا من الاضطهاد القيصري قبل الحرب العالمية الأولى، وانتهاءً بملتمسي اللجوء في العالم في الوقت الحاضر. كما يرصد نمو فرض القيود التي أدت إلى تحول جذري منذ سياسة "الباب المفتوح" التي كانت متبعة في العقد الأول من القرن الحالي إلى القيود العنصرية الجذور التي تسيطر على استجابة الغرب للاجئين مع اقتراب الألفية الثالثة.

الاتصال: *Frank Cass (Publishers) at Newbury House, 900 Eastern Avenue, London IG2 7HH, UK, or c/o ISBS, 5804 NE Hassalo St, Portland, Oregon 97213 -3644, USA. Website: www.frankcass.com*

دور وإعداد وأداء الشرطة المدنية في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

دانكان تشابل وجون إيفانز، ورقة عمل شلينينغ (٩٩/١). ١٩٩٩. ٩٤ صفحة.
ISSN 1027-1430. ATS 70

يتناول هذا الكتاب موضوع الاستعانة بالشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام، وإشراكها في إعادة بناء الأركان المختلفة لنظام العدالة الجنائية. وقد أعد خصيصاً من أجل مساعدة واضعي السياسات ومدربي العاملين في حفظ السلام والعاملين الميدانيين المكلفين بواجبات حفظ السلام، وكبار مديري الشرطة والمستشارين الحكوميين وغيرهم من المسؤولين عن العمليات الشرطية المدنية. كما إنه يحلل دور الشرطة المدنية في أنشطة حفظ السلام المعاصرة، بالإضافة إلى عرض تاريخي لاستخدامها في ثلاث مهام لحفظ السلام (في الكونغو وقبرص وكمبوديا). ويناقش الكتاب أيضاً قضايا متعلقة بإعداد ونشر الشرطة المدنية، كما يحاول التنبؤ بدورها المستقبلي في ساحة حفظ السلام مع طرح توصيات محددة. وتحتوي ملاحق الكتاب على ملاحظات مباشرة للمفوض أورايلي وغيره من المراقبين الذين شاركوا في قوة حفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة.

الاتصال: *Peace Center Burg Schlaining, A-7461, Stadtschlaining, Austria, Email: epu@epu.ac.at* أو *aspr@aspr.ac.at Website: www.aspr.ac.at/*

تقارير

اصطناع الاهتمام والتخلي عن النازحين قسراً في كولومبيا

اللجنة النسائية للاجئين من النساء والأطفال. ١٩٩٩. ٢٤ صفحة. التوزيع بالمجان.

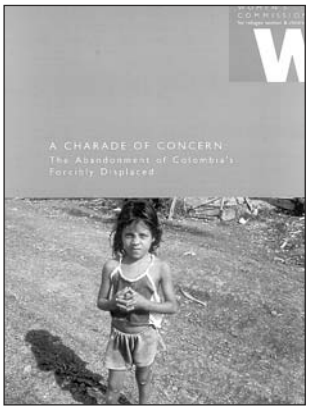

هذا تقرير عن وفد اللجنة النسائية للاجئين من النساء والأطفال إلى كولومبيا في الفترة الواقعة بين نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨. وهو يتألف من الأقسام التالية: النتائج الرئيسية، والخلفية، ومشاغل النساء الرئيسية، ومشاغل الأطفال الرئيسية، واستجابة كولومبيا إزاء النازحين، والمساعدة الدولية المقدمة إلى كولومبيا، والتوصيات، ونص المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح داخل الوطن.

الاتصال: *WCRWC, 122 East 42nd St, New York, NY 10168-1289, USA. Tel: +1 212 551 3111 Fax:+1 212 551 3180. Email: wcrwc@intrescom.org Website: www.intrescom.org/wcrwc.html*

حماية الأطفال والمراهقين في حالات الطوارئ المعقدة

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين/المجلس النرويجي للاجئين/ تقرير ريد بارنا عن مؤتمر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨. ٣٢ صفحة. التوزيع بالمجان. موقع الإنترنت: www.nrc.no/pub/protection/index.htm

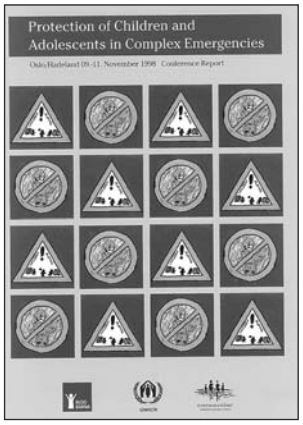

يركز هذا التقرير على متابعة دراسة الأمم المتحدة حول تأثير الصراع المسلح على الأطفال [راجع RPN 24 في موقع الإنترنت .FMR: www fmreview.org] كما يناقش وضع الأطفال في الأَسْر وأهمية اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ وأسباب الصراعات المسلحة وأهمية تواجد الوكالات الدولية في الميدان. وتتناول التوصيات: منع تجنيد الأطفال للخدمة العسكرية، والعنف الموجه ضد النساء والاعتداء الجنسي عليهن، وحماية الأطفال والمراهقين الذين انفصلوا عن ذويهم، والإجراءات التي ينبغي اتباعها، والتقييم في حالة الطوارئ والتعاون بين الوكالات الدولية.

الاتصال: *NRC, PO Box 6758, St Olavs plass, N-1030 Oslo, Norway. Email: theamarie.jaasund@nrc.no*

الملجأ

دورية اللاجئين الكندية

عدد خاص بكوسوفو

أغسطس/آب ١٩٩٩
المحرر الزائر: سوزان شمايدل
مؤسسة السلام السويسرية، معهد حل الصراعات

يشمل مقالات عن التدخلات الإنسانية،
وحماية اللاجئين (المناطق الآمنة) وقضايا الأمن والمرأة
روبرتا كوهين ودافيد كورن (معهد بروكنغز)؛ بيل فريليك (اللجنة الأمريكية للاجئين)؛ هوارد أدلمان وبيتر بنز (مركز دراسات اللاجئين)؛ غلين سيغال (معهد السياسة الأمنية، لندن)؛ يووان فان سيلم (جامعة أمستردام)؛ فرانسيس. ت. بيلتش (أكاديمية سلاح الطيران الأمريكية)، وياني.أ. ستيفاتشتيس (جامعة شيلر الدولية، سويسرا)

تصدر بالإنكليزية مع ملخص بالفرنسية
ثمن العدد الواحد: ١٠ دولارات، قيمة الاشتراك الدولي (ستة أعداد في السنة): ٦٠ دولاراً
(تقبل التبرعات والحوالات البريدية والشيكات المصرفية في الولايات المتحدة على بنك أمريكا الشمالية)

Centre for Refugee Studies, New York University
4700 Keele St. Toronto, Ontario, M3J 1P3, CANADA
Tel: +1 416 736 5663 Fax: +1 416 736 5837 Email: refuge@yorku.ca

اشتـــركـوا! اشتـــركـوا! اشتـــركـوا!

في نشرة الهجرة القسرية التي تصدر بالإنكليزية والإسبانية والعربية.

الرجاء ملء الاستمارة أدناه وإرسالها إلينا، أو استخدام الاستمارة الإلكترونية في موقع الإنترنت: www.fmreview.org

الاشتراك **مجاناً** للفئات الآتية:

- المقيمون في البلدان «النامية» (ما لم يكن الراتب بمستوى دول الشمال)
- الطلبة/الأشخاص الذين لا يتقاضون راتباً
- اللاجئون/النازحون داخل أوطانهم (وتنظيماتهم)
- الجمعيات التي نتبادل مطبوعات معها

١٥ جنيهاً استرلينياً/٢٦ دولاراً للأفراد
٢٥ جنيهاً استرلينياً/٤٣ دولاراً للمؤسسات
٤٠ جنيهاً استرلينياً/٦٨ دولاراً للاشتراك المتعدد حتى ثلاث نسخ
(يضاف مبلغ خمسة جنيهات استرلينية/تسعة دولارات لكل نسخ إضافية على النسخ الثلاث المحددة في الاشتراك)

جددوا اشتراككم لمدة سنتين أو ثلاث ووفروا من قيمة الاشتراك!

سوف تزيد قيمة الاشتراك في العام ٢٠٠١. فإذا ما اشتركتم لأكثر من سنة واحدة **الآن**، يمكنكم الحصول على أعداد عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ بسعر السنة الجارية!

تغطي الاشتراكات سنة كاملة.
النشرتان العربية والإسبانية: **مجاناً**.

أنا أطلب/نحن نطلب:

(الرجاء وضع علامة في الخانة المناسبة وملء القسم الخاص بالمجموع)

الاشتراكات	سنة واحدة	سنتان	ثلاث سنوات	المجموع £/$
للأفراد	☐ US$٢٦ / £١٥	☐ US$٥٢ / £٣٠	☐ US$٧٨ / £٤٥	
للمؤسسات	☐ US$٤٣ / £٢٥	☐ US$٨٦ / £٥٠	☐ US$١٢٩ / £٧٥	
اشتراكات متعددة حتى ثلاث نسخ	☐ US$٦٨ / £٤٠ أكثر من ثلاث نسخ: £٤٠/ US$٦٨ بالإضافة إلى £٥/US$٩ لكل نسخة إضافية	☐ US$١٣٦ / £٨٠ أكثر من ثلاث نسخ: £٨٠/ US$١٣٦ بالإضافة إلى £١٠/US$١٨ لكل نسخة إضافية	☐ US$٢٠٤ / £١٢٠ أكثر من ثلاث نسخ: £١٢٠/ US$٢٠٤ بالإضافة إلى £١٥/US$٢٧ لكل نسخة إضافية	
اشتراكاً مجانياً في النشرة الصادرة باللغة الإنكليزية ☐ أعيش/أعمل في بلد نامٍ ☐ طالب/لا أتقاضى راتباً ☐ لاجئ/نازح داخل وطني ☐ تبادل مطبوعات	☐	☐	☐	لا ينطبق
اشتراكاً مجانياً في النشرة: ☐ العربية ☐ الإسبانية	☐	☐	☐	لا ينطبق

☐ يمكن للمشتركين في «نشرة الهجرة القسرية» الحصول على نسخة **مجانية** (هذا العرض سارٍ حتى نفاد الكمية) من تقرير ***Internally Displaced People*: *A Global Survey***

طريقة الدفع

☐ **شيك أو حوالة بنكية** بالجنيه الإسترليني أو الدولار (مسحوب على أحد بنوك المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة) أو **شيك أوروبي** (بالجنيه الإسترليني فقط) مستحق الدفع لـ: University of Oxford/RSP

☐ **بطاقات ائتمان:**

☐ **فيزا Visa** ☐ **ماستركارد Mastercard** ☐ **يوروكارد Eurocard** ☐ **أكسس Access**

رقم البطاقة الائتمانية: .....
تاريخ انتهاء الصلاحية: .....
التوقيع: .....
اسم وعنوان صاحب البطاقة: (إذا كانا مختلفين عن البيانات المذكورة أسفل الاستمارة)
.....
.....

☐ **الدفع عن طريق التحويلات البنكية** (بالجنيه الإسترليني فقط) إلى بنك باركليز وعنوانه:
Barclays Bank, Po Box 333, Oxford OX1 3HS, UK.
باسم: Oxford University chest Number 1 Account
رقم الحساب: 50051675 الكود البنكي: Bank Sort code 20-65-20
الرجاء ذكر رقم الإشارة التالي: RSP/MVG4N

بيانات المشترك:

الاسم: ..... اللقب: .....
الوظيفة: .....
الإدارة التابع لها: .....
جهة العمل: .....
العنوان: .....
.....
المدينة: ..... الرمز البريدي: .....
البلد: .....
الهاتف: ..... الفاكس: .....
البريد الإلكتروني: .....

الرجاء إرسال الاستمارة إلى:

FMR Subscriptions, RSP, Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK
الفاكس: +44 (0)1865 270721

دليل مواقع الإنترنت

لقد أصبحت شبكة الإنترنت سلاحاً هاماً في يد المناضلين من أجل حماية حقوق اللاجئين والنازحين! وقد هرعت كل الأطراف إلى إنشاء صفحات لها على الإنترنت. وكان من ضمنها: الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأنباء. والقائمة التالية ليست سوى مقتطفات من فيض لا ينضب من تلك الصفحات. بوسعك الحصول على قوائم مفصلة عن أزمة كوسوفو من المواقع التالية:

www.washingtonpost.com/wp.srv/inatl/longterm/balkans/links.htm, www.alertnet.org/ERPub.Nsf/bf40b5ee8df82ba8852564810051dc26/85256430000430d8525675c004d1803?OpenDocument, www.usia.gov/kosovo/links.htm, bailwick.lib.uiowa.edu/journalism/kosovo.html, www.cnn.com/SPECIALS/1998/10/kosovo/related.sites and www.rnw.nl/foreign/eng/kosovo/html/links.html

مصادر عامة **لأخبار** كوسوفو:

www.news.bbc.co.uk/hi/english/special_report/1998/kosovo/ (BBC)؛
www.intl-crisis-group. org/projects/sbalkans/kosovo.htm
(Washington Post)؛
Montenegro-based Alternative Information) *www.aimpress.org/*
(Network in Former Yugoslavia؛
(Institute for War and Peace Reporting) *www.iwpr.net/*؛
www.cnn.com/SPECIALS/1998/10/kosovo/ (CNN)

قاعدة بيانات **لتحديد أماكن اللاجئين** من كوسوفو:

refugjat.org and www.familylinks.icrc.org/balkans/locate

مواقع **حقوق الإنسان**

www.hrw.org/campaigns/kosovo98/index.htm (مراقبة حقوق الإنسان)؛
www.amnesty.org/ailib/intcam/kosovo/index.html (منظمة العفو الدولية)؛
www.un.org/icty/bl.htm (المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة)؛
www.unhchr.ch/html/menu2/5/kosovo/kosovo_main.htm
(مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان)

صفحات **الأمم المتحدة** الخاصة بكوسوفو

www.unhcr.ch/news/media/kosovo.htm (UNHCR)؛
www.notes.reliefweb.int/files.rwdomino.nsf/vcomplexemergencies-thelatest/09493707c3d2b7d8c12566020024a818?opendocument&startkey=balkans&expandview (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية)؛
www.un.org/peace/kosovo/pages/kosovo1.htm (UNMIK – بعثة الأمم المتحدة الإدارية المؤقتة المعنية بكوسوفو)؛
www.wfp.org/kosovoalert/index.htm (برنامج التغذية العالمي)؛
www.osceprag.cz/kosovo/ (منظمة الأمن والتعاون)؛
www.who.dk/cpa/kosovo/welcome.htm (WHO– منظمة الصحة العالمية)؛
www.unicef.org/kosovo/ (UNICEF – صندوق الأمم المتحدة للطفولة)

مواقع الوكالات الدولية للإنترنت

www.icrc.org/eng/balkans (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)؛
www.ifrc.org/news/specials/kosovo (الاتحاد الدولي لجمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر)؛
europa.eu.int/comm/echo/kosovo/index.html (ECHO – مكتب المجموعة الأوروبية للشؤون الإنسانية؛
kosovo.info.usaid.gov (USAID – الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)؛
www.oxfam.org.uk/atwork/emerg/kosovo.htm (Oxfam GB)؛
www.msf.org/projects/yugoslavia/kosovo/index.htm (أطباء بلا حدود)؛
www.worldvision.org/worldvision/pr.nsf/stable/kosovoinfokit
(World Vision)؛
www.SAVETHECHILDREN.ORG/kosovo (Save the Children)؛
209.198.242.125 (المنظمة الدولية للهجرة)

المواقع التي يعبر من خلالها أطراف الصراع عن آرائهم

www.gov.yu (الموقع الرسمي الناطق باسم الحكومة اليوغوسلافية)؛
www.smip.sv.gov.yu/kosovo/index_e.html (وزارة الخارجية اليوغوسلافية)؛
www.nato.int/home.htm (حلف شمال الأطلسي)؛
www.state.gov/www/regions/eur/kosovo_hp.html (وزارة الخارجية الأمريكية)؛
www.usia.gov/kosovo/ (وكالة المعلومات الأمريكية)؛
http://mininf.gov.al/english/kosovo/Default.htm (الحكومة الألبانية)؛
www.army.mod.uk/army/world/balkans/index.htm (الجيش البريطاني)؛
www.kosova.com/ (حكومة كوسوفو المؤقتة وجيش تحرير كوسوفو)؛
www.publications.parliament.uk/pa/cm199899/cmselect/cmintdev/422/42202.htm (اللجنة المنتخبة لمجلس عموم المملكة المتحدة للتنمية الدولية)

مواقع صربية

مواقع وجهات النظر الصربية عن الصراع
www.serbia-info.com; www.aim.ac.yu؛
www.beograd.com/index.html ،
www.decani.yunet.com (أبرشية الصرب الأرثوذكس في كوسوفو)

مواقع كوسوفية

المواقع المؤيدة لاستقلال كوسوفو
www.alb-net.com/index.htm؛
listserv.acsu.buffalo.edu/archives/albanews.html؛
www.kosova.org/pgk.htm

تحليل وخلفية الصراع في المواقع التالية:

www.intl-crisis-group.org/projects/sbalkans/kosovo.htm (مجموعة الأزمات الدولية)؛
www.brook.edu/fp/policyupdates/kosovo/kosovo.htm (معهد بروكنغز)؛
www.ceip.org/programs/migrat/migwhat.htm (منحة كارنيجي للسلام العالمي)؛
www.csis.org/kosovo/Lessons.htm (مركز البحوث الاستراتيجية والدولية)؛
www.zmag.org/chomsky/articles/z9907-peace-accord.htm (Noam Chomsky)؛
www.amazon.com/exec/obidos/external-search/002-7083264-3134620?keyword=kosovo&tag=stockmarketnewsi (قائمة شاملة لكتب عن كوسوفو)

الرجاء إخطارنا بتفاصيل مواقع الإنترنت التي تحظى باهتمامكم بشكل خاص، وذلك على عنوان البريد الإلكتروني التالي: fmr@qeh.ox.ac.uk

Dera/Still Pictures

كوسوفو

تجمع كل المؤشرات على أن مبدأ تمجيد الوطن باعتباره أسمى غاية تطمح إليها كل أمة جيلاً بعد جيل، وأعز قيمة دنيوية تباهي بها، والشعار الأوحد الذي يباح من أجله سفك الدماء ويستعذب الكثيرون أن يضحوا بأرواحهم في سبيله، قد غابت شمسه وانطفأ بريقه.

لقد انتهى عهد التطرف في حب الوطن، ذلك الحب الذي لا يذعن لصوت سواه، والذي يجعل المرء يغفر لوطنه كل فعل يرتكبه أياً كان لمجرد أنه ابن بار له، وفي الوقت نفسه يمنح أي فعل يصدر من كل ما عداه لمجرد أنه ليس بوطن له، إذ بات هذا الحب مفارقة تاريخية محفوفة بالأخطار بل ومصدراً من مصادر الصراع الذي تعاني البشرية من صوره القصوى أبشع معاناة.

إن فكرة عدم التدخل، التي تجعل من المرء لا يبالي بما يحدث في غيره من البلدان أو بانتهاك حقوق الإنسان على أرضها باعتبار أن ذلك ليس من شأنه، إنما هي فكرة يجب أن تندثر من على وجه الأرض.

فحقوق الإنسان تعلو على حقوق الدول، كما تجُب قيم حرية الإنسان سيادتها. وحريّ بالقانون الدولي الذي يحمي تفرد الإنسان أن يحتل مكانة أرفع وأسمى من مكانة القانون الدولي الذي يحمي الدول.

وربما كانت هذه الحرب هي أول حرب لم تعلن باسم "المصلحة القومية" بل كان شعارها المرفوع هو المبادئ والقيم. وإذا جاز لنا وصف الحروب بالأخلاقية أو بأن وراءها أسباباً أخلاقية، فإن ذلك ينطبق بالقطع على تلك الحرب.

نبذة من خطبة للرئيس التشيكي فاتسلاف هافل أمام مجلس الشيوخ والعموم الكندي في أوتاوا في ٢٩ إبريل/نيسان ١٩٩٩.

للحصول على النص الكامل المنشور في مجلة New York Review of Books اتصل بالموقع:
http://www.granta.com/nyrev/WWWarchdisplay.cgi?19990610004F

Crown Copyright/Capt Gallagher